وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي– تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI –TEBESSAUNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة:علوم انسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

قرارات مؤتمري الصومام و طرابلس و انعكاساتهما على تطور الثورة التحريرية الجزائرية
(1956-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د"

دفعـــة: 2020

إعداد الطالبة:
نسيبة بوحنيك

إشراف الأستاذ:
عبد الوهاب شلالي

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــة
وابل بختة	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــًا
عبد الوهاب شلالي	استاذ التعليم العالي	مشرفـــًا ومقررا
عبد الرزاق حرابي	أستاذ مساعد –أ–	عضــوا مناقشًا

السنة الجامعية 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي– تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI –TEBESSAUNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة:علوم انسانية

التخصص:تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

قرارات مؤتمري الصومام و طرابلس و انعكاساتهما على تطور الثورة التحريرية الجزائرية

(1956-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د"

دفعـــة: 2020

إعداد الطالبة:

نسيبة بوحنيك

إشراف الأستاذ:

عبد الوهاب شلالي

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــة
وابل بختة	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــًا
عبد الوهاب شلالي	استاذ التعليم العالي	مشرفـــًا ومقررا
عبد الرزاق حرابي	أستاذ مساعد –أ–	عضـــوا مناقشًا

السنة الجامعية 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع اسفله

الطالب (ة): بُسَيْسَة نوال

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 571723 الصادرة بتاريخ: 20/10/2014

والمكلف بانجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ: قرارات مؤتمري الصومام وطرابلس وانعكاساتها على تطور الثورة التحريرية الجزائرية (1962 - 1956)

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../2020.

إمضاء وبصمة الطالب

04 جوان 2020

عن/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
إمضاء السيدة شوادي سا
مندوبة الفرع الاداري600 سكن

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير
قائمة المختصرات
مقدمة ..... أ
الفصل التمهيدي: ظروف اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية
أولا: الظروف السياسية 8
ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 19
ثالثا: الظروف الإقليمية والدولية 24
الفصل الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956
المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام 29
المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر الصومام 32
المبحث الثالث: قرارات مؤتمر الصومام 40
الفصل الثاني: انعكاسات قرارات الصومام على تطور الثورة التحريرية الجزائرية
المبحث الأول: انعكاسات القرارات الايجابية على تطور الثورة..... 53
المبحث الثاني: انعكاسات القرارات السلبية على تطور الثورة 72
الفصل الثالث: مؤتمر طرابلس 27 ماي- 7 جوان 1962
المبحث الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس 72
المبحث الثاني: اتعقاد مؤتمر طرابلس 73
المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس. 90
الفصل الرابع: إنعكاسات قرارات مؤتمر طرابلس على الثورةالتحريرية الجزائرية
المبحث الاول : إنعكاسات القرارات الايجابية 98

المبحث الثاني: إنعكاسات القرارات السلبية 102
خاتمة 111
قائمة المصادر والمراجع 113
الـملاحـق.....124

قائمة المختصرات

الإختصار	دلالته
ص	صفحة ، صفحات
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
مر	مراجعة
ج 1	الجزء الأول
ج 2	الجزء الثاني
م	ميلادي
هـ	هجري
م . و . ث . ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ح . م . ج. ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
U .G .E . M .A	الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين
CNRA	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
CCE	لجنة التنسيق والتنفيذ
U .G . T .A	الاتحا العام للعمال الجزائريين
P	الصفحة
OP CIT	المرجع السابق
ج . إ . ح. د	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
ج . ت . و	جبهة التحرير الوطني
إ . ع . ع . م	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
ا،ع،ط،م،ج	الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

مقدمة

مقدمة

تعتبر الثورة التحريرية الجزائرية من بين أهم الثورات خلال القرن التاسع عشر والعشرين، وبذلك فهي أهم مراحل تاريخ الجزائر فاندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، لم تكن من العدم بل هي حصيلة نضال سياسي ووطني، استثمر زهاء قرن وربع قرن من الزمن وهو تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، الذي اراد محو الشخصية الوطنية محاولا ترسيخ مبادئ دولة امبريالية استعمارية وبذلك فالثورة شكلت قطيعة نهائية للاستعمار الاستيطاني، حيث كانت بمثابة الهزة التي اخلطت اوراق سياسة فرنسا، ، حتى توقف ما اذاقتهم من إبادة وقهر وتجهيل، وتثبت وطنيتها الجزائرية. تكاثفت جهود الشعب الجزائري والنهوض بكل مقاوماته وفاعلياته الوطنية، وإنضمامه تحت لواء ما يسمى بجبهة التحرير الوطني، التي قادت الثورة بكل ما استطاعت من امكانيات رغم قلتها وبساطتها. وبذلك دخلت هذه الاخيرة مرحلة جديدة بفضل التطور السياسي الذي عرفته بداية من 1956، اثناء إنعقاد مؤتمر وطني للثورة مؤتمر الصومام (20 اوت 1956) الذي يعتبر نقطه تحول كبرى، كما مثل منعطفا تاريخيا هاما ومحطة مفصلية في تاريخ الثورة. بحيث تم من خلاله تحديد الأهداف السياسية للثورة وتنظيمها تنظيما شاملا، التنظيم الهيكلي والمؤسساتي التي كانت الثورة له في امس الحاجة، كما انبثقت منه قرارات كانت لها انعكاسات علي تطور الثورة التحريرية، وبذلك فتحت الباب على مصراعيه للصراعات واثارت ردود فعل وطنية معارضة، اثرت علي سير الثورة وصولا الي مابذلته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهود حثيثة لتحقيق الاهداف السياسية للثورة، خاصة بعدما جلست مع فرنسا على طاولة المفاوضات التي أدت الى وقف إطلاق النار (18 مارس 1962) ومهدت الى عقد اخر مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمر طرابلس (27 ماي- 7 جوان1962)، هذا الأخير الذي خرج ببرنامج سياسي حدد المعالم الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة وعلى جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي انعكس بعضها على الثورة في مرحلتها الأخيرة، ومنها ما كانت خيبة انطلاق للدولة الجزائرية.

أهمية الموضوع:

تتمحور اهمية هذا الموضوع في معرفة ودراسة احد اهم جوانب الثورة التحريرية 1956_ 1962مؤتمر الصومام وطرابلس ومانتج عنهما من انعكاسات علي تطور الثورة.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: أن هذا الموضوع يكتسي أهمية قصوى في تاريخ الثورة الجزائرية، وتمثلت مجموعة الأسباب في ما يلي:

– رغبتي الشخصية في إختيار ودراسة هذا الموضوع.

– ميولاتي تجذبني الى دراسة مثل هذا النوع من المواضيع السياسية التي تعتبر من أهم المجالات الأساسية في الثورة الجزائرية.

الأسباب الموضوعية: تسليط الضوء على أحد الجونب المهمة في تاريخ الثورة وهي المؤتمرات: مؤتمر الصومام الذي جاء لتقييم ودراسة المرحلة الأولى من عمر الثورة كذلك القرارات المنبثقه عنه تحليلها وتبين اثر انعكاساتها على هذه الاخيرة وبذلك يتم الاطلاع على مرحله مهمه من مراحل الثورة ومدى مساهمه هذه القرارات في شل او دفع حركه التحرر كذلك توضح مجريات مؤتمر طرابلس 1962 ودراسة قراراته.

اشكالية البحث: عالجت موضوع بحثي هذا انطلاقا من الاشكالية التالية:

تعتبر قرارات مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 وطرابلس 27 ماي – 7 جوان 1962 مصيرية بالنسبة لتطور الثورة التحريرية.

– فما مدى انعكاسات هذه القرارات على تطور الثورة التحريرية الجزائرية؟

– وما هي الظروف المحيطة لإنعقاد هذين المؤتمرين؟

–وفيما تمثلت القرارات المنبثقة عنهما؟

– وكيف انعكست هذه القرارات على الثورة؟

خطه البحث: للإجابة على هذا الإشكال، قمت بضبط خطة احتوت على فصل تمهيدي وأربعة فصول تتخللها مباحث.

الفصل التمهيدي: بعنوان ظروف اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وشملت الظروف السياسية والظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والظروف الإقليمية والدولية، حتى يتم التطلع على ما كان يعيشه الشعب الجزائري قبل الثورة داخليا وخارجيا.

الفصل الأول: تحت عنوان مؤتمر الصومام (20 اوت 1956) بحيث قسمت هذا الفصل الى ثلاث مباحث، تطرقت في المبحث الأول الى الحديث عن ظروف إنعقاد المؤتمر، والمبحث الثاني عن إنعقاد المؤتمر، والمبحث الثالث عن قرارات هذا المؤتمر.

الفصل الثاني: تحت عنوان انعكاسات قرارات الصومام على تطور الثورة التحريرية الجزائرية والذي بدوره احتوى على مبحثين، يتضمن المبحث الأول انعكاسات القرارات الإيجابية على تطور الثورة التحريرية والمبحث الثاني تضمن انعكاسات القرارات السلبية على تطور الثورة بحيث حاولت في هذين المبحثين توضيح ما نتج عن تطور الثورة من سلبيات وايجابيات.

الفصل الثالث: اندرج تحت عنوان مؤتمر طرابلس (27 ماي – 7 جوان 1962) احتوى هذا الفصل على مباحث ثلاث، المبحث الأول خصصتة الى ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس، والمبحث الثاني الى إنعقاد المؤتمر، والمبحث الثالث الى قرارات المؤتمر.

الفصل الرابع: اندرج تحت عنوان انعكاسات قرارات مؤتمر طرابلس على الثورة، تضمن مبحثين المبحث الأول تحت عنوان انعكاسات القرارات الإيجابية على الثورة، والمبحث الثاني تحت عنوان انعكاسات القرارات السلبية على الثورة.

الخاتمة: وهي تحتوي على مجموعه من الإستنتاجات التي توصلت اليها خلال معالجتي لهذا البحث.

المناهج المعتمدة:

– **المنهج التاريخي الوصفي:** الذي يهتم بوصف الأحداث التاريخية حسب تسلسلها كرونولوجيا في الزمان والمكان، كما يقوم باستعراض التطورات التاريخية ويوصف هذه المعطيات بشكل دقيق حسب ما تتطلبه كل مرحله.

– **المنهج التاريخي التحليلي:** الذي يعتمد أساسا على جمع المادة العلمية التاريخية والقيام بدراستها وتحليلها تحليلا مفصلا، كذلك تحليل وقائعها من ظروف إنعقاد المؤتمرين وصولا الى دراسة وتحليل انعكاسات القرارات، وفي الأخير دراسة تحليليه تقييمية حول مدى الوصول الى الأهداف.

– **المنهج التاريخي السردي:** وهو المنهج المناسب لسرد الأحداث والحقائق التاريخية، بحيث قمت بسرد بعض الأحداث مثل ذكر الحضور في هذين المؤتمرين والظروف التي مهدت لهما وما تخللهما من أحداث.

يمكن القول أن تسلل الأحداث وتشابكها يتطلب الوصف والتحليل وبعض السرد حتى يكون هناك تناسق بين المناهج، وحتى اتمكن من تقديم دراسة شاملة لموضوع البحث، وفي المستوى وبكل وضوح وموضوعية.

نقد المصادر والمراجع:

و للإلمام بالموضوع من جميع جوانبه التاريخية، اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع التي تخدم وتغطي فترة موضوع بحثي أبرزها :

– مبروك بلحسن: "المراسلات بين الداخل والخارج" يعتبر من بين أهم المصادر التي تخدم موضوع هذا البحث، وذلك نتيجة لإحتوائه معلومات هامة، بالإضافة الى ما تضمنه من رسائل متبادلة بين قاده الثورة في الداخل والخارج، والمتعلقة بمؤتمر الصومام، وكذلك تضمن معلومات هامة حول قرارات المؤتمر والمعارضين له.

– مذكرات علي كافي: "من المناضل السياسي الى القائد العسكري" كما أنه يعتبر من المصادر المهمة ولما تضمنه من معلومات في غاية الأهمية وتخدم موضوع هذا البحث، وذلك أنه كان في قلب الحدث وأحد رموز رواد الثورة، كما نجد صور حية في هذا الكتاب جمعت من كان لهم القرار والتنفيذ.

– كتابات محمد حربي: "الثورة الجزائرية الثورة الجزائرية سنوات المخاض" و"جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" لما لهما من أهميه وما حملته من تسجيل للحقائق التاريخية، كما قام بتحليل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

– كتابات احمد توفيق المدني: "حياة كفاح" ومذكرات الطاهر الزبيري: الذي تضمن الحديث عن مؤتمر الصومام وكتاب محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962) الذي تضمن معلومات ذات أهمية في السياق التاريخي المدروس.

– كتابات بن يوسف بن خده: "جذور أول نوفمبر 1954" الذي فصل فيها تلك المرحلة بأحداثها ووقائعها،و كتابه الآخر "شهادات ومواقف" الذي وضح من خلاله موقفه خلال أزمة صائفة 1962 والكتاب الاخر تحت عنوان "الجزائر في ايفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر" الذي وضحت فيه المفاوضات الجزائرية الفرنسية وفصلها تفصيلا وما آلت إليه الحرب في الجزائر

–ابراهيم يونسي: "الصراع السياسي داخل جبهة التحرير خلال الثورة التحريرية (1954–1962) وما حمله من معلومات ذات أهمية، ووضع الصراع داخل الجبهة وما ترتب عنه من تطورات.

– صالح بلحاج:" جذور السلطة في الجزائر أزمات جبهة التحرير الوطني (1956– 1965)" وما تضمنه من معلومات ذات قيمة، اعتمدت عليها وادرجتها في ما قمت بعمله، أفادني من خلال ما شرحه كذلك، كتاب رضا مالك: "الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية من (1956 الى 1962)" لما تضمنه من معلومات خدمت موضوع البحث.

– كما اعتمدت على مجموعة من الكتب باللغة الفرنسية، التي كانت في غاية الأهمية، منها كتاب.

- Mohamed harbi le FLN mirage et réalité
- Benyoucef Ben khadda L'Algérie A L'indépendance La crise DE 1962
- Mohaed yousfi L'Algeri en march
- Djoudi Attoumi chroniques des années de Guerre en wilaya

– كذلك مجموعة من المراجع والمقالات القيمة نذكر منها كتاب ازغيدي محمد لحسن: "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 – 1962)" درس هذا الكتاب فتره ما قبل الثورة حتى نهاية الإستقلال، وبذلك غطت تلك المعلومات سنوات عدة وخدمت موضوع البحث.

–كتاب زهير إحدادن: "المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962)" و"كتاب النصوص السياسية لثوره نوفمبر 1954"، وعمار بوحوش: "التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962"

تضمنت وعالجت هذه الكتب موضوع بحثي وتحدثت عن مؤتمر الصومام ودرست قراراته وكذلك مؤتمر طرابلس، فهذه المعلومات كانت ملمة للموضوع.

– بالإضافة الى كتاب محمد عباس: " في كواليس التاريخ" وكتاب بوعلام بن حمودة: "الثورة الجزائرية ثوره نوفمبر 1954" كذلك محمد عباس: "الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر" وكتاب لخضر بورقعة: "شاهد على اغتيال الثورة" مصطفي هشماوي: "جذور نوفمبر 1954 في الجزائر"

هذه كلها كتب اعتمدت عليها وافادتني كثيرا، وكانت في غاية الأهمية لما حملته من أحداث تاريخيه.

صعوبات البحث:

ان طريق البحث العلمي تكتنفه صعوبات ولا محال في ذلك ، ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

– أن هذا الموضوع يعبر عن اتجاهات ايدلوجية مما اكسبه اختلاف الاراء.

–صعوبة الحصول على بعض المعلومات نتيجة غلق المكتبات ، خاصة أن بعض هذه الاخيرة تتطلب كتب ورقيه.

– اما الصعوبة الأكبر التي واجهتني ولعلها واجهت جميع الطلبة، وهي الأوضاع التي تعيشها البلاد بسبب جائحة كرونا "كوفيد 19" وما خلفته من تأثير على نفسية الطلبة، كتعطيل حركة البحث العلمي نتيجة غلق المكتبات ، لذلك كانت صعوبة في العمل.

– وفي الأخير ارجو أن اكون من خلال هذه الدراسة قد ألممت بجوانب موضوع بحثي هذا، وأكون قد وفقت في عرض ودراسة جانب من اهم جوانب الثورة الجزائرية المجيدة.

الفصل التمهيدي
ظروف اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية

أولا: الظروف السياسية

ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ثالثا: الظروف الإقليمية والدولية

أولا: الظروف السياسية

***أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD**

أثناء حوادث الثامن ماي 1945 ألقي القبض على بعض السياسيين[1] بما فيهم مصالي الحاج[2] وفرحات عباس[3] وعلى إثر صدور قانون العفو العام الذي أقره البرلمان الفرنسي تم اطلاق سراح كل المساجين[4] وذلك يوم 10 مارس 1946 أي بعد ستة عشر شهرا من الانتقال[5] فمصالي الحاج تم الافراج عنه يوم 20جوان 1946 من منفاه[6]، وعاد إلى الجزائر في 13 أكتوبر 1946[7] واستقبل ببوزريعة بأعالي العاصمة بحفاوة لأن دخوله إلى وسط العاصمة كان ممنوعا[8].

[1]–عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص.183.

[2]–ولد في 16ماي 1898 بتلمسان، تعلم بمدرسة فرنسية ونال شهادة الابتدائية، جند في 1918، وانخرط في الحزب الشيوعي، تقلد الأمانة العامة للنجم وبعدها إلى رئاسته، وأسس حزب الشعب الذي خلف النجم، وفي سنة 1937، سجنته السلطات الفرنسية ، أنظر : Benjamin Stora, MASSALI.HADJ (1898–1974)Pionnierdu nationalisme algerien.EditionL'harmattan, 5–7,rue de l'ecolepolytechnigue, 75005, paris, p.19–30.

[3]–ولد سنة 24أكتوبر 1899 بجيجل مناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري بزعامة الأمير خالد، وهو من دعاة الإدماج، من أهم منشطي حركة أحباب البيان والحية ويتقدم بمطالب الحركة ممثلة في جمعية العلماء وحزب الشعب نطالب بإصلاحات جذرية، كان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ ورئيس الحكومة الموقتة سبتمبر 1958، انتقل في جولية 1964م، توفي في 23 ديسمبر 1985، أنظر: رشيد بن بوب، دليل التاريخ السياسي، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص.158–159.

[4]–بن يوسف بن خدة جدور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود ، ط2، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012، ص.159.

[5]–المصدر المرجع نفسه، ص159.

[6]– عبد الكامل جوبية، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946–1954)، دار الواحة، ص.131.

[7] –حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1848–1854)، وزارة الثقافة، الجزائر، ص.54.

[8]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.160.

أراد مصالي المشاركة في الانتخابات (انتخابات المجلس الوطني الفرنسي) لعام 1946[1]، وقدم قائمة انتخابية باسم حزب الشعب الجزائري[2] الذي أسسه،

سنة 1937[3]، إلا أن الإدارة الاستعمارية رفضت مرشحي حزب الشعب بسبب أنه حل من قبل في 26 سبتمبر 1939، أستدعي الأمر هنا الي تغيير تسمية الحزب، ووقع الاختيار على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) نوفمبر 1946[4]، ومنها بدأت تظهر بوادر الخلاف بين العناصر التي كانت داخل الحزب، بحيث كانت الحركة بمثابة التغطية القانونية لحزب الشعب وعين مزغنة أحمد[5] رئيسا لها، فالحزب ضم عناصر جديدة مثقفة متخرجين من الجامعات الفرنسية، ومن بينهم المركزيين الموزعين بنسبة 23٪ من خريجي الجامعات الفرنسية و4.1٪ خريجي الزيتونة[6]، وانقسم الحزب الى قسمين أولى تعتمد على التعبئة الشعبية، وأخري تريد تكوين جهاز عسكري لأنه السبيل الأكثر نجاعة[7]، وفي هذه الأثناء سجن عناصر منهم وزورت الانتخابات ولم تتحصل الحركة إلا على 17 مقعدا، ومنها نلاحظ أن المشاركة في

---

[1] –عمار عمورة، المرجع السابق، ص.183.

[2]– تأسس في 11مارس 1937، من طرف مصالي، فهو يعتبر حركة وطنية سياسية ثورية تستمد اصالتها من التراث الحضاري الاسلامي وتسعى لتغيير الوضع القائم بتحرير الوطن من الاحتلال وذلك بتربية سياسية ونظام كفاح يعتمد على كافة فئات الشعب للوصول إلى غايته، أنظر: محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين (1919–1939) الحركة الوطنية للنشر، 1982، ص.86–87.

[3]– مذكرات مصالي الحاج (1898–1938)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007، ص.244.

[4]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.162–164.

[5]–ولد يوم 23افريل 1907 من القيادات البارزة في حزب الشعب، ناصر مصالي أثناء أزمة الحزب ، ألقت عليه السلطات الفرنسية القبض بداية سنة 1955، ولم يطلق سراحه إلا قبل استرجاع السيادة الوطنية بقي في المنفى الاختياري بفرنسا كما كان مسؤول العلاقات الخارجية داخل اللجنة المؤقتة التي تقوم بقود حركة الحريات من مارس الى يوليو 1954، وبعد مؤتمر هورنوا (يوليو 1954) أصبح المسؤول الرسمي عن الشؤون الخارجية، اعتقلته السلطات المصرية 11يوليو1955 بطلب من جبهة التحرير، وبعدها توفي لاحقا في فرنسا عام 1982.أنظر: محمد حربي،الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وصالح المثلوتي، موفم للنشر، 1914، ص162–164.

[6]– Benjamine Stora, les sources du nationalismAlgérien , parcours ideologiqueoriginz des actrus,Edition : l’harmattan, paris, 1989,p.137.

[7] –محمد حربي، المصدر السابق، ص.51.

الانتخابات أدت إلى الانشقاق داخل الحزب واستياء المناضلين بحيث كادت أن تحدث قطيعة[1]، يرجع مومن العمري وآخرين بداية الانشقاق داخل الحزب الي ندوة الاطارات التي عقدت في ديسمبر 1946، وذلك بعد طرح فكرة المشاركة في الانتخابات ولم يتفق الأعضاء داخل هذه الحركة وعلى رأسهم مصالي الحاج حيث كانت هناك آراء متباينة بين المشاركة وعدم المشاركة[2]، ورغم ذلك تمت المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي لعام 10 نوفمبر 1946[3]، إلا أنها زورت وتحصلت الحركة على 5مقاعد[4] من بين 154مقعدا، كما فاز في الانتخابات البلدية التي تمت في شهر نوفمبر1947[5]، وأمام ذلك الوضع سارع مصالي إلى عقد مؤتمر وطني للحزب بعد 12 سنة[6]، وهو مؤتمر سري[7]، دام يومين 15-16فيفري1947[8]، وهو الأول منذ نشأته بحي بلكور، وذلك في معمل للمشروبات الغازية حضره 120 مندوبا، ودارت خلاله مناقشات حامية جدا، بحيث كان جوا مفعما بالتوتر[9]، وظهرت ثلاث مجموعات قوية داخل الحزب هما[10]:

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص.46.

[2]- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار طليطلة للنشر، الجزائر، 2003، ص.201.

[3]- حورية مايا فضة، المرجع السابق، ص.55.

[4]- الخمسة اللذين فازوا في الانتخابات هم: محمد خيضر، جمال دردور، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، أحمد مزغنة، أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1997، ص.312.

[5]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص.183.

[6]- عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة التحريرية مقاومة المستعمر من الاحتلال الى الفاتح نوفمبر 1954، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، ص.256.

[7]- محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص.47.

[8] -أنظر للملحق رقم (1).

[9]- حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح (1942-1952)، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص.101.

[10]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.313.

طائفة حزب الشعب: التي ترى ضرورة الابقاء على النشاط السري للحزب.

طائفة الشرعية: ترى ضرورة إشراك حزب ح.إ.ج.د. من الانتخابات لتعلن مبادئها من أعلى المجالس الرسمية.

طائفة الشباب الثوري: ترى ضرورة القيام بالعمل المسلح الناقم على العمل الشرعي، وذلك بتكوين منظمة عسكرية سرية[1].

فكل هذه الطوائف والانقسامات أدت إلى انهيار الحزب وتشتته[2].وعلى إثر ذلك أراد مصالي أن يرضى الجميع بتحقيق مطالبهم، وعليه اقر المؤتمر إبقاء حزب الشعب يواصل مهمته السرية السياسية، وإبقاء ح.إ.ج.د.. كحزب شرعي والإسراع إلى تحضير للثورة بإنشاء جهاز أو تنظيم شبه عسكري يسمى (المنظمة الخاصة) بذلك تم إرضاء الطوائف الثلاثة كما أدخلت تعديلات على الحزب وكلف الأمين دباغين[3] ومصالي بمهمة السهر على تجسيد القرارات[4] وأوكلت رئاسة المنظمة إلى محمد بلوزداد[5] وشرعت المنطقة في جمع سلعة وتنظيم وتجنيد المناضلين وتدريبهم استعداد للعمل المسلح، لأن هدف المنظمة هو الكفاح باعتباره الحل الأنسب كما قال عمارة بن عودة[6]، إن المنظمة سارعت بفتح فروع لها منتشرة في كل القطر الجزائري وفي فترة وجيزة تمكنت من فرض نفسها وغرس التقاليد النضالية في المناضلين

---

[1]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع، تر: كميل داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983. ص.43-44.

[2]–عبد الله مقلاتي، الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1930–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،ص.191.

[3]– من مواليد 1917 بشرشال طالب جامعي في معهد الطب وعضو في حزب الشعب تعرض للسجن 1943، عاد بعدها للنشاط السياسي واصبح الرئيس الفعلي للحزب في غياب مصالي، شارك في 1946، نائبا في ح.إ.ح. ورفض العمل في اللجنة الثورية في نوفمبر 1954، أعتقل وعند إطلاق صراحه التحق بجبهة التحرير الوطني ، وكعضو في المجلس الوطني للثورة، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957و 1958 وزير الشؤون الخارجية، أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص.148.

[4]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.192.

[5] – من مواليد 3 نوفمبر 1924بالجزائر، عضو حزب الشعب، عضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مسؤول المنظمة السرية، تعرض لمرض السل توفي في فرنسا 14 جانفي 1952، أنظر، رشيد بن بوب، المرجع السابق، ص.119.

[6]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.187.

كالطاعة والفداء والاخلاص، رغم الامكانيات المادية الضعيفة إلاّ أن معنويات المناضلين كانت أقوى[1]، وهذا ما يوضحه تقرير آيت حمد سنة 1949[2]، نفذت المنظمة عمليات عسكرية كالهجوم مقلع الرخام التي قام بها سويداني بوجمعة[3]، وعملية السطر على بريد وهران سنة 1949[4]، وفي هذه السنة بالضبط واجهت إدارة الحزب صراعات داخلية أثرت بدورها على وحدة الحزب (الصف).خاصة أن الأمين دباغين أراد تغليب خيار الاستعداد للكفاح المسلح، وجناح لحول للأمين العام للحركة يعتمد على المعتدلين المثقفين، هنا مصالي أبدى عدم ارتياحه لهاذين اللذان يلعبان الدور الرئيس لإدارة الحزب، وذلك أدى على استقالة دباغين من الحزب سنة 1949، كما اثرت على وحدة الحزب[5]، بالإضافة إلى الأزمة البربرية 1949، التي زادت من هوة الحركة وشكلت إحدى المنعطفات الحاسمة في مسيرتها خاصة فيما يتعلق بقضية الجهوية[6]، وأخذت الشكوك أن آيت حمد حسين هو الرأس المدبر لها، وبناءًا على ذلك تم إقصائه من المنظمة، وتعيين بن بلة بعده[7]، وخلقت هذه الأزمة انعكاسات كبرى على منطقة القبائل، وأثارت حساسية بين إطارات الحزب، وعلى وقع كل تلك الأزمات عصفت بالحزب سنة 1950، قضية اكتشاف المنظمة الخاصة (السرية)، من طرف السلطات الاستعمارية، فهذه الأزمة زادت من تأزم الحزب واضعافه، وسبب اكتشافها راجع الي عدة أطروحات[8]، فآيت حمد يرجع أن السبب المباشر لانكشاف أمر المنظمة السرية هي حادثة تبسة 18مارس1952، أثناء

---

[1]– محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص .50–51.

[2] –«معنويات المناضلين مرتفعة جدا وهم متحمسون وفخورون بانتمائهم إلى نخبة اختيرت بدقة وهو يبذلون كل جهودهم في الاستيعاب يلقونه برغبة نابعة من قلوبهم، لأنهم اكتشفوا ميادين وآفاق جديدة. »، المرجع نفسه،ص.52.

[3]– من مواليد 10فيفري1922، بقالمة شارك في مظاهرات 8ماي 1945، قضي 18شهرا في السجن انظم إلى المنظمة الخاصة، وعند حلها 1950، واصل مشواره، شارك في عملية السطو على بريد وهران، مان عضو في اللجنة الثورية، مسؤول منطقة متيجة غداة انطلاق الثورة يتولى القيام بالتجنيد في صفوف سكان المنطقة، والتنسيق مع الولايات، استشهد في 16أفريل 1956.

[4]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.192.

[5]– المرجع نفسه، ص.193.

[6]– حورية مايا بن فضة، المرجع السابق، ص.174.

[7]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 199.

[8]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.193–194.

قيامهم بالعملية التأديبية والانتقامية لأحد المناضلين وهو عبد القادر خياري المدعو "رحيم"[1] وكلف العربي بن المهيدي، ديدوش مراد، مع فرقة للقيام بهذه المهمة[2]، وهناك ألقي عليه القبض وأدخل عنوة إلى السيارة إلا أنه أمام المقاومة التي أبداها الأخير فلت منهم[3]، وتوجه مباشرة إلى محافظة شرطة تبسة لتقديم شكوى عن هؤلاء عندئذ فتحت الشرطة تحقيقا حول الأمر،[4] وعلى رأس هذا الخيط وصلت السلطات إلى اكتشاف التنظيم السري الشبه عسكري وتفكيكه عبر التراب الوطني[5].

وهناك من يرجع اكتشاف المنظمة إلى حادثة الهجوم على بريد وهران 6أفريل 1949[6]، كذلك بسبب التعذيب الذي تعرضت إليه المعتقلين من المناضلين داخل المنظمة أدى غلى اكتشاف وتحطيم التنظيم الخاص[7]، ومن بينهم نذكر الزعيم محمد مستشار بلدية عنابة باسم حركة إ.ح.د وعجامي إبراهيم بالإضافة الي 28 إطار وكانت بحوزتهم اسلحة تابعة للمنظمة، وذلك ما أثبتت للسلطات وتأكدها من وجود تنظيم عسكري سري[8]، وبطيعة الحال تعرض الحزب للانشقاق خاصة بعدما تعرضت المنظمة للزلزال المدمر الذي أصابها، وكان الحلّ نهايتها، خاصة أن إدارة الحزب أنكرت علاقتها بالمنظمة السرية، مما أدى إلى اتساع الهوة بين القيادة والقاعدة، وواصلت إدارة الحزب عملها في سياسة الاعتدال في ضل تصدع سياسي، وسنة 1950، مصالي طالب بإقرار مبدأ الرئاسة مدى الحياة لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك ودخل مصالي في صراع مع لحول حتى انتهت بتقديمه لاستقالته من الأمانة العامة سنة 1952، قام مصالي بجولات في المشرق العربي ليثبت شرعيته الكبيرة، إلاّ أنه تم القبض عليه

---

[1]– حسين آيت حمد، المصدر السابق، ص.221.

[2]– جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق، من اكتشاف المنظمة الخاصة على اندلاع الثورة التحريرية (1950–1954) عمالة وهران، ط2، نوميديا للطباعة، الجزائر، 2013، ص.62.

[3] –محمد عباس، ثوار عظماء، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص.54.

[4] –عبد الوهاب شلالي ، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية موثقة، ط1، 2016، ص.118.

[5]–المرجع نفسه، ص.11.

[6]– جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص.62.

[7]– المرجع نفسه،ص.68.

[8]–Mhamed Yousfi, L'Algerie en march, T1,Ed, E.N.A.L. Algerie , 1984, p.10

من طرف السلطات الفرنسية ووقد فسح المال واسعا أمام إدارة الحزب المركزية للهيمنة عليه[1]، وفي ظل هذا الصراع عقدت العديد من المؤتمرات خاصة مؤتمر "هورنو" ببلجيكا ما بين 13-15 جويلية، ومؤتمر الحزب الذي عقده المركزيون وكل ذلك هيء الطرفين للدول في تنافس، مما أدى إلى الانقسام، محطما بذلك آمال القاعدة الشعبية في مباشرة العمل الثوري المنشود[2]، وحسب حربي فإن الخلاف امتد إلى استعمال العنف بين المناضلين[3] لأنه ومن بادئ الأمر كان عبارة عن تيارين متعاكسين في المنهج من بريد العمل الثوري، والآخر السياسي وهذا ما فتت الحركة[4].

وعلى إثر ذلك برز جناح ثالث وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRNA[5] التي تأسست في 23 مارس 1954، بمبادرة من قادة اللجنة المركزية، وبعض قادة المنظمة الشبه عسكرية السابقين اللذين ينشطون سريا[6]، ومثلها طرفين من اللجنة وطرفين من التيار الثوري[7] وكما قال بوضياف[8]، فمن خلال تسميتها يتضح عملها، حيث كانت تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كما رسمت لنفسها هدف وهو لم

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.194.

[2]- المرجع نفسه، ص.195-196.

[3]-MOHAMEDharbi, le FLN mirag et réalité, p.99

[4]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.326.

[5]- الصادق بخوش، الفكر السياسي للثورة التحريرية الجزائرية، مقاربة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص.48.

[6]-مومن العمري، المرجع السابق، ص.262.

[7]-طرفي اللجنة المركزية، رمضان بوشوبة، رمضان بوشوبة، ودخلي بشير وطرفي التيار الثوري، محمد بوظياف ومصطفى بن بولعيد، أنظر: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص.343.

[8]- ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة درسة الابتدائية ببوسعادة 1943 أدى الخدمة الوطنية (العسكرية) شارك في مجازر 8 ماي 1945، ليلتحق سريا بحزب الشعب كان عضو في قيادة هيئة الاركان 1952م، سافر الى فرنسا وأصبح مسؤولا عن فدرالية فرنسا وأسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل 23 مارس 1954 بمشاركة اعضاء اللجنة المركزية للحزب، اختطف في 1956 بقصر الثقافة بعنابة، أنظر: عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، طار طليطلة، الجزائر، 2009، ص.171-172.

شمل القاعدة النضالية لكلا الطرفين المتنازعين[1]، وتوحيد الكفاح بين المركزين والمصاليين[2]، ودعت هذه الأخيرة للكفاح المسلح كما دعت في بيانها التأسيس إلى حماية وحدة الحزب ودراسة أسباب الصراع والانشقاق داخل هياكل حركة إ.ح.د. والعمل على تصفية الجوّ وتوحيد الصفوف وتركيز كل الجهود من أجل الكفاح[3]، اتخذت اللجنة مبدأ الحياد ودعت الطرفين للخروج من الأزمة إلا أنها لم تلق التأييد من ذلك خاصة من طرف المصاليين، فشلت اللجنة في التوفيق، بين الطرفين المتنازعين[4]، وعلى غرار ذلك دعت اللجنة إلى اجتماع[5] ال22 عضو[6]، لتحضره بعض الشخصيات.المؤيدة للكفاح واجتمعوا في منزل إلياس دريس بحي "صالومبيي" بمدينة الجزائر نهاية جوان 1954، وجميعهم قدامى المنظمة الخاصة ويشكلون كتلة طلائعية بهدف الشروع في الثورة المسلحة دون انتظار وعينوا بالاقتراع السري محمد بوضياف ليتولى اختيار اعضاء القيادة.

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.535.

[2]– فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: فيصل الاحمر، 2010، ص.214.

[3]– المصدر نفسه، ص.190.

[4]– جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص.344-345.

[5]– المرجع نفسه، ص.348.

[6]– انظر الملحق رقم (2)

الجماعية ووقع الاختيار على مصطفى بن بولعيد[1] وديدوش مراد، العربي بن مهيدي[2]، ورابح بيطاط، وصادق مجلس الـ 22 عضو على لائحة جاء فيها "إن اندلاع الثورة المسلحة هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر"، وتم اختيار كريم بلقاسم كعضو في لجنة الستة[3] لمنطقة القبائل وكلهم يرون اللجوء على الثورة المسلحة[4] وتمت عملية التحضير للثورة بالعمل الجاد والايمان بحتمية النصر، وعملوا على أن تكون الانطلاقة قوية في الداخل والخارج[5]، وأثناء اجتماع عقد بالعاصمة يوم 10أكتوبر 1954، الذي تقرر فيه تقسيم القطر الوطني، بهدف توزيع العمل الثوري على خمس مناطق، عين على كل واحدة منها قائد، بالشكل التالي:

المنطقة الأولى – هي الأوراس قائدها: مصطفى بن بولعيد.

المنطقة الثانية – هي الشمال القسنطيني وقائدها ديدوش مراد.

المنطقة الثالثة – وهي القبائل وقائدها: كريم بلقاسم.

المنطقة الرابعة– وهي وهران قائدها: العربي بن مهيدي.

المنطقة الخامسة– وهي العاصمة، قائدها: رابح بيطاط.

---

[1]– ولد في 5فيفري 1917 ببلدية اريس باتنة، تربى في أسرة عريقة متوسطة الحال هاجر غلى فرنسا 1936، واصبح نقابيا، عاد إلى الوطن 1939، انخرط في 1942 في صفوف حزب الشعب – PAA– حركة الانتصار MTLD، 1947، كان عضو في المنظمة الخاصة وعضو في لجنة (22) وبعدها لجنة الستة، كان من المحضرين لتفجير الثورة، وعين على رأس المنطقة الأولى، واستشهد في 1956، دفن ببباتنة، أنظر: محمد علوي ، قادة الثورة (1911–1922)، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.32–34.

[2]– ولد في 1923، بدوار الكواهي ببلدية عين أمليلة ولاية أم البواقي، نشأ في أسرة فقيرة، درس القرآن وخرج من المدرسة الفرنسية، بالشهادة الابتدائية، انخرط في الكشافة الاسلامية كان ضمن حزب الشعبPPA ، شارك في أحداث 8ماي 1945، شارك في النضال السياسيMTLD، كان ممثل المنظمة الخاصة ببسكرة ومن مؤسسي اللجنة الثورية.C.R.U.A ، ومن= مجموعة (22) ولجنة الخمسة اللذين خططوا لتفجير الثورة، وقبض عليه في 23فيفري 1957، وبعدها اغتيل من طرف رجال المظلات للعقيد بيجار بأمر من الجنرال ماسو، أنظر: المرجع نفسه، ص.143–148.

[3] – أنظر الملحق رقم (03).

[4] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص339–340.

[5]–محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق، ص.68.

وعلى المستوى السياسي تقرر حل اللجنة الثورية 20 جولية 1954[1].

وفي 23 أكتوبر 1954 اجتمعت لجنة الستة بالرايس حميدو(ببولوغين) بالعاصمة حيث ضبطت فيه كل المستجدات وعضت فيه كل الخطوط[2] من بينها التاريخ الذي سوف تندلع فيه الثورة، والاتفاق على انشاء تنظيم سياسي يدعى جبهة التحرير الوطني وتنظيم عسكري جيش التحرير الوطني[3]، وحضر ديدوش وبوضياف نداء لتوزيعه في الخارج وهو يعتبر وثيقة[4] سياسية للثوة التحريرية، واندلعت الثورة في ليلة الفاتح نوفمبر وبعد صدور الأمر الأخير من طرف القيادات وعلى الساعة الصفر منتصف الليل انطلقت الرصاصة الأولى في جل المناطق[5]، وذلك يوم الاثنين 1 نوفمبر 1954 الموافق ل 6 بيع الأول 1374هـ[6]، وكان البيان النوفمبري يعد المنهج الأساس الذي تقوم عليه الثورة وتضمن ذلك الأخير نداءات للشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية[7] على إثر ذلك شنت هجومات على نقاط عديدة من التراب الجزائري[8]وقدر عدد هذه العمليات[9] التي نفذها الثوار بـ 40 عملية استهدفت مراكز الشرطة والدرك والثكنات، وقدر عدد المجاهدين ب650 غير أنه في مصادر أخرى أشير إلى 800 مجاهد وجنود الجيش الفرنسي بـ 50 ألف جندي رغم كل ذلك إلا أن الثوار تمكنوا من

---

[1]–وهيبة سعيدي ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954–1962) دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص.21.

[2]– مصطفي هشماوي، جذور نوفمبر 1964 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة نوفمبر 1954، الجزائر،ص.81.

[3]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962)، سلسلة المشاريع الوطنية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة نوفمبر 1954، 2007،ص.25.

[4]– انظر الملحق رقم (4).

[5] –سعيدي وهيبة، المرجع نفسه، ص.25.

[6]– جيلالي بلوفة عبد القادر، المجرع السابق، ص.183.

[7]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.26.

[8] –عمار عمورة، المرجع السابق، ص.188.

[9]– أنظر الملحق رقم (5).

فرض سيطرتهم وذلك بتنفيذ عملياتهم وبلوغهم الهدف المراد[1].

وكان كل منهما مسؤولا على منطقته، كما لعب الجيش دورا في تعبئة الجماهير الشعبية، حيث أسندت له مهمة التوعية والتجنيد وقاموا بالعديد من العمليات الهجومية التي تركزت على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية مثل مقرات الشرطة، الدرك، الثكنات ومحطات توليد الكهرباء، وحققت نجاحات كبيرة[2] وذلك لانخراط الآلاف فيها وهم يرددون بصمت "الله أكبر"[3] وكان ذلك اليوم عظيم بالنسبة للشعب الجزائري المضطهد الذي عانى الكثير بحيث كان ذلك الأخير يمثل طموح وأحلام الأجيال[4]. تواصلت العمليات القمعية من طرف الشعب وذلك بتخريب الخطوط وغيرها من الاعتداءات بالقنابل[5]، كما قامت بهجومات في الشرق الجزائري مواصلة لكفاحها ضد العدو، حيث قامت بهجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م، وقد حققت اهداف معتبرة أثبتت تحركات الشعب وزاد التفاف الشعب حول الثورة والانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، وبدأت عزلتها تتسع يوما بعد يوم وهي بذلك تنوي تحقيق هدفها الأول الأخير وهو نيل الاستقلال[6].

ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حقيقة أن الجزائر بلد زارعي وهذا أمر معروف لدى الجميع ولا يحتاج إلى تدعيم فهذا واضح من قدم التاريخ[7]، أما بالنسبة للمعمرين الفرنسيين يدعون أنهم هم من استصلحوا أراضيها وجعلوا تربتها طينية، لكنهم ينسون أكبر دليل على ذلك وهو تقرير "تادنة"[8] الذي قدمه للسلطات

---

[1]–وهيبة سعيدي ، المرجع نفسه، ص.25–26.

[2]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص.189.

[3] –مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة للنشر، دمشق، 1984، ص.99.

[4] –عبد الله الركيبي، ذكريات من الثورة الجزائرية، 1954، ص.153.

[5] –سيلفي ثينوا، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، ص.46.

[6] –أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1984–1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص.387.

[7] –محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص.39.

[8] –إن مناخ الجزائر جميل وأرضيها طيبة، توجد بها مراع شاسعة، وسهول فسيحة، تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند بالإضافة إلى ما بذيت اراضي أوروبا، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع، أما مراعيها فتزخر

الاستعمارية الإمبريالية الفرنسية، وأيضا ما ذكره شالر في كتابه "لمحة عن تاريخ الدولة الجزائرية" ذكر أن سهول متيجة تعتبر أحسن الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها بحيث مساحتها قدرها تقريبا 330 ميلا مربعا[1]، كما وضح الدارسون أن الاقتصاد الجزائري يعيش وقع أزمات حادة وذلك خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتدهور الاحوال ودخول الاقتصاد الجزائري في أزمات[2]، إن الاستعمار الفرنسي اغتصب أملاك الدولة الجزائرية باكملها ونهبها منذ قدومه إلى هنا وقام بتوزيعها على الكولون فهذه الأراضي قبل الاحتلال كما هو معروف ملكا للأعراش، لكن بعدما صدرت قرارات القادة العسكريين الفرنسيين ومراسيم السلطات الاستعمارية فأباحت اغتصاب تلك الأراضي ولذلك بسبب مشاركة أصحابها في الانتفاضات الشعبية، وسلمت تلك الأراضي بالمجان للمعمرين الأوروبيين وأمام هذه الاغتصابات تحول الفلاحون الجزائريون إلى مجرد خماسين[3].

فالجزائر قبل مجيء الاستعمار وانتهاك أراضيها والاستحواذ عليها كانت من اخصب الأراضي الموجودة في العالم كما كانت تنتج الحبوب على مختلف أنواعها وتكفيها لتغذية سكانها والفائض يصدر لجنوب فرنسا وإيطاليا لإنقاذ أهاليها من المجاعة لكن مع مجيء الاستعمار شع في امتصاص خيراتها بطريقة فوضوية وفي سنة 1930 أصبحت مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية حاجيات سكانها وفي هذه الحالة الإستعمار وحده مسؤول عن هذه النتيجة[4]، وبصحيح العبارة نقول أن الجزائر فقدت قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحولت من بلد منتج للحبوب إلى بلد مضطر للاستيراد، بحيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب بالإضافة إلى إهمال العمليات الاستصلاحية، واهتمت نوعا ما بالكروم

بأنواع الحيوانات المختلفة مثل البقار والأغنام والبغال، والحمير الممتاز، أنظر: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص.15.

[1] –المرجع السابق، ص.15–16.

[2]– أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1954–1962)، ج10، دار البصائر، 2007، ص.12.

[3] –العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.17.

[4]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص.40.

والحوامض وقضي على زراعة الأرز بشكل ملحوظ[1]. إن إنتاج الحبوب يتقدم تقريبا منذ فاتح القرن العشرين كما أن الإنتاج الحيواني كذلك انكمش بشكل ملحوظ، وفي سنة 1953 ربح الكولون 34000 فرنك من معدل الهكتار المزروع، بينما الفلاح الجزائري لم يربح إلا 6400 فرنك، كما نلاحظ عشية الثورة أن اليد العاملة للسكان المسلمين تساوي 11% بينما الكولون 42% وفي كل الأعمال ذات الصلة بالصناعة[2]، كما كانت الفلاحة الجزائرية عشية الثورة التحريرية متقهقرة وذلك راجع لتعسفات المستعمر وعمليات الاغتصاب التي قام بها ذلك المستعمر الانتهازي الاستغلالي، وهذا راجع إلى إهمال الصناعة في الجزائر من الاحتلال[3]، نتيجة انتهاك الاستعمار للصناعة والقضاء عليها، خاصة سكان الريف الذين يعيشون حياة ضنكاء، فكانوا يكتفون بالخبز الماء والثياب الرثة[4].

بعد إهمال الاستعمار للصناعة أصبحت لا تملك شيئا لا مصانع للأسلحة والبارود ولا ورشات بحرية خاصة بصناعة السفن ولا شيء غيز ذلك ونتيجة لذلك خنقت التجارة الخارجية[5]، فالتطور الديمغرافي الخطير الذي عزفته الجزائز ناتج عن الأزمات الاقتصادية وتسبب في مجاعة السكان، وهذا الظرف من بين الظروف التي دفعت إلى توعية الجماهير الشعبية[6]، لذلك عملت على استرجاع الأراضي المغتصبة وتغيير الهيكلة الاقتصادية التي وضعها الاستعمار الاستيطاني[7] وتحرير الأراضي الجزائرية من الاستعمار وذلك بالنهوض سنة 1954 لاسترجاع

---

[1]– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص. 18.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.13.

[3] – العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.19.

[4]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.41.

[5]– المرجع نفسه، ص.43.

[6]– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.22.

[7]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.41.

ما اغتصب منها[1] خلال العشرية الأخيرة التي سبقت الثورة التحريرية الجزائرية أي سنة 1954م.

كانت الأوضاع الاجتماعية مزرية وتعيش في فقر وحرمان واحتياج[2]، فالإحصائيات تشير إلى كثرة البطالة قبيل الثورة 1954، كما كانت ظروفهم صعبة جدا خلال تلك الفترة ويعانون من الفقر والأمراض وظروفهم الصحية صعبة، بحيث لا توجد منشآت صحية للجزائريين فهم لا يعرفون لا مستشفى ولا طبيب[3].

فكل هذه الظروف أدت إلى التقهقر والتراجع ولعل من بين أسباب ذلك البطالة، وهذا راجع إلى عدن توفر فرص العمل وأن الاقتصاد الجزائري لا يستطيع أن يمتص الفائض من اليد العاملة ونتج عند ذلك انتشار الفقر والمجاعة وأصبح سكان الريف يعيشون أوضاعا مزية جدا ويعتمدون على وسائل بدائية في دفع عجلة اقتصادهم المعاشي، والقطاع الصناعي الذي يشهد ضعفا كبيرا في الجزائر، كما كانوا يعانون أيضا من مشكلة السكن وهي من بين الظروف القاسية التي يعاني منها الجزائريون[4]، وهنا كانت قيمة الإنسان الجزائري دانية جدا في تلك الفترة[5]. وجاءت سنة 1954 لتنهض الأمة الجزائرية وتتصدى الفتور الذي أصابها (أصاب الامة) بعدما انتشرت الأمراض الفتاكة في المجتمعات الجزائرية ونمت فيها الأمراض المعدية

---

[1] – العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.23.

[2]– المرجع نفسه، ص.24.

[3] – المرجع نفسه، ، ص.26.

[4] – قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945–1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الجزائرية، 2001–2002، ص. 73–74.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.47–50.

وهذا كله راجع إلى البطالة والفقر نتيجة للسياسة الاستعمارية المنتجة، وهذا ما دفع بالجزائر إلى اشعال لهيب الثورة لاسترجاع الأراضي المغتصبة واسترجاع الوطن بأكمله[1].

لم يكتف الاستعمار بما قام به من استيلاء واغتصاب للأراضي الخصبة والشاسعة، فقط بل قام بما في وسعه للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية، فهدم المساجد وحولها إلى كنائس وثكنات، كما قدم ضربات قاضية للجزائريين فقتل البعض ونفي وسجن البعض الآخر.

وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات أن حوالي 19٪ فقط من الجزائريين متعلمين على عكس الأطفال الفرنسيين[2]، فهي أرادت بذلك تجهيل وطمس معالم الثقافة الجزائرية وغرس الأمية[3]، وأرادت توسيع الحضارة الغربية على حساب الحضارة الجزائرية العربية الأصيلة، فالاستعمار الفرنسي لم يكتف بسد أبواب التعليم في وجه الجزائريين فقط بل بذل كل ما بوسعه لمحاربة اللغة العربية في المدارس والكتاتيب، ونجحت في سياستها هذه بحيث أصبح شعبا أميا بنسبة 80٪ سنة اندلاع الثورة، ففي سنة 1951 عدد التلاميذ بالجزائر في الثانويات يمثلون سوى 11.6٪ من مجموع المسجلين في الثانويات[4]، وفي سنة

1954، 7٪ فقط من أبناء الجزائر لهم فرصة التعليم[5]، فكان عدد المتمدرسون في تلك الفترة في مرحلة الابتدائي يساوي 302000 تلميذ وفي الثانوي 6250 تلميذ، أما بالنسبة للتعليم العالي فيمثل 589 طالبا وخلال سنة 1955 عدد المتمدرسون في الابتدائي يمثلون 222700، بحيث كان صبي من بين خمسة، وبنت من بين ستة عشرة، وتصل هذه النسبة في الأرياف إلى واحد من بين خمسين أو سبعين في بعض المناطق. وقد نتج عن سياسة التمدرس هذه

---

[1] –يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958، ص .36–37.

[2] –العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.20.

[3] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص.11.

[4] – العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.21.

[5] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص.44–45.

وجود نسبة عالية جدا من الأميين في اللغة الفرنسية 94٪ عند الرجال و98٪ عند النساء[1]، فكانت هذه الظروف التي يعيش على وقتها الجزائريين، فهذه الضغوطات من بين العوامل التي دفعت بالجزائريين إلى تفجير الثورة[2].

ثالثا: الظروف الإقليمية والدولية

إن أحداث الحرب العالمية الثانية التي شهدها العالم بصفة عامة والشمال الافريقي بصفة خاصة، انتهاج فرنسا لسياسة الاضطهاد البالية انعكست آثارها العميقة على نمو الحركات الوطنية، مما ساعدهم ذلك على النهوض والعمل وتنظيم الكفاح المسلح ضد المستعمر، وذلك ما قامت به الدول الثلاث تونس الجزائر والمغرب ضد فرنسا الاستعمارية وليبيا ضد إيطاليا، لتحقيق الاستقلال خاصة بعد خروج فرنسا ممزقة من الحرب العالمية الثانية، وبذلك قابلت العناصر الوطنية التطورات الإقليمية والدولية بتصميم أكبر على ضرورة وضع حد للسياسة الاستعمارية، وإن تطلب الأمر استخدام القوة في وجه المستعمر[3]. وبحجة أن تاريخ الدول المغاربة مرتبط ولهم نفس المصير المشترك لذلك عملت هذه الدول على القيام بعمل مشترك ومقاومة الاستعمار بشتى الطرق وكان موضوع الثورة الجزائرية لا يخص الجزائريين فقط بل يشمل تونس ليبيا والمغرب، خاصة أنه كان لهؤلاء تأثير على الثورة التحريرية[4]، وأثناء تلك الفترة كانت العلاقات الجزائرية التونسية عريقة نسجها التاريخ المشترك، خاصة أنهما كانا في نضال مشترك، ومن هنا أعطت الحركة الوطنية التونسية والجزائرية دفاعا وصلابة ثم جاءت المقاومة المسلحة بتزويدها متانة، حيث ازداد التنسيق بين الشعب التونسي والجزائري، وانتهى

---

[1] –أحمد مهساس، الحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص.420.

[2] – العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.22.

[3] –عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1945–1962)، ج1، دار بوسعادة للنشر، الجزائر، ص.35–43.

[4] –حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص.5–6.

ذلك بنيل تونس استقلالها الهش سنة 1956[1]، وفي أكتوبر 1951 أعلنت الولايات المتحدة رسميا استقلال ليبيا لكن فرنسا تماطلت في الانسحاب منها إلى غاية أوت 1955[2].

نظرا للأزمات التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة أخرت ثورتها وبذلك لم تتمكن من تجسيد الوحدة المغاربة التي لطالما أرادتها لتوحيد الأقطار المغاربة، إلا أنه نتيجة لتلك الظروف، اندلاع ثورة تونس والمغرب، كان دافعا قويا وهاما للحركة الوطنية الجزائرية، وما يدل على ذلك ما جاء في بيان أول نوفمبر1954[3]: " إن أحداث تونس والمغرب لها دلالاتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا"، وكانت هذه الظروف كلها لها دفع قوي لثورتنا التي اندلعت في نوفمبر"، تميزت الفترة الممتدة بين 1945 و1954 بالصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وذلك من أجل السيطرة على العالم، فذلك الأخير شهد أزمات حادة كأزمة براغ (1948م)، وحرب كوريا (1950م) التي كادت ان تؤدي إلى القطيعة، وكان الوضع متسم بالتوتر المتواصل، والحرب الباردة حيث وجدت الدول المستقلة حديثا نفسها أمام تيارين، إما الانضمام للمعسكر الشرقي أو الغربي، غير أن بعض الدول مثل الهند أندونيسيا مصر يوغسلافيا معتبرة أن التطور الاقتصادي ومكافحة الاستعمار يجب أن تحل الصدارة في اهتمامات الدول العظمة وبالتوقيع على اتفاقية الهدنة في كوريا 27 جويلية 1953، شهدت فترة التوتر والحرب الباردة نهايتها وكان ذلك سببا في عودة المشاكل كما شرعت فرنسا في إعادة احتلال الهند الصينية 1946 والقمع الوحشي لثورة شعب مدغشقر 1947[4]، كما برزت في تلك الفترة الحرب الكورية المستمرة من طرف الكتلتين الغربية والشرقية ووضعت العالم على حافة اندلاع حرب عالمية جديدة، واستغلت فرنسا ذلك الوضع في خدمة

---

[1]–حبيب حسن اللولب ،المرجع السابق ، ص .329–333.

[2] –عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.49.

[3] –عبد الله مقلاتي، البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها، مجلة المصادر، العدد 14، الجزائر، 2006، ص .191–195.

[4]– محمد حربي، المرجع السابق، ص .5.

مصالحها واستفادت من المساعدات الأمريكية عبر مخطط مارشال وكانت تعتبر التراب الجزائري ثلاث عمالات أدمجته ضمن الحلف الأطلسي، لكن ح.إ.ح.د نددت بهذا الإدماج التعسفي في مذكرة هيئة الأمم[1] 20 سبتمبر 1950، أكدت فيها أن الشعب الجزائري لن يعتبر نفسه حليفا للذين يتجاهلون حقه في الحرية والاستقلال، ف ح.إ.ح.د تبنت سياسة الحياد إزاء ذلك، كما أصبحت فرنسا غارقة في مستنقع الهند الصينية[2].

إن ارتباط الهند الصينية والحركات التحريرية الأخرى أنه في الخمسينات كانت الهند الصينية على أشدها وأمام ذلك بدأت شعوب شمال إفريقيا تتحرك تحت تأثير الاستفاقة التي كان يشهدها[3]، فهذه الظروف مهدت للثورة الجزائرية خاصة بعدما انتهت هذه الحرب بانتصار الفيتنام 21 يوليو 1954 وذلك ما زاد الحركة الوطنية الجزائرية حماسة ونشاطا[4]، كما حلت بفرنسا كارثة في 7 ماي 1953 لم يسبق لها مثيل وهي معركة ديان بيان فو العاصفة التي هبت بفرنسا وخروجها منها خاسرة، ففرنسا في جانفي 1954 أمضت على معاهدة وقف القتال مع الهند الصينية وخرجت من الحرب خاسرة لجيشها حوالي 100920 رجلا.

وهذه الظروف دفعت بمنديس فرانس[5] إمضائه على اتفاقية جنيف التي كرست الهزيمة السياسية والعسكرية لدولة عظمى أمام شعب صغير[6]، كذلك ظهور الدول العربية والاسيوية على المسرح الدولي التي سرعت في عملية تصفية الاستعمار، فكل ذلك مهد الى ظهور

---

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص .202.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص .203.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص.6.

[4] مصطفى طلاس وسام العسلي، المرجع السابق، ص .40.

[5] ولد سنة 1907 من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، أنتخب سنة 1932، نائبا في البرلمان الفرنسي، وبعد الحرب العالمية الثانية، انتخب ما بين سنتي 1946–1958 نائبا برلمانيا، وسنة 1954 كلف برئاسة الحكومة الفرنسية، في 1955 سحبت منه الثقة، إلا أنه بقي رئيسا الى غاية جانفي 1956، فيما بعد عارض سياسة ديغول تجاه الجزائريين توفي سنة 1982، أنظر: محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية 2007، ص.67.

[6] محمد حربي، المصدر السابق، ص .7–8.

الحركات التحريرية لكل من الدول الآفروآسيوية، فكل هذه الظروف والأوضاع التي عاشها العالم منذ 1954 ساعدت في تطور الحركة الوطنية الجزائرية وبلوغها مرحلة الانفجار[1].

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص .204.

الفصل الأول:
مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المبحث الأول: ظروف انعقاد المؤتمر الصومام.

المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر الصومام.

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر الصومام.

المبحث الأول: ظروف انعقاد المؤتمر

أولا:

جاء عقد مؤتمر الصومام كنتيجة حتمية لظروف داخلية وخارجية احاطت بالثورة التحريرية والمتمثلة في جملة التطورات السياسية والعسكرية، ونورد فيما يلي شيء من التفصيل حول ظروف الإنعقاد.[1]

صعوبة الاتصال[2]، بين مختلف قيادات جيش وجبهة التحرير الوطني، حيث أن مناطق الكفاح قبل المؤتمر كانت لها قيادات خاصة لا يربط بينها إلا الإتجاه الثوري العام[3]، ولم يكن على رأسها قيادة موحدة، وهذا ما ادى الى جعل المناطق شبه معزولة عن بعضها البعض.[4]

شدة الخلافات والصراعات وعدم التوافق بين قادة الثورة[5] حول قيادة شرعية للثورة لذلك اقترح عقد مؤتمر وطني يجمع بين جميع الفئات لتنبثق منه قيادة موحدة للثورة[6].

ضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حتى كان معدوما فهي كانت في حاجة ماسة الى منهج سياسي ثابت[7].

كانت الثورة التحريرية بعد تصاعد الكفاح المسلح وانتشار الثورة في كل مناطق التراب الوطني خاصة بعد تطور جبهة التحرير الوطني، من نقص فادح في الأسلحة والمئون، حيث

---

[1]– سهام قواسمية: ظروف انقاذ مؤتمر الصومام والأسس الاستراتيجية التي اقرها للثورة، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954 –1962 جامعة 8 ماي 1945، باتنة، 2002، ص .67.

[2]– سهام قواسمية ، رجال صادقوا ما عاهدوا الله عليه، 20 اوت 1956 الى 20 اوت 1957، جريدة المجاهد العدد 9 ،20 اغسطس 1957، ص. 67.

[3] – ابراهيم الونيسي ،الفراغ السياسي داخل جبهه التحرير الوطني خلال الثوره التحريريه 1954 1962 دار ه هومه الجزائر 2007 ص. 34.

[4]– سهام قواسميه المرجع السابق ص. 68.

[5]– عبد القادر حميد ،عبان رمضان مرافعه من اجل الحقيقه ،منشورات الشهاب 2003 ص. 98.

[6]– عمار بوحوش ،التاريخ السياسي من البدايه لغايه 1962 ،ط1 ،دار العرب الاسلامي بيروت 1997 ص. 31.

[7] سهام قواسمية ،المرجع السابق ص. 68.

كانت من المشاكل التي عانت منها الثورة وعرقلت نشاطهم، لذلك أصبح من الضروري عقد مؤتمر وطني لهدف أساسي وهو ضمان استمرارية الثورة خاصة أن الجيش الفرنسي يحاول عزلها ومحاصرتها والقضاء عليها[1] فالحاجة كانت شديدة الى السلاح، وبرزت بعض المشاكل بين الداخل والخارج من أجل هذه القضية.[2]

الأحداث المؤلمة التي شهدها العام الأول من بداية الثورة، قد حالت دون لقاء قادتها بعد عام كما اتفقوا لكن نظرا للظروف واستشهاد بعض قادة الثورة[3]، مثل باجي مختار وديدوش مراد (15 يناير 1995)[4]، وبوضياف لم يتمكن من الرجوع الى الجزائر[5]، واعتقال البعض الاخر مثل مصطفى بن بولعيد ورابح بطاط [6]، وكذلك وجود مشاكل داخل المنطقة الأولى[7] وكذلك استشهاد سويداني بو جمعة في الولاية الرابعة، كل هذه الظروف حالت الى عقد مؤتمر وطني يتم فيه دراسة المرحلة المقطوعة من الكفاح المسلح كما يكون من خلاله وضع خطة للمستقبل بحيث يكون اكثر بعدا وشمولية وتنظيما.[8]

-الاحداث التي مهدت لإنعقاد المؤتمر منها الهجومات العسكرية [9] التي قام بها زيغود يوسف بالشمال القسنطيني (20 اوت 1955) فهذه العملية أملتها الظروف الصعبة والتطورات

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركه الوطنيه من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطلة ،الجزائر، 2009، ص ص.199-200.

[2] سهام قواسمية . المرجع السابق .ص. 68.

[3] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1954 1962، ط2، دار القصبة ، الجزائر، 2011، ص. 126.

[4] بوعلام بن حمودة ،الثوره الجزائريه ثوره اول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية، دار النعمان ،2012 ، ص. 205.

[5]عمار بوحوش المرجع السابق، ص. 391.

[6] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص. 205.

[7] علي كافي، المرجع السابق ،ص. 126.

[8] محمد العربي الزبيري ،كتاب مرجعي عن الثورة ،المرجع السابق، ص. 47_ 48.

[9]عبد الحفيظ امقران ،الجانب الاعدادي والتنظيمي لمؤتمر الصومام ،مجلة اول نوفمبر العدد 12 ،الجزائر، 1975، ص. 10

الخطيرة التي عاشتها الثورة في المرحلة الأولى، وبذلك انتشرت في كافة ربوع الوطن[1] ،وبرهنت على قوة الثورة بالإضافة الى معركة الجرف التي وقعت في سبتمبر 1955، التي قادها شحاني بشير [2] وعباس لغرور وخرجوا منها منتصرين فهذه المعارك التي قام بها قادة الثورة أعطتها نفسا جديدا ودفعت بها الى الأمام[3]

و أكدت أن هذه الأخيرة اصيلة ذات أهداف سامية[4] اما فيما يخص الظروف الدولية التي سبقت إنعقاد المؤتمر يمكن حصرها في ما يلي:

تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955 وإنضمام عدد من أجهزة هذه التنظيمات الى جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، ودعموا قدراته بالعناصر القيادية والمقاتلين[5].

كما إنضم الى صفوف المجاهدين بصورة سرية داخل البلاد وخارجها، كما طالب هذا الأخير في مؤتمرهم الثاني مارس 1956 بإعلان إستقلال الجزائر وإعادة الإعتبار للغة العربية واعلانهم الإضراب[6] لفترة غير محدودة ابتداءا من (19 ماي 1956).[7]

-مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس (23 فيفري 1956)، مما يعني نقل الثورة الى التراب الفرنسي.

---

[1] عمار ملاح .محطات حاسمهة ،في ثوره نوفمبر 1954، دار الهدى ،الجزائر، 2012 ، ص. 194.

[2] ولد سنه 22 ابريل 1929 بنواحي قسنطينه 1947 انضم الى المنظمه الخاصه وعرف باسم سي الطاهر وكانت له عده تسميات ومن بين المحضرين لاندلاع الكفاح المسلح في منطقه الاوراس رفقه بن بولعيد وعين بالنيابه على الولايه الاولى استشهد في 1955 بالاوراس بشير ملاح تاريخ الجزائر المعاصر 1830 1989 جيم واحد دار المعرفه 2006 ص. 518.

[3] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثوره الجزائرية ،1954 1962 ،ط1 ،مؤسسه احدادن للنشر ،الجزائر، 2007 ،،ص.

[4] سهام قواسمية ،المرجع السابق، ص. 69

[5] بسام العسلي ،ايام جزائرية خالدة ط2 ، دار النفائس، بيروت، 1986، ص. 21.

[6]ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1954 1962 ،ج 10، الجزائر، 2007، ص. 302 .

[7] محمد عباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر دار المعاصر للنشر والتوزيع ص. 152 _ 160.

-اعطاء الإستقلال للمغرب 2 مارس ثم تونس 20 مارس 1956، وكل هذا تحت تأثير الثورة.

- مساندة دول عدم الإنحياز في لقاء بيورني في جويلية 1956، وكل هذا تحت تأثير الثورة.

- إنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1956[1]، وإنضمامه مباشرة الى جبهة التحرير الوطني قصد اشراك العمال في الكفاح المسلح.[2]

المبحث الثاني انعقاد مؤتمر الصومام.

اختيار مكان وزمان عقد المؤتمر.

بعدما اتخذت قيادة الثورة قرارا بعقد مؤتمر وطني كما يقول المجاهد بن طوبال[3] (قررنا تنظيم ملتقى او ندوى وطنية... للمناقشة وبدأ منذ شهر ابريل 1956 في تنظيم المؤتمر) منذ ذلك الوقت شرع القادة في الإعداد للمؤتمر، وكانت الفكرة في البداية متجهة الى عقده في شمال قسنطينة [4] او منطقه الأوراس (وهي مناطق قريبة من الحدود التونسية تسهل مشاركة مندوبي الوفد الخارجي).[5]

لكن صعوبات جمة طرأت على الموقف، جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك، كما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخضرية (بالسترو سابقا) بالمنطقة الثالثة في (21 جويلية

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 ،المرجع السابق، ص. 60.

[2] فاروق بن عطية ،الاعمال الانسانية ،اثناء حرب التحرير 1954 1962 ،تر: كابوية عبد الرحمن ، تقديم :سعد دحلب ، ومصطفى مكاسي، دحلب ،2010، ص. 157.

[3] من مواليد ميله عماله قسنطينه يبلغ من العمر 35 سنه تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي انخرط فيه حركه إ ح د ومن المناضلين الاولين في حزب الشعب عمل مسؤولا في المنطقه الحدوديه نشيطا في حظر مؤتمر 20 اوت 1956 كان عضو في (م. و . ث) وفي اوت 1957 عين عضو في لجنه التنسيق والتنفيذ حيث تكفل بشؤون الداخليه انظر: علي زغدود ،المرجع السابق، ص. 71 _72.

[4] محمد الحسن ازغيدي مؤتمر الصومام تطور ثوره التحرير .و.ج 1956 1962 ،دار هومة ، الجزائر ،2009، ص، 74.

[5] مبروك بالحسن، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر والقاهره 1954 1956 مؤتمر الصومام في مسار الثوره التحريرية ، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص. 52.

1956)، لكنه تأجل ايضا بسبب تسرب اخبار عن مكانه وزمانه الى السلطات الاستعمارية[1] بعدها اتفقوا ان يعقد في 30 جويلية من نفس السنة في قلعة "بني عباس" التاريخية التي تأوي قبر الثائر الحاج "أمقراني محمد"[2] وأعطيت للوفود لنتجه الى ذلك المكان منذ أواخر الشهر، فخرج وفد[3] المنطقتين الرابعة والخامسة من الجزائر العامة بقيادة سليمان دهيلس وحراسة 40 مجاهدا مسلحين، وعندما وصلوا الى غابة زبربر يوم 3 جويلية فوجئوا بمداهمة القوات الفرنسية وفشل ذلك.

اتفقوا مرة اخرى على عقده بجبال البيبان[4] وعندما شرعوا في عبور خط السكة الحديدية قرب قرية الشرفة جنوب "تازمالت" [5] ويوم 22 جويلية لكنهم فوجئوا بهجوم مباغت للقوات الفرنسية فافترقوا وكان محمدى السعيد يركب البغل وعليه بعض وثائق المؤتمر فهرب البغل واتجه مباشره الى ثكنة فرنسية وبذلك عملوا ما سيتم القيام به في 30 جويلية 1956، وينقص نقطة اسم المكان والزمان لذلك شن حملة على كل مناطق جبال البيبان لكن قادة المؤتمر كانوا يقظين واحتياطا لذلك تم تغيير مكان وتاريخ المؤتمر[6] بعد مداولات عديدة تم الاتفاق على ان يعقد[7] في الولاية الثالثة في دوار "أوزلاقن" الذي يقع في جبال "ازر" [8] من جهة الضفه اليسرى للصومام بين اقبو وسيدي عيسى.[1]

---

[1] – محمد الحسن ازغيدي ،المرجع السابق، ص. 133.

2– عبد الحفيظ امقران ،الجانب الاعدادي والتنظيمي لمؤتمر الصومام ،مجله اول نوفمبر، العدد 12 ،1975، ص، 11

[3]يضم عبان رمضان ،محمد او عمران ،العربي بن مهيدي ،سي احمد، سي الشريف ،انظر يحيى ،بوعزيز الثوره في الولايه الثالثه التاريخيه لاول نوفمبر 1954 1962، ط1 ،معالم المعرفه للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2009، ص ،73 .

[4]المرجع نفسه ، ص. 74.

[5] عبد الحفيظ امقران، المرجع السابق، ص. 11.

[6] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص. 74_ 75.

[7] محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص. 133.

[8] النصوص الاساسيه لثورة نوفمبر 1954 ،(نداء اول نوفمبر مؤتمر الصومام مؤتمر طرابلس) ،منشورات ANEP ،المؤسسه الوطنيه للفنون المطبعية ،الجزائر، 2005، ص. 18 _19.

كما تجاوزت غابات "اكفادو" بجبال جرجرة الشامخة ، واختير هذا المكان لعدة اعتبارات منها استراتيجية المكان من حيث موقعه الحصين، كما كان دوار "أوزلاقن" في تلك الفترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمده تسعة اشهر[2] بالإضافة الى ان الفرنسيين كانوا يزعمون انهم سيطروا عليه، لذلك أراد قادة جيش التحرير أن يكون المؤتمر قويا في بدايته وأن يتحدوا العدو ويظهروا للرأي العام الفرنسي والعالمي مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في حربه ضد الاستعمار وبعدها استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم[3] تواصلت الاستعدادات لإحتضان المؤتمر وتهيئة كل السبل الأمنية لإنجازه، فهذه العملية كانت تجري في جو من السرية التامة.

و منذ شهر أوت 1956، بدأت وحدات الحراسة في أخذ المواقع المحددة لها، وتكوين حزام بشري للأمن حول المنطقة (أوزلاقن) وأوكلت هذه العملية المهمة لجنود المنطقة وشارك عدد كبير من المجاهدين في هذه العملية حوالي ألف مجاهد، ولم تقتصر على وادي الصومام بل امتدت الى كامل المنطقة الواقعة بين سطيف وأقبو والبويرة وتازمالت، مغطية كل المناطق الحساسة بما فيها الطرق والمعابر والممرات التي يمكن لقوات العدو أن تمر بها.

وأوكلت قيادة الحراسة للمجاهدين أحمد فاضل والمعروف بالرائد "حميمي" والشهيد عبد الرحمن ميرة[4] وذلك إمعانا في السرية والحيطة[5] وقد اختير يوم 20 أوت 1956 لعقد المؤتمر

---

[1].مبروك بالحسين، المرجع السابق، ص. 53.

[2] النصوص الاساسيه لثوره نوفمبر 1954، المرجع السابق، ،ص. 19، 20.

[3] محمد لحسن ازغيدي ،المرجع السابق ، ص. 134.

[4] ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل إلتحق بصفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية(حزب الشعب) عندما كان عاملا بفرنسا إلتحق بالثورة مباشرة بعد إندلاعها من قادة جيش التحرير الوطني، بعد استشهاد عميروش أصبح القائد الفعلي للولاية الثالثة الى غاية استشهاده يوم 16 نوفمبر 1959 بأقبو، أنظر : محمد العربي واخرون: كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص. 186 – 187.

[5] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.21_ 22.

وذلك لعدة أسباب، فهذا اليوم يصادف الذكرى الأولى لهجومات الشمال القسنطيني، وكذا ذكرى نفي السلطان المغربي محمد الخامس الى مدغشقر، واستعداد الدول الشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية[1].

عقد المؤتمر.

– أنهت قياده المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات لعقد المؤتمر وإطلاع مسؤولي المناطق على مكان وتاريخ إنعقاد المؤتمر[2]، بحيث إنعقد في قرية "إيفري أوزلاقن"[3]بغابة (أكفادو) في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام لولاية بجاية حاليا.[4]

وكان المندوبون من أعضاء المؤتمر يمثلون الجنود، الذين كانوا يمثلون مكان المؤتمر، يزيد عددهم عن الثلاثة مائة جندي[5]، في مطلع شهر أوت 1956، وبدأ وفود مسؤولي المناطق بالتوافد على المنطقة الثالثة، حيث وجدوا في إستقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم.

وبحلول اليوم العاشر من شهر أوت 1956، إكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر[6]، وإلتقى هؤلاء في منزل حارس الغابة السيد أحمد أمقران المدعو "مخلوف"، وكانوا حوالي 15 مسؤولا[7] عن المناطق الخمسة[8] وهم:

---

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 29.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 133.

[3]_ DJOUDI ALLOUMI, chronique des annés de gueue en wilaya III,(kalrylie) 1956 – 196 récits de gerre: Tome 2, Editions Rym Attoumi, Béjaia, p 78.

[4]بشير كاشة الفرحي ، مختصر وقائع و أحداث الليل الإستعمار الفرنسي للجزائر(1830 – 1962)، 2007، ص. 8 .

[5] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 134.

[6] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 23 .

[7] ملحق رقم (6).

[8] يحي بوعزيز، المرجع السابق ص. 75.

– بن مهيدي العربي: ممثل القطاع الوهراني، رئيس الجلسة.[1]

– عبان رمضان: كاتب الجلسة وكان محررا ومقررا للوائح (مدينة الجزائر) المنطقة المستقلة .

–كريم بلقاسم: مثل المنطقة الثالثة، القبائل.[2]

– زيغود يوسف: ممثل منطقة الشمال القسنطيني.[3]

–عمر أوعمران: ممثل المنطقة الرابعة.[4]

– بن طوبال: نائب زيغود يوسف، شارك بصفة إستثنائية.[5]

هؤلاء بالنسبة لممثلي المناطق، حضر ممثلين معهم، وهم كالتالي:

– المنطقة الثانية: علي كافي، لخضر بن طوبال، إبراهيم مزهودي، حسين رويبح، مصطفى بن عودة[6].

– المنطقة الثالثة: عميروش، محمدى السعيد.

–المنطقة الرابعة: سي محمد بوقرة، سي الصادق وسي الشريف، منطقة الجزائر[7].

الغائبون عن المؤتمر.

وقد تغيب ممثلوا المنطقة الأولى (أوراس النمامشة)[1]، بسبب إستشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956، لكن حسب التقرير الجهوي للولاية الأولى، أن هناك وفدين من

---

[1] Bebyoucef Ben Khedda, Abane–Ben Mhidi, leur appert a la relation Algerienne, Edition Dahleb, Alger, 2000, p 30.

6–مبروك بالحسين، المرجع السابق، ص. 53

[3] حملي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر، 2004، ص. 15.

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص. 92.

[5] مبروك بالحسين، المرجع السابق، ص. 53.

[6] عبد الحفيظ أمقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال ،المرجع السابق، ص. 54

[7] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 24.

ولاية الأوراس تنقلوا للولاية الثالثة بقصد المشاركة في أعمال المؤتمر، لكنهم وصلوا بعد إنتهاء أشغاله، فقد كان بقيادة محمد بن بو لعيد، أما الوفد الثاني بقيادة حيحي المكي[2]، كذالك عدم حضور القادة الشرقية انعزلت ولم تحضر، وكانت ممثلة عبر المنطقة الثانية.[3]

أما عن الوفد الذي يضم القادة الموجودين في الخارج، فقد كان من المقرر أن يحضروا المؤتمر أيضا، وقد بقي ينتظر في (سان ريموا) بإيطاليا وفي (طرابلس) الإشارة الخضراء للإنضمام للمؤتمر، لأن حضور الوفد في الخارج يتطلب حذرا كبيرا من العمليات العسكرية، وفقدان الأمن في منطقة العمليات، الأمر الذي حتم على أعضاء الوفد التريث والانتظار ريثما يتحقق الأمن والطمأنينة.[4] وعلي كافي يقول أن الوفد الخارجي لم يحضر المؤتمر لأسباب لا يعرفها منا أحد، لأن عبان رمضان وجه لهم الدعوة لحضور المؤتمر، وذالك في رسالة 11 جوان 1956(....حضوركم ضروري)[5]، وفي نظر آخرين أن هناك تقصير في الحضور.[6]

وعن إفتتاح المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين (شرعنا في العمل يوم الثلاثاء 14 أوت 1956، وإنتهينا من الإجتماعات الموسعة في 20 منه)[7] ، فهؤلاء هم عبارة

---

[1] مبروك بالحسين، المرجع السابق، ص. 34.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 25.

[3] علي كافي، المرجع السابق، ص. 129

[4] حمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 134.

[5] مبروك بالحسين، المرجع السابق، ص. 57 _58.

[6] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، المرجع السابق، ص. 55.

[7] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 135.

عن لجان متخصصة لدراسة مشاريع المؤتمر التمهيدية، وكانت عبارة عن إجتماعات مضيقة[1]، لم يحضرها سوى كبار المسؤولين[2]، للإتفاق علي الصيغ الأخيرة لمقررات الصومام[3].

وأسندت رئاسة المؤتمر للشهيد العربي بن مهيدي، وأسندت الأمانة العامة للشهيد رمضان عبان، وكان ذالك في قرية تيميلوت، ثم أخذ المؤتمرون يتنقلون بين القرى الخمسة التي تنقلوا فيها لعقد مؤتمرهم[4]، وهم كالتالي:

- قرية إيفري: مركز بهلوس أمزيان، المكان الذي أفتتح فيه المؤتمر.
- قرية تيزي: مركز إيديري لونيس، المكان الذي أفتتح فيه المؤتمر[5].
- قرية إيفياد: مركز مخلوف آن طاهر.
- قرية بتملجور: المركز الرئيسي أوراخ محند.
- قرية إيقاد: مركز أعراب أوزيلغ.[6]

و كان يوم 23 أوت اليوم الذي عقد فيه الإجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع ... وقدم كل وفد تقرير عن منطقته، فوجدنا أنها تختلف في كثير أو قليل في جوهرها عن بعضها، وأن النقاط الجديرة بالدراسة والمناقشات تعرض لها الكل، وكانت المناقشات فالمقررات وكذا إستطاع مؤتمر الصومام إستعراض حصيلة إثنين وعشرين شهرا من الكفاح، من خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال[7]،الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة من

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص. 77.

[2] زيغود يوسف، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، بن مهيدي العربي، رمضان عبان، انظر: زهير إحدادن، المرجع السابق، ص30

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 135.

[4] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق ص .23.

[5] عبد الحفيظ أمقران، مجلة نوفمبر، المرجع السابق، ص 12 .النصوص الأساسية، المرجع السابق، ص. 23.

[6] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق . ص. 23 .

[7]- أنظر الملحق رقم (7).

قضايا الساعة وآفات المستقبل التي ما فتئ قادة الثورة يطمحون لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها ...، أما القضايا التي طرحت للمناقشة التي تناولها جدول الأعمال فهي كالتالي:

1. دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسة المالية.
2. تقديم التقارير :

أ) التقرير التنظيمي: كيفية التقسيم الهيكلي العام للجيش ومقر القيادة .

ب) التقرير المالي: المداخيل، المصاريف، المتبقي في الصندوق.[1]

ت) التقرير السياسي: عقلية المناظلين (المجاهدين) والشعب.[2]

3. المنهج السياسي: القاعدة السياسية والنشرات المقررة.
4. التوحيد:[3]

أ) توحيد النظام وتقسيم المناطق، وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات على القيادات.

ب) توحيد عسكري في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة في المرتبات والمنح العائلية.[4]

ت) توحيد سياسي، المحافظون السياسيون ومهامهم.[5]

ث)توحيد إداري، مجلس الشعب.

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ، المرجع السابق، ص. 26.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص. 222.

[3] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الجزائر، 2007، ص. 114 _115.

[4] عيسى كشيدة و عبد الحميد مهري، مهند سوا الثورة، ط2، منشورات الشهاب، ص. 285.

[5] عمار ملاح، المرجع السابق، ص. 115.

5. جبهة التحرير الوطني، المذهب القانوني الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة[1]، مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ واللجان.
6. جيش التحرير الوطني، الألفاظ المستعملة (مجاهد، المسل، الفدائي).
7. المرحلة الحاضرة، توسيع الهجومات والإكثار من العمليات والعلاقة بين الداخل والخارج، وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.
8. العتاد.
9. نظام العمل: سياسيا وعسكريا ووسائل مادية، إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم والحكومة المؤقتة[2].
10. شؤون مختلفة.[3]

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر الصومام.

لقد درس المؤتمرون في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين، وقاموا بتقييم وفقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسؤول في منطقة، في إطار التقارير التي تقدم بها كل مسؤول[4].

ومنها خرج المؤتمر بعدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية، وصادق عليها كافة المشاركين في المؤتمر[5]، وتضمنت القرارات ما يلي:

أولا: القرارات على المستوى السياسي.

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 27.

[2] أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح مع ركب الثورة، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص. 336.

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق ،.ص. 27.

[4] النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954،المرجع نفسه، ص، 28.

[5] عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص. 91.

1. إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا، وذالك بإنشاء ست ولايات[1] بدلا من مناطق، وهي الولايات التالية[2]:

- الولاية الأولى: أوراس النمامشة.
- الولاية الثانية: الشمال القسنطيني.
- الولاية الثالثة: القبائل الكبرى.
- الولاية الرابعة: الجزائر.
- الولاية الخامسة: وهران.
- الولاية السادسة: الصحراء، منطقة الجنوب[3]، التي تم استحداثها خلال المؤتمر.

وتغيرت لفظة منطقة وتستعمل مكانها كلمة (ولاية)، والناحية تصبح منطقة، والقسم ناحية، وذالك ليصبح تقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة، فكل ولاية يرأسها قائد برتبة "صاغ ثاني"، ويساعده ثلاث نواب برتبة "ملازم"، والناحية يترأسها قائد برتبة "ملازم ثاني"، ويساعده ثلاث نواب برتبة "ملازم أول" وكاتب برتبة "عريف"، ويترأس القسم قائد برتبة "مساعد"، ويساعده ثلاث نواب برتبة "عريف أول" وكاتب برتبة "جندي".[4]

2. العمل على تدويل القضية الجزائية، وطرحها أمام المحافل الدولية، للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

3. نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها قيادة جماعية برجال آمنوا بالثورة وقدموا أنفسهم فداء بكل نزاهة وإخلاص.

4. ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

---

[1] أنظر الملحق رقم (8).

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص .28.

[3] علي زغدود، الثورة الجزائرية ،المرجع السابق، ص. 16.

[4] علي زغدود ، المرجع نفسه ، ص. 16- 17.

5. العمل على تحرير الوطن وتحقيق الإستقلال التام، وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية، تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.[1]

6. تنظيم الشعب للإلتفاف حول جبهة التحرير الوطني، وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر ومحاربته بكل الوسائل[2].

– إتخاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو وعلى حساب الثورة .

–مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.

– العمل على إستغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية والإستقلال[3].

– إقرار أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج مع مبدأ القيادة الجماعية[4].

– إعطاء الصلاحيات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر الهيئة التشريعية العليا للشورة[5].

– فيما يخص إنشاء حكومة مؤقتة، فقد تركت الصلاحيات للجنة التنسيق والتنفيذ التي يمكنها أن تدرس ذالك، وثبت فيه بالتنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني الذي يعمل أعضاءه في الخارج.

– تزويد ممثلي ج.ت.و لدى الأمم المتحدة بكل المعلومات التي يمكن أن تسهل أعمالهم وتساعدهم في خدمة القضية الوطنية .تبني المؤتمر فكرة تعيين زيغود يوسف ومزهودي إبراهيم

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 29.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 138.

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 29 –30.

[4] مبروك بالحسين، المرجع السابق، ص. 54.

[5] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 1962، منشورات الاتحاد الوطني ، الجزائر، ص.355.

كل مشاكل سوق أهراس والنمامشة وأوعمران وسي الشريف وعميروش لحل مشاكل الأوراس والجنوب[1].

ثانيا: القرارات العسكرية.اتخذت عدة قرارات أهمها

-توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية واهمها.

-وضع خطة عسكرية استراتيجية جديدة تتماشى ومستجدات الظروف لإحباط كل مخططات العدو، وذالك بنصب الكمائن وشن الهجومات على مراكز العدو وثكناته وممتلكات المعمرين ومراكز التموين وغيرها أي شل اقتصاد العدو[2].

- توحيد النظام العسكري: لقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني أساليب مواجهة قوات العدو والمتمثلة في حرب العصابات وفي تأسيس قوة الجيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير والاسم بالطاعة والانضباط[3].فالتنظيم العسكري الجديد يتمثل في إنشاء هيئة أركان (جيش التحرير الوطني) واعتماد مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني[4].

- فالفوج يتألف من (11) جنديا[5]، منهم عريف وجنديان، اولان يتألف تصف الفوج من خمسة رجال منهم جندي أول.

- الفرقة تتألف من (35) رجلا (3 أفواج) بالإضافة لقائد الفرقة ومساعده[6].

- الكتيبة تشتمل من 110[7] رجل (3 فرق) بالإضافة الى خمسة من الأركان.

- الفيالق يشتمل على 350 رجلا (3 كتائب) و20 من الأركان[8].

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 31.

[2] ، المرجع نفسه ، ص. 31 .

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص. 344.

[4] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع و أحداث ليل الإحتلال الفرنسي، 1830 1962، 2007، ص. 169.

[5] محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي، ص .53.

[6] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 90.

[7] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 17 .

[8]عمار ملاح، المرجع السابق، ص. 122.

الرتب العسكرية :

تقرر اتخاذ الرتب العسكرية المستعملة في القبائل وهي:

- (الجندي الأول): " كابران" وشعارها على شكل ∧ حمراء توضع على الذراع الأيمن.
- (العريف): (سارجان) علامتان على شكل حمراء^ توضعان على الذراع الأيمن.
- (العريف الأول) : (سارجان شاف) ثلاث علامات على شك ⩓حمراء على الذراع الأيمن .
- (المساعد) : (أجودان) شعار رتبته على شكل A تحته خط أبيض[1].
- (الملازم) نجمة بيضاء ☆ توضع على الكتفين.
- (الملازم الثاني) نجمة حمراء ☆ توضع على الكتفين.
- (الضابط الأول) نجمة حمراء وأخرى بيضاء على الكتفين.
- (الضابط الثاني) نجمتان حمراوتان على الكتفين[2].
- (الصاغ الأول) نجمتان حمراوتان وثالثة بيضاء على الكتفين .
- (الصاغ الثاني) ثلاث نجمات حمر .
- (قائد الولاية) الصاغ الثاني وأعوانه الثلاثة من رتبة الصاغ الأول .
- (قائد المنطقة) الضابط الثاني وأعوانه الثلاثة من رتبة الضابط الأول[3].
- (قائد الناحية) الملازم الثاني وأعوانه الثلاثة من رتبة الملازم الأول .
- (قائد القسمة) المساعد وأعوانه الثلاث من رتبة العريف الأول[4].

ملاحظة: الكوميسارات السياسيون تكون لهم نفس الرتب العسكرية التي تكون لضابط الهيئة التي يكونون تابعين لها،

---

[1] علي كافي، المرجع السابق، ص. 342-343.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 20-21.

[3] يحي بوعزيز، ثورات القرنين التاسع عشر و العشرون من وقائع جبهة التحرير الوطني الجزائرية(1954- 1962)، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009، ص .18-19.

[4] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، المرجع السابق، ص 9.1.

_الشعار (إشارات) نجمة وهلال أحمر، ذالك الشعار الذي يوضع على غطاء الرأس[1]، (تصنعه كل ولاية)، وتم تخصيص للرتب منح تتقارب حسب درجة الرتبة وتتراوح بين 100 فرنك كأدنى منحة، أو 5000 فرنك كأقصى حد للمنح[2].

حددت أيضا الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني، بحيث تقرر إستعمال الكلمات التالية :

-المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطني، ويرتدي الزي العسكري ويقاتلون العدو[3].

- المسبلون: لا يرتدون اللباس العسكري، ويقومون بتموين الجيش وتزويده بالأخبار ونقل الجرحى وتخريب الطرق والجسور .

-الفدائيون: هو الذين يقبلون على مهمتهم وهو مؤمنون بوجوبها، ويتجهون للهدف لينفذوا ما أمروا به، وهم على استعداد تام للموت.[4]

كذالك من أهم القرارات توحيد القيادة بتشكيل قيادة جماعية وطنية محددة، وذالك بعد استخلاص العبر من تجارب الفترة التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها حتى إنعقاد مؤتمر الصومام، وخضعت هذه التجارب في أهمية توحيد المواقف لضمان نجاح الثورة، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتدعيم وحدة التصور والعمل من أجل استمرار الثورة وتحقيق النصر[5].

كما أنشأ المؤتمر أخيرا أجهزة قيادية للثورة وعين الأعضاء الذين تتكون منهم:

- المجلس الوطني الثورة الجزائرية (CNRA)، ويتكون من 34 عضوا[6]، منهم 17 دائمون[1] و17 مساعدون[2]، ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب وهو الوحيد الذي يستطيع

---

[1] علي كافي، المرجع السابق، ص. 343.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ، المرجع السابق، ص. 9 .

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص .347.

[4] علي زغدود، ثائرة الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر، الجزائر، 2004، ص. 110.

[5]عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار القبة، الجزائر، 1991، ص. 400.

[6]مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص. 54.

إيقاف القتال[3]، بإعتباره برلمان جبهة التحرير الوطني، ويمثل مختلف الاتجاهات الوطنية[4]، لأنها الهيئة التشريعية العليا للثورة.

– كتيبة التنسيق والتنفيذ (CCE)، تتكون من خمسة أعضاء[5]، وهي بمثابة الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية [6] تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري، فهي عبارة عن مجلس حزب حقيقي، ويخول لها المجلس الوطني للثورة،سلطات واسعة .

– اللجان: لجنة التنسيق والتنفيذ المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان[7]، المختلفة التي يكون مركزها الجزائر العاصمة[8].

– التنظيمات الجماهيرية كما أقرها مؤتمر الصومام.

تميزت الثورة الجزائرية بتنسيق محكم وتنظيم فائق لنشاطاتها المختلفة ليس على المستوى المحلي فقط، بل على المستويين المغاربي والعالمي، ومع تطور الكفاح المسلح وضعت للثورة هياكل تنظيمية جديدة لكل المؤسسات، الشعبية التي تشمل النواة الحقيقية للدولة الجزائرية،

---

[1] مصطفى بن بولعيد، زيغود يوسف، كريم بلقاسم، عمر او عمران، محمد العربي بن مهيدي رابح بيطاط، احمد بن بلة، محمد الامين دباغين، فرحات عباس عبان رمضان بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، أنظر: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المرجع السابق، ص. 39.

[2] عمار العسكري، بن عودة بن طوبان، لخضر، مهدي يحيى، بو مدين، عبد الحفيظ بوصوف، محمد الشريف، سليمان ديريز، احمد طرنيف، لعموري احمد موساس، عبد الحميد مهري ،علي ملاح ابراهيم ،مزهودي طيب الثعالب محمد البجاوي عبد المالك، عبد المالك تمام، أنظر: بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1964، ص.25.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص. 139.

[4] بشير كاشة الفرحي ، المرجع السابق، ص 167

[5] محمد العربي بن مهيدي، عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، أنظر: المرجع السابق، ص. 21.

[6] علي مرطوم، المرجع السابق، ص. 41.

[7] مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص. 54.

[8]علي كافي، المرجع السابق، ص. 349.

وذالك قصد تجنيد وتعبئة مختلف الطاقات الجزائرية، وتتمثل هذه الهياكل التنظيمية ، في الآتي :

– الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U, G, T ,A)الذي تأسس في 24 فيفري 1956 [1]، فالاتحاد العام ما هو إلا صورة تعكس التحول العميق، الذي طرأ على الحركة العمالية بعد مدة طويلة من التطور، وخاصة عقب اندلاع الفاتح نوفمبر التي تهدف الى تحقيق الإستقلال الوطني التام.

وقد نصت وثيقة الصومام أن ينبغي لجبهة التحرير الوطني أن لا تهمل الدور السياسي الذي يمكن لها أن تقوم به لمساعدة الاتحاد العام للعمال، وتكمل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هذه الهيئة النقابية وتقويتها ، كما أشارت من جهة أخرى بتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين[2]، واعتبرته مساهمة من العمال في تدعيم الثورة والتجنيد في إطارها، كما أوصت وثيقة الصومام المناظلين أن يكونوا من أشد الناس إخلاصا واحترام القواعد الديمقراطية التي تقوم على أساسها كل حركة عمالية حرة، وتمثلت أهداف الإتحاد في :

– توجيه الكفاح العمالي توجيها يتماشى مع طموحاته العميقة بهدف تمكينه من القيام بثورة شاملة في كل الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كذالك توعية العمال وتلقينهم مبادئ مكافحة عمل المستغلين أو بدون تمييز بينهم، والقضاء على كل أنماط التمييز في الدفاع من الطبقة العاملة [3]،كذالك العمل على تحقيق وحدة عمالية، ونلاحظ أن الاتحاد تمكن من تحقيق كثير من الأهداف مما جعله يفرض شرعية وجوده بقوة على الصعيد الوطني والعالمي[4] .كان نجاحه واضح من خلال إنضمام تحته عدد هائل من العمال في فترة قصيرة

---

[1] وهيبة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 324.

[2] المرجع نفسه ، ص. 326–327.

[3] المرجع نفسه ، ص. 327.

[4] وهيبة ضيف الله ،المرجع نفسه ،،ص. 328.

وهذا ما جعله يشرع في تنظيم مسيرات ضخمة وشن إضرابات متتالية خلال سنة 1956 مما قام بإضراب فعال يوم 5 جويلية 1956، وإضراب الثمانية أيام (28 جانفي الى 4 فيفري 1957) فهذا آخر إضراب يقوم به الاتحاد، ويعتبر من أهم الإضرابات التي شنها الاتحاد وحقق بذالك نجاحا كبيرا على المستوى الوطني[1] .

– الاتحاد العام للتجار الجزائريين(U.G.G.A) سبتمبر 1956، الجزائر العاصمة.

دعا مؤتمر الصومام الى بعثه لأنه يرى بأن النقابة التجارية الجزائرية المحتكرة من طرف أقطار الحركة العنصرية الاستعمارية ودور الاتحاد العام للتجار قد تبوأ المكانة الهامة في أداء ما عليه تجاه الثورة[2].

فإنشاء المنظمة استجابة لنداء مؤتمر الصومام، وتمكنت هذه المنظمة من تقديم خدمات جديدة للثورة، واستطاع أن يجند التجار وراء جبهة التحرير الوطني، ودعم الثورة بالمال، كما أنه شارك في إضراب الثمانية أيام، وبين ذالك تلاحم الشعب الجزائري مع جيش وجبهة التحرير الوطني[3]، والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) جويلية 1955، هو الاتحاد الذي يمثل الشباب والمثقفين مدعو الى ذالك أن يكون قلب الثورة، لأنه سيجد فيها ما يستجيب لشجاعته التي يقضي بها شعور وطني ونبيل، وهو بالتالي ركن من أركان المقاومة، ودخل في إضراب مفتوح بإيعاز من الثورة من 19 ماي 1956، ولم يتوقف إلا بأمر من جبهة.ت.و في 14 أكتوبر 1957.[4]

– دور المرأة: توقف مؤتمر الصومام عند دور المرأة الجزائرية الذي يرى أنها أكدت ما عليها من خلال شجاعتها الواردة، خاصة في المجال السياسي والعسكري[5]، فكانت المرأة بجميع

---

[1] وهيبة ضيف الله ،المرجع نفسه ، ص. 329.

[2] محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق ، ص. 60.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 341–342.

[4] محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق، ص. 59–60.

[5] محمد العربي الزبيري واخرون ،المرجع نفسه ، ص. 61.

صفاتها، زوجة، أم، فتاة قد عملت لصالح الثورة[1]، وبرز دورها في تقديم الأخبار والمشاركة في الإتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ ومساعدة عائلات وأبناء المجاهدين[2]، وهذا ما حددته وثيقة الصومام من مهام أساسية التي يمكن المرأة التي تقوم بها[3].

–دور الفلاحين: في المؤتمر توجه الى الفلاحين وحذرهم من الوقوع في الإغراءات، وأكد لهم أن الإصلاح الزراعي الحقيقي هو الحل الوطني للمشكلة التي تتخبط فيها البوادي لذلك وجب لهم النضال الاستعماري[4].

وخلاصة القول أن هذه المنظمات الجماهيرية لعبت الدور المنوط لها، على مستوى الدعم المادي والمعنوي للثورة، إذ كانت بمثابة الخزان الذي يمدها بالرجال والمال، ويقوم بالدعاية لها داخليا وخارجيا في مواجهة الدعاية الفرنسة، وهذه المنظمات الجماهيرية جعلت الثورة تكتسح جميع الميادين المدركة بدون تردد ونتجه نحو المستقبل[5].

ثالثا : القرارات الإدارية (التنظيمية). التنظيم الإداري والعسكري: القيادة المحلية، بحيث تم إنشاء الهياكل القيادية والرئيسية لج.ت.و[6]، والإعتماد على مبدأ القيادة الجماعية[7]، أي إدارة جماعية في التعبير، وإن التنظيم الذي نتج عن المؤتمر لم يقتصر على الجزائر فحسب، بل تعداها الى الخارج، حيث يوجد الجزائريين، ففي فرنسا إذ تتركز الهجرة الجزائرية، رسخ النظام السياسي على غرار ما حصل في الجزائر حيث قسمت فرنسا من الناحية الجغرافية حسب السكان المهاجرين الى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات وخلايا وذالك لتنظيم الثورة في داخل فرنسا، حتى تكون الثورة والحرب في دار المستعمر[8]، وتقسيم التراب الوطني الى ست ولايات،

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص .147.

[2] محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق، ص. 61.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 345.

[4] محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق، ص .59.

[5] المرجع نفسه ، ص .61.

[6] علي زغدود، ثائرة الثورة، المرجع السابق، ص .110.

[7] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر المرجع 1954، المرجع السابق، ص.32.

[8] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص .159.

ووحدت الحدود الفاصلة بين كل ولاية، ويتم تحديد كل ولاية بأقسامها ونواحيها ومناطقها، ونوضح ذالك كما يلي "

– الولاية الأولى في أوراس النمامشة، يحدها من الشمال مونتسكيو، صدراتة، القوزي، سطيف، أما من الجنوب مثلث الصحراء القسنطينية، أما في الغرب حدودها برج بو عريريج، المسيلة، بوسعادة، ومن الشرق حدودها ترتبط بالحدود التونسية[1] .

–الولاية الثانية: الشمال القسنطيني يحدها من الشمال القالة وسوق الإثنين، ومن الجنوب سكيف، طريق الجزائر، قسنطينة الى القوزي، وتمتد الى الحدود التونسية مارة بمقاوس، صدراتة ومنتسكيو[2] .

–الولاية الثالثة: بلاد القبائل يحدها من الشمال سوق الإثنين، كوربي مارين، ومن الجنوب تحدها طريق الجزائر العاصمة، الى سطيف والطريق الواصلة من البرج والمسيلة وعين العجل وسور الغزلان وعين بسام وباليستروا، من الغرب تحدها ومن كوربي مارين: أثنيت بني عيشة، ومن الشرق سطيف، الخراطة، سوق الإثنين .

–الولاية الرابعة، الجزائر العاصمة، يحدها من الشمال كوربي مارين، تنس، والجنوب البويرة، عين بسام، بير أغبالو، قصر البخاري، تيارت، في الغرب حدود حمالة ووهران، وفي الشرق كوربي مارين، أثنيت بني عيشة، تيارت، البويرة وعين بسام .

–الولاية الخامسة: وهران، حدودها حمالة ووهران.

– الولاية السادسة: الجنوب، ويحدها من الشمال بردو، قصر البخاري، البرواقية، بير أغبالو، عين بسام، سور الغزلان، بوسعادة، ومن الجوانب الأخرى الصحراء الجزائرية[3].

وكذالك من بين القرارات المنبثقة: إنشاء مجالس الشعب على مستوى الدواوير، فلكل دوار مجلس مكون من خمسة أعضاء والهدف منها إنشاء نظام سياسي إداري، بديل للإدارة

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص. 88.

[2] المرجع نفسه ،ص.88.

[3] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص. 89.

الإستعمارية، وتقوم هذه الأخيرة بالفصل في المنازعات الشخصية، كما قررت سحب الأحكام القضائية الخاصة بالشعب الجزائري من المحاكم الإستعمارية وكذا مقاطعة الإدارة الإستعمارية[1]، كذالك من الهياكل التي انبثقت عن المؤتمر، مصلحة الأوقاف المكونة من مجلس يضم خمسة أفراد على مستوى القسم والمنطقة والولاية، ومهمتها تعيين مدرسين في المدارس وأئمة المدارس ونشر الوعي ودعوة الشعب للتجنيد والتضحية في سبيل الوطن[2].

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق ، ص. 36-37.

[2] محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، دار ابن كثير ، لبنان، 2007، ص. 183.

الفصل الثاني:
انعكاسات قرارات الصومام على تطور الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الأول: انعكاسات القرارات الايجابية على تطور الثورة التحريرية

المبحث الثاني: انعكاسات القرارات السلبية على تطور الثورة التحريرية

المبحث الأول: إنعكاسات القرارات الإيجابية على تطور الثورة.

باعتبار أن مؤتمر الصومام يعد الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني، فهو إستطاع أن يحدد أهداف الثورة، والغاية التي قامت لأجلها والمثمثلة في الإستقلال الوطني، فمؤتمر الصومام وقراراته لهما إيجابيات على تطور ثورة التحرير الوطني وذالك خاصة من ناحية الهيكلة والتنظيم[1]، كما قال علي كافي[2]، (منذ مؤتمر الصومام أصبحنا نعرف من المسؤول، فالجميع خضع لسلطة مركزية واحدة وأصبح كل واحد فينا يعلم وظيفته)[3].

فمؤتمر الصومام التاريخي مثل منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية، لأنه وضع تأسيس جديد وتنظيم دقيق للثورة التحريرية لأنه كرس شموليتها، وضمن إستمراريتها[4]، بالإضافة الى أنه حقق تطورا على مستوى ثورة التحرير الوطني وذالك أنه تمكن من تنظيم الثورة من الناحية السيايسة، ووضع هيكلة لجبهة التحرير الوطني[5]، وتزويدها بمؤسسات: المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ[6].

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 137.

[2]– ولد في 7 أكتوبر 1928، بولاية سكيكدة من عائلة ريفية محافظة تنتمي الى الزاوية الرحمانية، حفظ القرآن على يد أبيه، 1946 بمعهد الكتانية بقسنطينة، و من ثم الى جامع الزيتونة 1950 1954، إنضم الى جبهة التحرير، شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ضمن وفد الولاية و بعدها عين قائدا عسكريا بها و عين ممثلا ل ج.ت.و في القاهرة 1961، واصل نشاطه الدبلوماسي في بيروت 1962، و في دمشق 1966، و في طرابلس 1970 و تونس 1978 و سنة 1990 أنتخب أمينا عاما لمنظمة المجاهدين، ثم عضوا في المجلس الأعلى للدولة،1982 رئيسا له، أنظر: عبد القادر صحراوي، مرجع السابق، ص. 68.

[3] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص. 41.

[4] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص. 203 .

[5] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1957–1962) سنوات الحكم و الخلاص، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص. 42.

[6] سعد دحلب، المرجع السابق، ص .232.

نلاحظ أن المؤتمر رغم ما مر به ورغم ضعف التمثيل على المستوى الوطني، أقام مع ذالك وحدة نظامية، وحققت الجزائر لأول مرة مثل هذه النتيجة وشهدنا لأول مرة مثل هذا التنسيق، وكذالك أصبح لنا جيش موحد لم يكن من قبل[1] فالمؤتمر أنشا هياكل للثورة كما ذكرت من قبل، حيث جمعت جميع المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والإعلامية.

فهذا التنظيم الجديد أعطاها دفعا قويا للأمام لكون المهام والمسؤوليات محددة[2]، فمؤتمر الصومام تمكن من إعادة تنظيم الثورة من الناحية العسكرية والتنظيمية، وهنا نقول أن قوة جيش التحرير الوطني بدأت من مؤتمر الصومام، كون أهم قراراته تمثلت في وضع هيكلة تنظيمية وذالك بهدف توحيد النضام الثوري وهذا الذي لم يكن من قبل، وبعد القرارات المنبثقة عن المؤتمر أصبح للثورة قاعدة ومبادئ[3].

هنا نلاحظ تطور الثورة من الناحية العسكرية، فقد تخطى جيش التحرير حرب العصابات الى مستوى الحرب الشاملة، وتم توحيد نظامه العسكري الذي تعزز بإنظمام الجنود والضباط المحترفين الذين هجروا الجيش الفرنسي بأسلحتهم وأصبح الجيش يتغنى ببطولاته وإنتصاراته وهذا ما أقنع الجنرالات الفرنسيين بأن الحل العسكري مستحيل بالنسبة للقضية الجزائرية، كما تكونت في المدن والقرى والمنظمات المقاومة بالزي المدني[4].

---

[1] مبروك بلحسين: المرجع السابق، ص .72 -73.

[2] بشيركاشة الفرحي: المرجع السابق، ص .170.

[3] الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح- مذكرات قائد الأركان الجزائري- ط1،دار الشروق، الجزائر، 2011، ص .10-11.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص. 140 .

و بذالك دخلت الثورة بعد المؤتمر مرحلة جديدة من الكفاح ضد الإستعمار، بعدما جعلت إستراتيجية جديدة للثورة من تنظيم الجيش الى فيالق، والفيلق يتكون من ثلاث كتائب، والكتيبة من ثلاث فرق، والفرقة من ثلاث أفواج، والفوج من احدى عشرة رجلا، وهنا تبين تطور الثورة[1].

وأكبر دليل على تطور الثورة بعد مؤتمر الصومام من الناحية العسكرية العمليات العسكرية التي وقعت سنة 1954 و1955، غير العمليات التي وقعت سنة 1956-1957،وذالك تبعا لإختلاف الأسلحة والأساليب المختلفة التي يتبعها في معاركه ضد المستعمر، كما قال المجاهد كريم بلقاسم[2] (الأسلوب الذي نواجه به العدو عندما يكون مطلعا على وجودنا في جبهة ما، ليس هو الأسلوب الذي نواجه به عندما يكون جاهلا لوجودنا، لكن القاعدة الأساسية في جميع أنواع المعارك هي أن نحتفظ دائما بزمام الموقف حتى يكن في متناولنا أن ندخل في المعركة وأن نتخيلها حسب ما نريد، أي أن المعركة يجب أن تتم حسب إرادتنا وحسب خطتنا)[3].

فهذه العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني كما قسمها مؤتمر الصومام، وهي ثلاث أنواع، معارك حربية نشطة، تقع بصفة منتظمة بين المجاهدين إذ أراد ومهاجمة موقع فرنسي والإستلاء علي سلاحها، عمليات عسكرية داخل المدن التي يحتلها الفرنسيون، عمليات تستهدف الثورة الإقتصادية والإستعمارية وذالك من أجل حرق المزروعات التي هي منبع ثورة

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص .152 – 153.

[2] ولد في 1922، بمنطقة ذراع الميزان، بعد 1945 انخرط في ضفوف حزب الشعب، و هو من بين الماديين بالكفاح المسلح، كان أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني و عضوا في قيادتها حتى 1962، عين نائبا لرئيس الدولة و وزيرا للقوات المسلحة (في سبتمبر 1958) ثم وزيرا للشؤون الخارجية ثم الداخلية (1961 (كان من الموقعين عل إتفاقية إيفيان، أبعد عن الساحة السياسية بعد 1962 و عاد إليها في 1965، و استشهد في 1970، أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق ، ص. 188.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص .154.

الإستعمار وكل ما رسمه وحدده مؤتمر الصومام حققه، وذالك من إضعاف الجيش الفرنسي وتحطيم النظام الفوضوي للإستعمار ونجدة الشعب من الإرهاب الإستعماري[1].

كذالك من مظاهر تطور الثورة التحريرية بدأ دخول الحرب الى المدن الجزائرية وانتشرت بشكل عام في الأرياف وخلايا ج.ت.و عندما تمركزت في المدن التي كان هدفها البحث عن دعم مستمر وسريع للكفاح المسلح، أي البحث عن السلاح والدعم المادي والرجال[2]، كما كانت العمليات في المدن تتخذ صيغا متعددة كما يقوم بضرب المؤسسات الإستعمارية الكبرى وأماكن العدو، ويقوم بالعمليات الفدائية أطفال، نساء، رجال.

بالنسبة للشعار الذي اتبعه الشعب الجزائري في عمليات المدن هو: (إني لم أسمع ولم أرى... ما رأيت ولا سمعت) وكان لهذا الموقف مفعول عظيم حيث أصبح العدو يعتقد أن كل الشعب الجزائري فدائي وهذا ما خدم الثورة بشكل كبير، وألحقت خسائر فادحة بقوات العدو[3].

– تطور الثورة من الجانب الإعلامي بحيث أخذ يلعب الدور المنوط به فإن العمليات التي كانت تجري في المدن والريف، كانت تستغل سياسيا فبمجرد ما ينفذ الفدائي عمله، يبدأ العمل الإعلامي في إشاعة الحدث لفائدة الثورة .

–كما لعب المحافظون السياسيون دورا مهما في هذا المجال بحيث ساهموا في رفع وتعزيز معنويات الشعب، وإحباط مناورات العدو من خلال إصدار المناشير التي توزع في المدن، الأرياف، وذالك لشرح المهام المرحلية التي يتجوب على المواطنين إنجازه وعمدوا على الإتصال المباشر بالجماهير لفضح أساليب المستعمر، وبذالك عملت حرب المدن التي كانت من مقررات الصومام على إعطاء مردود إيجابي للثورة[4].

---

[1]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص. 208.

[2]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 154.

[3]– المرجع نفسه، ص. 155.

[4]– المرجع نفسه، ص. 156–157.

وكانت كل تلك الإستراتيجيات العسكرية الجديدة لها إنعكاسات إيجابية على تطور ثورة التحرير، وبها إرتفعت وتيرة الإنتصارات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الإستعمار، كما ألحق به خسائرا في العتاد والأرواح نتيجة للعمل الفدائي[1]، الذي قام به الجيش (جيش التحرير الوطني).

كذالك إنشاء المجالس الشعبية لتنظيم الشعب الجزائري، وذالك مما تتطلبه ضرورة الحرب وجعلت هذه المجالس في كل (دوار)[2]،فالمجلس مسؤول على تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان ويفصل في النزاعات ويقوم بجمع المهام التي تقوم بها البلدية، وجمع الضرائب، ويتلقى المعلومات الازمة عن تنقلات القوات الإستعمارية[3]، كما يوزع المجلس مرتبات شهرية لعائلات المسبلين والفدائيين المحتاجين ويسهر على صحة السكان، وجاء في جريدة المقاومة الجزائرية عن المجالس الشعبية ما يلي: (والآن بعد مضى أكثر من نصف عام على مؤتمر الثورة نجد أن هذه المجالس قد أنتخبت بالفعل وتم تنصيبها في جميع نواحي القطر الجزائري)[4].

تطور الوضع في الولايات بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر على الميدان العسكري وكانت المبادرة بيده يهاجم في الوقت الذي يريده وفي المكان الذي يريده وذالك في جميع الولايات، وبذالك كثرت الهجمات[5] والكمائن والإشتباكات وأعمال الفداء، والقنابل التي تفجرت في المقاهي في كل يوم (مقهى كافيتيريا ومقهى ملك بار) التي يراودها الفرنسيون في مدينة الجزائر، وكانت إنتصارات

---

[1] – الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954–1958)، دراسة في السياسات و الممارسات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار غرناطنة للنشر، الجزائر، 2009، ص .411.

[2] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 156.

[3] – المرجع نفسه، ص. 157– 156.

[4] – المرجع نفسه، ص. 157.

[5] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 34.

الجيش محققة[1]، نتيجة لتنظيمات جيش التحرير الوطني المتطورة التي أقرها مؤتمر الصومام تمثلت في: (التشكيلات العسكرية كإنشاء الفيالق والكتاتيب، والسرايا العسكرية لجميع الضباط)[2] ، ونذكر بعض المعارك التي أثبتت تطور جيش التحرير الوطني على مستوى الثورة ونذكر :

- **معركة فلاوسن في الولاية الخامسة نوفمبر 1954:** وذالك في 26 نوفمبر نصبت كتيبتان من جيشنا كمينا على الساعة الحادية عشر للكتيبتين من جيش العدو كانتا تتهيآن للقيام بحملتهما اليومية على الدواوير ... وذالك بجبل فلاوسن بمقربة من ندرومة، وفي هذه الأثناء تشابكت الجيوش في بعضها البعض[3].
- **معركة فرنة (القاعدة الشرقية)** : حيث أدت فرق من جيش التحرير الوطني كمينا للعدو وعين يوم 1957/07/22 ووقع الكمين في فرنة[4].....
- **معركة بوزكزة (الولاية الرابعة)** : وذالك أن المجاهدين نصبوا كمين لوحدة معادية من اللفيف الأجنبي، يوم 1957/07/03[5]، كثرت المعارك في هذه المرحلة في جميع الولايات وإحصائها يفوت المائة في كل يوم، وهذا الوضع أدخل الرعب والفزع في صفوف الإستعمار الفرنسي من المدنيين والمعمرين والجنود والسياسيين ودفعهم الى القيام بقمع وحشي من قتل وهدم وحرق لا حد له، وأقاموا المعتقلات والمحتشدات لعزل السكان، أصبحت الحكومة الفرنيسة تقول أن ما يحدث في الجزائر هو إيعاز من الخارج خصوصا من مصر، فكان هذا تبريرفرنسا لما يحدث في الجزائر[6].

كذالك بعد مؤتمر الصومام سنة 1957 ، كلف عبان رمضان عمر بوداود بإعادة تنظيم فدرالية فرنسا بعد إعتقال قيادتها وبعدها أصبحت سيطرة جبهة التحرير الوطني كاملة في جميع

---

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق ، ص. 35.

[2] – عبد الحفيظ أمقران، الجانب الإعدادي و التنظيمي لمؤتمر واد الصومام، المرجع السابق، ص .13.

[3] – أنظر الملحق رقم (9) .

[4] – أنظر الملحق رقم (10).

[5]– أنظر الملحق رقم (11).

[6] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 35.

نواحي فرنسا، وبدأ بوداود بتنظيم القيادة، وفتح جبهة قتالية في فرنسا والعملية الأولى التي قام بها الفدائيون في فرنسا هي اغتيال علي شكال وهو جزائري عميل لفرنسا[1]، وهذا نتيجة لتطور جيش التحرير الوطني الذي أصبح منظمة عسكرية لجبهة التحرير الوطني[2].

إن مؤتمر الصومام والقرارات التي أصدرها هي شرعية، أجابت عن المصلحة العامة، إن هؤلاء الذين اجتمعوا في إيفري بالصومام المتمتعين بثقة مئات الآلاف من المناظلين والمحاربين من مختلف جهات الجزائر، أسسوا دولة عصرية وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ونظام قضائي، وبكلمة واحدة جمهورية ديمقراطية وإجتماعية[3]، وبعد عام من المؤتمر تبين أن المؤتمر ذات فائدة فعالة وأكدت وحدة الثورة وصارت القضية الجزائرية اليوم طليعة المشاكل العالمية[4].

فمؤتمر الصومام جعل من التمرد ثورة[5]، والثورة تقودنا الى الحل لذالك فإن ساعة تحررنا واستقلالنا على الأبواب وأن التضحيات الجسيمة التي بذلناها وإرادتنا المصممة وإيماننا العميق هي أقوى ضمان لتلك الحرية والإستقلال.

تمكين المؤتمر من هيكلة وتنظيم الثورة تنظيما دقيقا ومحكما بظل المؤسسات المختلفة التي أوجدها المؤتمر، والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ[6]، فهذة المؤسسات تمكنت من تسيير الثورة خاصة بعدما أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة[7] التي إلتف حولها الشعب لتحرير الوطن[8].

---

[1] – بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ،202.

[2] – مبروك بالحسين، المرجع السابق ، ص. 76.

[3] – // //، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، جريدة المجاهد، العدد 9، 20 أغسطس 1957 ، 2000 ، ص .2.

[4] – مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص. 77.

[5] – إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص. 34.

[6] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص .140.

[7] – عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص. 399.

[8] – مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص .73.

و بعد تقسيم الجزائر الى ست ولايات أصبحت قيادة موحدة وتنسيق بين الولايات[1]، كذالك إنشاء المحاكم الجزائرية تقضي بالشريعة الإسلامية في أحكامها وبذالك أصبح الشعب الجزائري يذهب الى محاكم جبهة التحرير الوطني وترك المحاكم الفرنسية، ونشرت جريدة المقاومة الجزائرية على لسان صحفي فرنسي أن جبهة وجيش التحرير الوطني يسيطران على المناطق الواسعة جدا من أرض الوطن...، وبذالك تطورت الثورة بعد مؤتمر الصومام بحيث تمكن من إقامة إدارة جزائية، تمكنت الثورة من خلالها محاصرة الإدارة الإستعمارية وهذا في حد ذاته انتصار للثورة، وتعدى التنظيم الذي نتج عم مؤتمر الصومام الى فرنسا حتى تكون الحرب في عقر دار المستعمر[2].

قرارات الصومام وضعت إطار للثورة وجردت السلطات الإستعمارية من أي سلطة على الشعب، بحيث أصبحت الثورة هي المسؤولة مباشرة على الشعب، وبذالك بعد مؤتمر الصومام والقرارات التي أقرها أصبحت هناك دولة داخل دولة من نتائجها محو الإدارة الإستعمارية[3]، وهذا ما أحسته بعد المؤتمر، وهو أنها فقدت سيطرتها الإدارية والعسكرية، لاسيما توسيع وتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني[4] .

و في سنة 1957، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الدعوة الى إضراب عام لمدة ثمانية أيام بداية من 28 جانفي الى 4 فيفري 1957، قام الإتحاد العام للعمال الجزائريين بدور فعال في الإضراب، وتعتبر من أهم الإضرابات التي شنها الاتحاد، حيث وزع منشورا يدعوا فيه كل العمال الجزائريين الى الإلتزام بالإضراب، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تشن حملة إعتقالات واسعة في صفوف قادة الإتحاد والمناظلين، ومنع كل نشاطاته، مما أجبر الاتحاد على الدخول

---

[1] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص .159.

[2] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق ، ص. .46-46.

[3] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 328، 32.

[4]– محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص. 57.

في السرية التامة في العمل[1]، فهو كان ضربة في الصميم للمخططات الإستعمارية خاصة بعد إنضمامه للنقابات الحرة[2].

وكان نجاح الاتحاد في مهمته هذه كبيرا جدا، وهذا يدل على تطور الثورة وإيجابيتها[3]، لأنها حققت ما رسمته من خلال قرارات مؤتمر الصومام[4]، أيضا تمكنوا من تأسيس حكومة مؤقتة التي كانت أيضا من بين ما أقره المؤتمر، وأثيرة الفكرة في أوت 1957 في إجتماع المجلس الوطني للثورة[5]، وتحقق ذالك في 19 سبتمبر 1958 بالإعلان الرسمي عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6] بالقاهرة، وتم الإعتراف بها منذ الساعات الأولى، من قبل الجمهورية العربية والمملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية ... ، وتوالت إعلان الدول والإعتراف بالحكومة المؤقتة[7].

وكان هدف الحكومة المؤقتة هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، أي هي مستعدة للمفاوضات وبالتالي فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت ...[8] .

تطورت أوضاع الثورة وقيام الشعب الجزائري بمظاهرات شعبية في 11 ديسمبر 1960، وذالك رفضا لسياسية ديغول والإستعمار الفرنسي بشكل عام والمطالبة بإستقلال الجزائر والحرية في تقرير المصير، خاصة أنها استطاعت تدويل القضية الجزائرية وتسجيلها في دورات هيئة

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص. 147.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص. 329.

[3] المرجع نفسه، ص. 329.

[4] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير، المرجع السابق، ص. 43.

[5] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص. 144.

[6] علي زغدود، المرجع السابق، ص. 46.

[7] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 58.

[8] المرجع نفسه، ص.77-79.

الأمم، وهنا انعكست قرارات الصومام بالإيجاب[1] على الثورة التحريرية وأدت الى تطورها وتحقيقها المراد الذي كانت تبتغيه.

المبحث الثاني: إنعكاسات القرارات السلبية على تطور الثورة التحريرية.

- الخلافات بين قادة الداخل وقادة الخارج حول قرارات مؤتمر الصومام.

أثارت قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 خلافات بين قادة الداخل والخارج [2]، خاصة أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[3]، إنتقادا لاذعا من طرف أعضاء الوفد الخارجي (الغائبون عن المؤتمر) خاصة بن بلة أحمد[4]، فعند إستلامه لأرضية الصومام (محضر إجتماع 20 أوت) وكذالك رسالة التوضيح من حسان[5]، هنا طلب بن بلة بصفة أخوية من القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني تأجيل نشر هذه القرارات[6]، لأنه غير متفق مع فقرات واسعة من مضمون الميثاق[7] ، الى غاية حصول مواجهة بين وجهات نظر جميع الأخوة[8]...، كما قال (أن القرارات تكري حضور عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة، تمثل إنحرافا حقيقيا عن المبادئ الملموسة لثورتنا)، وأخيرا فإن هذه القرارات تبعت على الخلاف، وإن نشرها على الملأ يترتب عليه تحمل تبعات خطيرة.

---

[1] – محمد زروال، النمامشة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص. 207

[2] – Mohamed Taguid, L'Algerie en guerre, office des bublication, Alger, p216. .

[3] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 33.

[4] – الإسم المستعار لعبان رمضان.

[5] – مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص. 55.

[6] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 33.

[7] – أنظر الملحق رقم (12).

[8] – ولد في 13 مارس 1912 في عاصمة الجزائر في عائلة فقيرة ببسكرة، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب، و في سنة 1946 انتخب نائبا في الجزائر العاصمة، إلتجأ الى القاهرة منذ 1951، أعتقل مع رفاقه يوم 22 أكتوبر 1956، لم يطلق سراحه إلا بعد الحرب، و كان عضوا للمجلس الوطني للثورة، و وقف في صيف 1962 في صف بن بلة، بعدها أصبح كاتبا عاما لجبهة التحرير الوطني و أغتيل، أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص. 190.

وفي 23 أكتوبر أوقف أعضاء الوفد الخارجي(بن بلة أحمد، محمد خيضر[1]، آيت أحمد حسين ومحمد بوضياف) عند خطف الطائرة التي كانت تقلهم من الرباط الى تونس[2]، كانت عملية قرصنة دنيئة[3] سهلها وجود طقم فرنسي يقود الطائرة[4]، وهي لا تتصور أنها أنقذت بذالك وحدة الثورة الجزائرية[5] من خلال ذالك القرار كما ذكر مصطفى هشماوي أن غاية عبان رمضان يريد أن يأخذ لنفسه الأسبقية والأولوية بإصداره قرار أولوية السياسي على العسكري، أما بالنسبة لقضية الخارج والداخل، فكان القصد منها إبعاد بوضياف محمد وبن بلة أحمد اللذين كانا يكونان إزعاجا للبعض، ويظهر بذالك أن جماعة الصومام كانوا يرون الإنتصار قاب قوسين على فرنسا وفعلا كانت الثورة في ذالك الوقت في مرحلة هجوم وفرنسا في موقع دفاع[6].

وعلى كل فبعد تلك الرسالة الصارمة التي أرسلها عبان رمضان الى بن بلة كانت صارمة اللهجة ويقول فيها: (إن هذه القرارات لا رجوع فيها وتم تشكيل قيادة الثورة بإتقان وتحدد خطها السياسي... وتحدد مسؤولية الجميع... كل من يقف في طريقها ستحصده...)لكن بن بلة لم يهضم ذالك[7] ووجه إنتقادات عديدة نحو المؤتمر وقراراته[8]، وبذالك رد على الرسالة برسالة أخرى كما ذكرت من قبل، أقل حدة، كما أنها اعتبرت لفتة نظر وتركز على نقاط متمثلة فيما يلي :

---

[1]– مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص. 55.

[2]– أنظر الملحق رقم (13) .

[3] – بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، المرجع السابق ص 118.

[4]– مبروك بلحسين، المرجع السابق ص 55.

[5] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق ص 96–97.

[6] – المرجع نفسه، ص 98.

[7] – محفوظ قداش، و تحررت الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2011، ص 63.

[8]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق ص 98

وصف المؤتمر بغير التمثيلي[1]، فلا إلا الإخوة في الإقليمين الوهراني والقسنطيني بإستثناء سوق أهراس على الأقل شاركوا في إعداد عمل جوهري يشكك في الطابع الإسلامي لثورتنا، كذالك لا ممثل الأوراس ولا البعثة الخارجية ولا المناطق الشرقية كانوا حاضرين[2].

– إن الإسلام ليس له وجود في قراراتهم وكان توجهكم علماني وهذا يتنافى مع مبادئ نوفمبر 1954[3].

– وضعتم مسؤولي أحزاب معادية لنا داخل الهيئات القيادية، كذالك في رأي "بن بلة" فإن قادة الأحزاب القديمة ليس لهم مكان داخل جبهة التحرير الوطني لأنهم لم يسعوا في اتجاه إندلاع الثورة.

كما كتب من السجن رسالة من جديد ووجهها الى قيادة جبهة التحرير، حوالي جانفي أو بداية فيفري 1957[4]، لتنفيذ الطعون التي وجهها المؤتمر ضد الوفد الخارجي وهي الإخلال المزعوم بمهمة التموين والتسليح[5].

لم يكتفي بن بلة بإرسال رسائل لقيادة الجبهة فقط، بل إتفق مع "مهساس أحمد" ممثله وممثل الجبهة في تونس أن يعمل على إقناع قادة المنطقة الأولى[6] (أوراس النمامشة) وسوق أهراس ضد لجنة التنسيق والتنفيذ[7] ، كما قدم تصريحا علنا للجزائريين والمصريين بأنه ثائر على قرارات الصومام ورافضين لها وأنه لا يعترف به ولا بمقرراته ولا بأعضائه ولجنة تنسيقه ، وبها أخذ مهساس يؤثر على الناس من مصريين وجزائريين وتونسيين وأنه ليس راضيا على

---

[1] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 63.

[2] – مصطفى هشماوي أن، المرجع السابق، ص .98 .

[3] – أنظر الملحق رقم (14).

[4] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 33 .

[5] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 64.

[6] – علي كافي، المرجع السابق، ص .494–495 .

[7] – مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص .56.

المؤتمر ولا يصادق على أعضاءه، لأن المؤتمر حسب قول مهساس خان الثورة وخالف مبادئها، وحاد عن مبدأ العروبة والإسلام وهو من أسس الثورة [1]، ورفضوا المسؤولين المعنيين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لأنهم يرون أن تواجد عناصر منحرفة ضمن الأجهزة القيادية[2].

في هذه الأثناء كان علي مهساس يبث في أواسط المناظلين والمجاهدين البسطاء في مدينة تونس، حيث يركز في حملته على القرار الذي أقره مؤتمر الصومام[3] وهو أولوية السياسي[4]على العسكري الذي نكره الوفد الخارجي وكذلك قدم هذه الفكرة الى المجاهدين علي انها تتناقض وطبيعة الجهاد الحربي الذي يخوضون غماره، وحتى ينقل هذه الفكرة الى الكثير من المجاهدين الذين تنقصهم الثقافة العامة ويعوزهم التكوين السياسي فإنه بسط إليهم تلك الفكرة مقدما إياها عليهم على أن الهدف السياسي المتوخي منها هو إخضاع المجاهدين اللذين يكافحون الإستعمار في الجبال والشعاب الى الأوامر التي يتلقونها من السياسيين الذين يعيشون في ترف ونعيم في المدن.

نجح علي مهساس كثيرا في تعتيم أولوية المفهوم السياسي على المفهوم العسكري للمجاهدين، خاصة منهم الذين قدموا من أعالي جبال الأوراس الى مدينة تونس في إطار تسوية خلافاتهم[5] قادة النمامشة والأوراسيون[6].

---

[1]– محمد زروال، المرجع السابق، ص. 308–309.

[2] – كان أحمد مهساس (ممثل بن بلة في تونس) يشرح فكرة أولوية العمل السياسي على العسكري أنها خضوع المجاهدين السياسيين، كذالك بين التفسيرات أن الجبهة مؤنث و الجيش مذكر، و هل تحكم المرأة الرجل، وبسط هذه الفكرة كثيرا ليوصل الى المجاهدين البسطاء الذين تأثروا بذالك لأنهم كانوا يصدقون كل ما يصدر عن أحمد بن بلة و ممثله في تونس و كان نتيجة لذالك التأثير وقعت معارك مسلحة هاشمية عرفت ب " أنصار الجبهة" و " أزصار الجيش" و كان الفريقان عندما يلتقيان فإنهما يدخلان في معارك .نذكر من بينهم مسعود بن عيسى (من الأوراس) أبرز هؤلاء الذين خلعوا أيديهم من طاعة الجبهة. أنظر: محمد زروال، المرجع السابق، ص .310.

[3]– المرجع نفسه ، ص. 310 .

[4] – بن يوسف بن خدة، عبان و بن مهيدي، المرجع السابق، ص .183.

[5] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 64 .

[6] – المرجع نفسه ، ص .65.

لكن فيما شرحه محفوظ قداش في كتابه أن هذا القرار " أولوية السياسي على العسكري" و" أولوية الداخل على الخارج" قد أثار بعض الخلافات وسوء التفاهم، لأن العبارة الأولى هي تريد إبراز مجمل الإمكانيات السياسية – الصحافة – التعليم – الدعاية والدبلوماسية[1] وغيرها الضرورية للإنتصار الثورة، وليس المقصود بها ترتيب جنود جيش التحرير في الدرجة الثانية.

فالمسؤولين الذين كانت لديهم النظرة الشاملة والتنسيق هم من يستطيع في المقام الأول قيادة الثورة في مجملها، ومن جهة أخرى فإن المشاركين في المؤتمر كانوا مسؤولين سياسيين وضباطا في جيش التحرير على حد السواء، أما العبارة الثانية فإنها مبنية على منطق أساسي، إذ أن الأشخاص الموجودين في الداخل هم من يواجهون الجيش الفرنسي بالجزائر، وهم الذين يحاربون ويعانون ويستشهدون، وهم قبل كل شيء من يمثل الثورة بالفعل، وهم الذين سيبرزون في آخر المطاف.

وأصلا قبل المؤتمر بالضبط في نوفمبر 1955، وجه عبان رمضان رسالة الى الوفد الخارجي يعلمه فيها أن أعضاءه "ليسوا ممثلين لجيش التحرير الوطني في القاهرة" فهم مجرد وطنيين هاجروا الى الشرق مكلفون بعمل في الخارج وهو ما يعترف به خيضر "نحن مهاجرون يدعمون في الخارج ما تبذلونه من مجهودات في الداخل"[2].

كما صرح آيت أحمد شخصيا كنت أجهل أن مؤتمرا أنعقد في الصومام، كنت في الولايات المتحدة الأمريكية لما أستدعيت الى مدريد (أكتوبر 1956) كنت أفكر على الخصوص في مشاكل الإمداد، أما خيضر وبن بلة كانا على علم بعقد المؤتمر لكن لم تسمح الفرصة من قبل للحديث عنه[3]، لكن خيضر وبو ضياف كانا متحفظين من جوانب كثيرة من الميثاق وقد إمتنعا

[1]– مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص .59.

[2] – زهير إحدادن، المرجع السابق ، ص. 33 .

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص .402.

عن إبداء معارضتهما، وآيت أحمد لم يكن على علم وإن كان على علم فإنه سيعبر عن تأييده للمؤتمر[1].

يقول بوضياف أن آيت أحمد حسين يؤيد عبان رمضان لأنه من القبائل الكبرى[2]، وعمار بو عودة يذكر أن التخوف المشار إليه سرعان ما تبدد عندما أعطيت التفسيرات، التي مفادها أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هي التركيز على التفاوض مع العدو لظبط شروط وقف القتال، لأن الإنتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الإستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا، خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي[3].

لكن هناك من هم حاضرين المؤتمر (القادة المشاركين) رافضين لقراره – أولوية السياسي على العسكري– خاصة لأن إعتقادهم بأن عبان ولجنة أعضاء الصياغة اللذين كانوا معه وهم من السياسيين وإنما يريدون إحتواء الثورة والسيطرة عليها، خاصة أن المبدأ المذكور جاء مقرونا بنص آخر على أولوية الداخل على الخارج[4].

وهنا يتجلى الخلاف بين القادة، فهناك من بين الحاضرين للمؤتمر رافضين لبعض قراراته رغم حضورهم وموافقتهم على ذالك، وكذالك اللذين لم يحضروا وكانوا رافضين للقرارات ويقولون أنها غير تمثيلية لأن هناك من القادة لم يحضروا المؤتمر ، قادة سوق أهراس وقادة أوراس، النمامشة وقادة الخارج رغم توجيه دعوة لهم من طرف عبان رمضان لكنهم تغيبوا.... فلماذا؟

كما يقول البعض أن عملية الإتصال صعبة ومتأخرة[5]، أم أنهم لم يحضروا لأنهم يعتبرون ذالك المؤتمر غير تشبح وليس وقته.

---

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر ، ج2، المرجع السابق، ص .55.

[2] – المرجع نفسه، ص. 56.

[3] – محمد عباس، في كواليس التاريخ، دوغول... و الجزائر (أحداث، قضايا و شهدات)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، ص .330–332.

[4] – محمد زروال، المرجع السابق ، ص. 306–307.

[5] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 64.

- **معارضة الولاية الأولى (أوراس النمامشة) لقرارات الصومام.**

قبل المؤتمر أي العامين الأولين كانت الثورة تجري بإنتصاراتها على المجاهدين ونشاطهم قويا ومواتيا وبصائرهم شديدة النفاذ متجهة كلها الى هدف واحد وطني نبيل، وبعد عقد مؤتمر الصومام 20أوت 1956 وعدم حضور القادة من منطقة أوراس النمامشة، وبعدها بدأت نتائج وقرارات المؤتمر تفرض على الناس، فيقبلها البعض ساخطا عليها منكرا لها، ويتحفظ عليها البعض الآخر دون أن يستقيم لها، إلا خوفا على الوحدة الثورية وحفاظا على مصير الشعب الذي يتعذب.

وقد وجد بعض القادة في الولاية الأولى (أوراس النمامشة) أنفسهم رافضين ومعارضين لهذا المؤتمر ونتائجه ولا يغنيهم أن يحققوا نجاحا أو إخفاقا في معارضتهم، ولكن الذي كان بأعينهم أكثر من أي شخص آخر هو أن يعبروا عن رفضهم ماداموا يعتقدون أنهم على صواب وكانوا يرون في ذالك رضى لضمائرهم ودفاعا عن الثورة في أن لا تقع بين أيدي الذين لا يستطيعون الدفاع عنها إلا بالوسائل السلمية والأساليب السياسية التي أظهرت الأيام عجزها، وهنا النقطة التي يجب ذكرها وهي "أن ناحية تبسة كانت ترغب في المشاركة" في هذا المؤتمر (بوفد مستقل عن الولاية الأولى) وفد خاص.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ناحية تبسة كانت تابعة من الناحية التنظيمية العضوية لمنطقة الأوراس[1] الذين لم يحضروا المؤتمر وعارضوا قراراته[2]، فمنطقة تبسة والصلاحيات القانونية التنظيمية التي تحق لها المشاركة[3] في ذالك المؤتمر مستقلة عن منطقة الأوراس،

---

[1] .– محمد زروال، المرجع السابق، ص. 307.

[2] – من مواليد تبسة في 9 أوت 1922، و بعا تلقى تعليمه الأول ثم ذهب الى زاوية الجريدي بنقطة لمتابعة دراسته، و منها الى جامع الزيتونة المعمور الذي جعل منه شهادة أهلية، فالتحميل فالتطويع، ثم عاد الى تبسة مدرسا بمدرسة التهذيب للبنين والبنات ثم مفتشا بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثم إلتحق بمناصب حزبية و ثورية و كان من القادة الكبار لثورة التحرير المباركة، فعضو في المجلس الوطني الجزائي الأول سنة 1964، فسفيرا للجزائر بمصر (1970–1974) و كان له الفضل في إخراج الفريق سعد الدين الشاذلي القائد السابق لأركان الجيش المصري من مصر الى الجزائر، ثم تقاعد و انقطع عن ا العمل السياسي و تفرغ لنشاط الدعوة و الدين، بنى مسجدا ببلدية الحمامات، و توفي في 26 فيفري 2010 (مناسبة المولد النبوي الشريف) رحمه الله، أنظر: البدر فاري، الشيخ الإمام العلامة الحبيب فارس التبسي الجزائري(حياته، مواقفة، دروسه و أفكاره) ،2007، ص. 29.

[3] – محمد زروال، المرجع السابق، ص. 307.

لكنها حملتها الظروف الخاصة في أثناء الخلاف الذي نشب بينهما، أن تكتب رسالة توجهها الى قيادة المنطقة الثانية تطلب منها أن تسمح لإبراهيم مزهودي[1] أن يمثله، فكلف المؤتمر[2]، (مؤتمر الصومام) بإنتداب زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي تبليغ وشرح القرارات المتخذة من طرفه الى قادة أوراس النمامشة (الولاية الأولى)، الذين تغيبوا عنه نظرا لإظطراب أوضاع الولاية الأولى الداخلية، ومع إستشهاد يوسف عند وصوله الى الولاية الثانية.

ومضي المندوب الثاني في مهمته[3] التمثيلية في إقتاع المسؤولين بالخضوع لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، كذالك إقناعهم بتبني قرارات مؤتمر الصومام لكنه لم يتمكن من ذالك[4]وإسنادا على تقرير مزهودي يقول؛ رغم العراقيل والصعوبات توصل المندوب إبراهيم الى عقد إجتماع ضم بعضا من قادة الولاية الأولى وهم الأغلبية، الأمر الذي جعلهم يتبنون مقررات المؤتمر ويتفقون على ترشيح قائد الولاية وهو محمود الشريف[5]، كونه مقاتلا وإطارا سياسيا وعسكريا... .

- **المسؤولون عن قطاعات سوق أهراس.**

يقول الطاهر الزبيري؛ عقدنا إجتماع في "غار الدماء" في الأراضي التونسية ترأسه علي مهساس وحضره كل من الأزهر شريط، مسعود بن عيسى، الحاج بلقاسم الزبيري، صالح الباي، كلهم أعربوا عن رفضهم ومعارضتهم لقرارات مؤتمر الصومام وعلي مهساس أيدهم في ذالك بحجة أن الوفد الخارجي لم يشارك هو أيضا في المؤتمر، وطلب مهساس من المشاركين بما أنهم معارضين لقرارات مؤتمر الصومام أن يطالبوا بعقد مؤتمر جديد، وفي آخر الإجتماع خرج هؤلاء بإعداد مراسلة ترفع الى لجنة التنسيق والتنفيذ باسم مسؤولي منطقة سوق أهراس ومسؤولي

---

[1] – بن يوسف بن خدة، عبان رمضان و بن مهيدي ، المرجع السابق ، ص. 183.

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص .66.

[3] – بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص. 184.

[4] – محمد زروال، المرجع السابق، ص. 311–312.

[5]– يوم 04 مارس 1957.

الولاية الأولى يطالبون فيها بوجوب تنظيم مؤتمر جديد تشارك فيه جميع الأطراف التي لم يتهيأ لها حضور المؤتمر[1]، لكن ورغم ذالك فإن في تلك الأثناء عبان رمضان هو الرجل القوي في الثورة الجزائرية الذي غير الرجال والمسؤولين وأقام المسؤولية السياسية والإدارية للدولة الجزائرية، وخلق القيادة الجماعية وأعطى الأولوية لرجال السياسة على العسكريين واتخاذ القرارات من طرف الجبهة في داخل الجزائر.

لكن تهب الرياح بما لا تشتهي السفن فاستشهد العربي بن مهيدي[2] وزيغود يوسف وخروج بلقاسم من الجزائر في شهر جوان 1957 وإلتحاقه بالقاهرة وإدخال تعديلات على تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ[3] وذالك بإنعقاد إجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته بالقاهرو في 20-27 أوت 1957[4] .

واتخذت عدة قرارات منها إتساع المجلس الوطني الى 54 عضوا ووسعت لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة الى تسعة أعضاء، كما تقرر إلغاء الأولوية للناحية السياسية على العسكرية ولا فرق بين الداخل والخارج[5]، كل ذالك قبل مجرى الأمور واضمحلالها نفوذ عبان رمضان، وبرزت القوة العسكرية المتمثلة في كريم بلقاسم قائد الولاية الثالثة، لخضر بن طوبال قائد الولاية الأولى، الذين تمكنوا من أخذ السلطة من يد عبان رمضان عزله ثم التخلص منه في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957، بعد أن تمرد ورفض الخضوع الى توجيهاتهم ومخططاتهم[6]، وهددهم بالعودة الى داخل الجزائر.

---

[1] – يوم 25 سبتمبر 1956.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 409.

[3]– مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص .53.

[4]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص .184.

[5] – المرجع نفسه، ص .181.

[6]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص .403.

بعد كل هذه الأحداث في الثورة الجزائرية حتى بعد مؤتمر الصومام لم تتخلى عن الخلافات والصراعات بين القادة ولم يرضوا بأي قرار كان، بل اشتد أكثر من ذي قبل ولولا الهدف الوطني الوحيد والنيل الذي يجمعهم لما أوقف ذالك، فهم رغم ذالك واصلوا كفاحهم المسلح من أجل إدانة الاستعمار ونيل الإستقلال.

الفصل الثالث:

مؤتمر طرابلس 27 ماي – 07 جوان 1962

المبحث الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس

المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر طرابلس.

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس.

المبحث الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس.

المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

إضطرت فرنسا الإستعمارية تحت الكفاح التحريري والوضع الدولي الى التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية[1]، خاصة أن الجنرال ديغول[2] الحاكم الفرنسي في الجزائر، حبذ سياسة تقرير المصير خاصة بعدما ألقى خطابا قصيرا أمام قصر الحكومة في الجزائر العاصمة أشار فيه الى فتح باب المصالحة مع السكان الجزائريين اللذين يتمتعون بالحقوق والواجبات، حتى يقرر هؤلاء مصيرهم بأنفسهم.

وأستخلص من خطابه أنه يريد إنتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس التخلي عن الإندماج وتعويض تلك السياسة بخلق كيان جزائري جديد متعاون مع فرنسا، خاصة بعدما أعلن في 16 سبتمبر 1960 في خطابه "حق الجزائريين في التعبير بحرية وتقرير مصيرهم بأنفسهم"[3].

فديغول يقول إن قراري يمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم قد رسم الطريق الواجب إتباعه"[4] ، لاكن فرنسا أصرت على عدم الإعتراف بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري، ورفضت التفاوض معها، مما رأى مستشار الجنرال ديغول "جاسون ديفير" أنه يريد التفاوض مع جميع الأطراف الكفوءة في تمثيل الشعب غير (ج.ت.و) وهنا قام ديغول

---

[1]– النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 55.

[2]– أبرز شخصية فرنسية في القرن العشرين ولد سنة 1890، إنظم منذ صغره الى الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الاولى 1918/1914 و الثانية 1945/39 تدرج في الرتب العسكرية الى أن بلغ رتبة جنرال، قاد لجنة تحرير فرنسا بعد سقوط هذه الاخيرة في يد الالمان في جوان 1940 تولى رئاسة و تأسيس الجمهورية الفرنسية الرابعة جاء الى الجزائر على إثر إنقلاب 1958/5/13، ليشكل الجمهورية الخامسة و يحكم فرنسا 1969، وتوفى سنة 1970، أنظر : محمد العربي الزبيري وأخرون، كتاب مرجعي عن الثورة ، المرجع السابق، ص. 162،161.

[3]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 135،132.

[4]– الجنرال ديغول، مذكرات الامل التجديد ، 1958–1962، ثم سموحي فوق القارة، تر، أحمد عويدات ، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص.95.

بعرض علانية في 10 نوفمبر 1959، على قادة الثورة التفاوض ليبحث شروط إنهاء المعارك[1].

هنا ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتعيين وزراء جزائريين من أجل التفاوض، لكن ديغول رفض التفاوض معهم، بدعوى أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الشعب الجزائري[2]ماي 1960.

قام ديغول بإجراء إتصالات مع قادة الولاية الرابعة[3] –مجلس الولاية الرابعة– بقيادة الرائد سي صالح[4] ليناقش ويتفاوض معه على كيفية إيقاف العمليات العسكرية (وقف إطلاق النار) ، لكن هذه الإتصالات باءت بالفشل بعدما علمت الحكومة م.ج.ج بأن الجنرال ديغول إستعجل دون علمها، وعم الإحباط قيادات جيش التحرير[5] لأنه تم تعيين جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[6]، بهذا عرفت الجبهة كيف تبطل المناورات[7].

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص. 262.

[2]– المرجع نفسه، ص. 262.

[3]– قائد الولاية " صالح زغموم " المسؤول عن المسائل المسائل العسكرية " محمد بونعامة"، المحافظ السياسي " لخضر بوشامة" لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص. 45.

[4]– ولد سنة 29 نوفمبر 1928 بالجزائر، معروف بإسم سي صالح، مناضل جزائري تولى قيادة الولاية الرابعة، أثناء الثوبة التحريرية، كان عضو في المجلس الوطني للثورة 1958 كما حدث لقاء بينه و بين مساعدية (لخضر، سي محمد، حليم و عبد اللطيف) و بين الجنرال ديغول في مكتبه يوم 10 جوان 1960 و أتفق على وقف إطلاق النار لكنها لم تتم، توجه الى تونس بطلب من الحكومة المؤقتة لكنه وقع في كمين نصبه الاستعمار، أستشهد في 1961 أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص. 222.

[5]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني ،الأسطورة و الواقع ، المصدر السابق، ص. 227.

[6]– أزغيذي محمد لحسن، المرجع السابق، ص. 260.

[7]– فالخطة التي تقوم بها فرنسا و الاسلوب الذي لجأت إليه السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات لم تتبع، و أصيب ديغول بخيبة أمل وفشل ذريع وعرف فيها بأن حرب الجزائر هي عملية فاشلة و إنتحارية هكذا إقتنعت الحكومة الفرنسية أنه لا مناص من المفاوضات مع الجبهة، المرجع نفسه، ص. 263.

نظرا لذالك توجه ديغول بخطاب الى الثوار الجزائريين يطلب منهم الدخول في مفاوضات بقصد وضع حد للحرب التي أنهكت فرنسا ماليا وبشريا، وذالك اليوم 14 يونيو/ جوان 1960 وبعد عرض ديغول من جديد بدء المفاوضات أجابت في 20 يوليو/جوان الحكومة المؤقتة ل ج. .، بالإيجاب إنتدبت عضوين من المجلس الوطني للثورة، ليمهدا اللقاء بين الجنرال ديغول وفرحات عباس[1].

هذان الأخيران هما محمد بن يحي[2] وأحمد بومنجل[3]، وأبلغ المندوبون الفرنسيون الشروط التي يمكن تنظيم المفاوضات على أساسها[4] وهذا ما مهد لمحادثات مولان في جوانة[5]1960، التي كانت الأولى بين الطرف الفرنسي ديغول والطرف الجزائري " ما قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتعيينه

– مفاوضات مولان:

إنطلقت المفاوضات السرية في مدينة مولان " Melun " بفرنسا، (29–25 يونيو/جوان 1960)[6] ، وكان يترأس الوفد الفرنسي في هذه المفاوضات روجس موريس

---

[1]– محمد حربي، المصدر السابق، ص. 227.

[2]–1932–1982 من مواليد 30 يناير 1932 بجيجل كان من بين المؤسسين للاتحاد العام للطلبة المسلمين سنة 1955، إنتخب عضوا في المجلس الوطني في مؤتمر الصومام، شارك في المفوضات الفرنسية– الجزائرية 1960–1962 وكان له الدور البارز في هذه المفاوضات كان يصفه رضا مالك بالسياسي المحنك، كما أنه شارك في المراحل المختلفة للمفاوضات التي أدت الى إتفاقيات إيفيان، أنظر رضا ملك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية من 1956–1962، تر: فارس عسول، ط1، دار الفرابي، الجزائر، 2003 ، 371.

[3]– ولد سنة 1920 بالقبائل الكبرى متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، أنظم الى أحباب البيان و الحرية ثم الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري وكان عضوا في إطار فيدرالية جبهة ، ت، و، فرنسا سنة 1957، وعضو في المجلس الوطني، مثل ح،م،ج،ج مع محمد الصديق بن يحي في محادثات مولان كما أنه شارك في إتفاقيات إيفيان الاولي ..توفي سنة 1984، انظر المرجع نفسه، ص. 373.

[4]– محمد حربي، المصدر السابق، ص. 227.

[5]– بن يوسف خدة، إتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغراد ومحل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 19.

[6]– محمد حربي ، المصدر السابق، ص. 227.

(Roger Moris)الأمين العام للشؤون الجزائرية في مكتب ديغول، والعقيد(Mathon) ، أما الوفد الجزائري كان يقوده محمد الصديق بن يحي والمحامي أحمد بومنجل المكلف بالإعلام للثورة[1] .فهذا اللقاء لم يكن سوى مناورة ديغولية لجس نبض الوفد الجزائري، كما أكد ديغول في مذكراته قائلا "إن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول والسماح للمتفاوضين الجزائريين بالإقامة بالتراب الفرنسي" ومقابلة من يريدون والإدلاء بجميع التصريحات، وكذالك إطلاق بن بلة ورفاقه المعتقلين بجزيرة إكسو لينضموا الى المفاوضين، إذ ذالك لن يكون مقبولا إلا إذا توقفت المعارك والحوادث[2].

كذالك حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء والتفاوض بكيفية إنفرادية وهذا ما فرضه ممثلوا الحكومة الجزائرية[3] وفي إثر المحادثات بين الطرفين أصدرت الحكومة الفرنسية البلاغ التالي: "أحاطه ممثلوا الحكومة من مبعوثي المنظمة الخارجية للثورة علما بالشروط التي يمكن أن تنظم فيها المحادثات بغية الوصول إلى نهاية مشرقة للقتال طبقا للمقترحات التي تقدم بها ديغول لكن المفاوض الجزائري لم يقبل ذلك وكان الجواب ينطوي على هذه المطالب غير المعقولة[4].

فالمفاوض الجزائري لا ترضى بقبول شروط فرنسا وفرضها والمتمثلة في فصل الصحراء عن الجزائر[5] وتبين أن فرنسا كانت تريد من وراء محادثات مولان معرفة الثورة ومدى صلابتها وتمسكها بمبادئها[6] لذلك دامت المفاوضات ثمانية أيام[7] دون أن تحقق أي

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 445.

[2]– بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية الى العلنية 1956–1962، مجلة متون، المجلد العشر، العدد الثاني، 2018، ص. 184.

[3]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ..264.

[4]– الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص. 100.

[5]– سعد دحلب، المرجع السابق، ص. 117، 118.

[6]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص. 264.

[7]– الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص .101.

نتيجة ملموسة[1] مما دفع بالوفد الجزائري الى الإنسحاب دون تحديد موعد لمحادثات مستقبلية[2]،وردت الجبهة على المناورات هذه بتنظيم مظاهرات.

- **مظاهرات 11 ديسمبر 1960.**

خرج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة ليتأكد دعمه المطلق لجبهة التحرير الوطني والتأكد أن المناورات الفرنسية مآلها الفشل[3]، ومنها تجمع عدد كبير من شبان حي المدينة وكان يسمي(Clas Salembien)ذكورا وإناثا ورفعوا العصى وأعلام الجزائر وكان معهم مناضلوا جيش التحرير ونزلوا الى حي بلويزداد وكان يسمى (Belcourt)ويرفعون أصواتهم بشعارات تحيا الجزائر تحيا الجبهة الجزائر جزائرية[4] فهي كانت منعرجا حاسما في مسيرة الثورة بحيث أظهرت هذه الإنتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية المرتفعة لدى الشعب، وذالك لتقنع ديغول بعدم جدوى لحل عسكري..[5] كما أنها خلقت في الشعب الفرنسي تيارا مناهضا للسياسة الإستعمارية، بالإضافة الى إثباتها أن المستعمر خسر الحرب، كما كانت بداية لفجر الإستقلال[6].

وبعد مرور شهور أعيد إستئناف المفاوضات يوم 20 ماي 1961، وتنظيمها في الحدود الفرنسية السويسرية ومنها حتى تتمكن من التحرك بجدية (الوفد الجزائري)[7] وذالك يوم 20 ماي 1961[8]، بمدينة لوسيرن(Luzerneبسويسرا[9] ، مثل الحكومة المؤقتة السيدان

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 445.

[2]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص. 184.

[3]– المرجع نفسه، ص. 185.

[4]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 78، 79.

[5]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830–1989، ج2، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص. 116.

[6]– محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص. 247.

[7]– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص. 551.

[8]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 453.

[9]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 82.

أحمد بومنجل والطيب بولحروف[1] ومثل فرنسا جورج بومبيدو(George Pampidou) وهوبير لويس[2](Hoper louis) ، وهناك من يقول برونو ديلوس الذين جاء بشبه جدول أعمال يتضمن النقط التالية: تحديد المؤسسة المؤقتة، جنسية الأقلية الفرنسية، تمثيل الأقليات العرقية، ويتبين هدف الوفد الفرنسي هو الوصول الى الهدنة[3] في القتال.

و ظهر في نقطة أخرى أن منطقة الصحراء الجزائرية تبقى تحت السيادة الفرنسية[4]، لذالك قدم الوفد الجزائري تصوره للمفاوضات وهي أن الجزائر واحدة لا تتجزأ بما فيها الصحراء، وأن جبهة التحرير الوطني، هي الممثل الوحيد وأن الهدنة مرفوضة، وأن وقف القتال لا يكون إلا بالمفاوضات[5]، ورد الوفدان السيد بومنجل " الصحراء جزء أساسي من الجزائر ولا يمكن لنا التنازل عنها"[6].

- **مفاوضات إيفيان.**

يوم 7 أفريل 1961 بمدينة إيفيان (Evian) بفرنسا، حيث أعلن لويس بوكس (الوزير المكلف بالشؤون الجزائية) أن الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج تتشارك في هذه المفاوضات، لكن لم يتم ذالك[7]، بحيث أعلنت الحكومة م. ج. ج عن تعليق مفاوضات إيفيان وهذا ما أدى الى توتر العلاقات بين الجبهة والحكومة الفرنسية[8]، وبعد

---

[1]– ولد في 09 أفريل 1923، بولاية قالمة كان من المشاركين في مضاهرات ماي 1945، ساهم في تأسيس المنظمة الخاصة، وعند إندلاع الثورة كان الطيب بوكروف في فرنسا و إلتحق بصفوف الجبهة في إطار إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، كلف بتمثيل الثورة في إطاليا وقد قام بأمر مهم في إنجاح الوساطة السوسرية في المفاوضات، أنظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص. 372.

[2]– محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص. 265.

[3]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 82.

[4]– المرجع نفسه ، ص. 82.

[5]– المرجع نفسه، ص. 82، 83.

[6]– محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص. 265.

[7]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 83.

[8]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص. 555.

وقف المفاوضات إستأنفت في جويلية من نفس السنة "للوفدان" لكنها تمت بالفشل أيضا نتيجة تعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطالب بتقسيم التراب الجزائري وإقتطاع الجزء الصحراوي منها، وهذا ما كان الوفد الجزائري يرفضه دائما بطبيعة الحال[1].

أستأنفت من جديد المفاوضات بإيفيان، وذالك كان يوم 20 ماي الى 13 جوان 1961[2]، جرت هذه المفاوضات بحضور الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم وسعد دحلب والطيب بولحروف محمد بن بركي، كما كان رضا مالك المتحدث بإسم الوفد، وحضور الطرف الفرنسي برآسة لويس جوكس[3]، كان الوفد في جو مشحون بالتوتر لأن كل طرف كان متمسكا بمواقفه الثابتة ولا يقبل التنازلات، فالفرنسيون قد طلبوا من الجزائريين أن يدخلوا في التفاصيل مباشرة للمواضيع الأساسية، مثل تحديد الفترة الإنتقالية من الإدارة الفرنسية الى الإدارة الجزائرية المستقلة عن فرنسا والضمنات الخاصة بالأوربيين وأملاكهم بالجزائر؛ أما الجزائريون فرفضوا الدخول في هذه التفاصيل لأنهم لا يريدون أن يقرروا أي شيئ نيابة عن الشعب الجزائري، الذي سيصوت أبناءهم على تقرير مصيرهم بأنفسهم، كما أنهم رفضوا إزدواجية الجنسية للأوروبيين[4].

أستأنفت مرة أخرى المفاوضات من طرف الحكومة الفرنسية وذالك في 20 جويلية 1961، في لوغران (Lagrin) الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية حضرها لويس جوكس وكريم بلقاسم وسعد دحلب، لكم بقية نقاط الخلاف مائلة، والطرفان يدوران في حلقة فارغة، وتوقفت في 1961/07/28 بسبب تعنت الوفد الفرنسي وإصراره لذالك لم يتم التوصل إلى أي حل بين الطرفين[5] ، وتوقفت المحادثات هذه المرة من طرف الوفد الجزائري[6] وفي هذه الأثناء والأحداث التي تمر بها الثورة الجزائرية، تم إجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 268.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 453.

[3]– بن يوسف بن خدة، شهادات و مواقف، دار الامة للطبعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2007، ص .142.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 454.

[5]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص. 188.

[6]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص. 221.

الغرب من 9 إلى 27 أوت 1961، لدراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة[1]، ومنها خاض المجلس الوطني مناقشتين متوازيتين، إحداهما حول المفاوضات والأخرى حول القيادة[2].

ومن بين القرارات التي خرجت بها هي تشكيل حكومة مؤقتة جديدة[3]، وإلماما بالحكومة الجديدة لمواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وذالك بوضع إستراتيجية جديدة لإشغال السياسة التي يقوم بها المستعمر لإفشال الثورة[4].

بعد الإتفاق على الإلتقاء بإيفيان مرة أخرى، صرح بن يوسف بن خدة في 24 أكتوبر 1961، فوضع المحاور التي يجب أن تتم حولها المفاوضات القادمة فقال " الدخول في المفاوضات للبحث عن إتفاق حول مبدأ وشكر وتاريخ إعلان الإستقلال، وذالك حول الإتفاق عل إيقاف القتال، وبعد ذالك تفتح مفاوضات جديدة يكون هدفها تحديد العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا، والضمانات التي تعطى للفرنسيين بالجزائر"[5].

علاوة على ذالك لقاء بال الأول بسويسرا 29 أكتوبر 1961؛ تركزت المحادثات حول السيادة الوطنية على الصحراء، والإستفتاء العام ليشمل سكان الصحراء وكذالك قضية إزدواجية الجنسية، والمرحلة الإنتقالية لتتواصل المحادثات في "بال" الثاني سريا في 9 نوفمبر 1961، لكن توقفت هذه المفاوضات بسبب الإضراب عن الطعام الذي قام به السيد أحمد بن بلة، خيضر آيت أحمد، بوضياف، بيطاط ليلتقي الوفدان مجددا في مدينة لاروس الفرنسية قرب الحدود السويسرية 9 ديسمبر 1961، وتواصلت هذه المحادثات حتى 19

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 288.

[2]– محمد حربي، المرجع السابق، ص. 236.

[3]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 268.

[4]– عمر بوداود، من حزب الشعب الى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل ، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص.229.

[5]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 268.

فيفري 1962 ، لكنها كانت كقبلها[1]، وصولا إلى أنهما إلتقيا فيما بعد في إيفيان للمفاوضات الرسمية، شرط أن يسمح بذالك المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

بدأت المفاوضات الرسمية في إيفيان للمرة الثانية[3]، وهي المرحلة النهائية والأخيرة من المفاوضات بحيث كان الهدف من هذه اللقاءات والمحادثات إيجاد الصيغة النهائية التي تعيد للجزائريين حقوقهم في إيطار وحدة التمثل ووحدة التراب الوطني، وتمت هذه المفاوضات على مرحلتين الأولى ما بين 11 فيفري 1962 إلى 13 فيفري من نفس السنة، فكانت بحضور الوفد الجزائري برآسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برآسة لويس جوكس، وتركزت هذه المحادثات على الفترة الإنتقالية وتشكيل مجلس تنفيذي والعفو عن المساجين السياسيين[4].

بما أنه كان شرط أن يسمح بذالك المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإجتمع المجلس الوطني (م. و. ف.ج) بطرابلس من 22 الى 27 فيفري 1962، لدراسة نص[5] إتفاقية إيفيان[6]، أي مسودة الإتفاقيات[7] في كل جزئياتها حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على نص الإتفاقيات من طرف (م .و. ت. ج) في هذا الإجتماع بالإجماع ماعدا أربعة [8] والخمسة الذين كانوا بأونوي فقد صوتوا بتأييد الإتفاقيات[9].

---

[1]– أسماء قواسمية، الخيارات الاديولوجية و السياسية التي رسمها مؤتمر طرابلس لما بعد حرب التحرير، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954–1962، المرجع السابق، ص.241.

[2]–محمد عباس، نصر بلاثمن، المرجع السابق، ص. 243.

[3]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص. 269.

[4]– محمد العربي الزبيري، وأخرون ، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص. 224–226.

[5]– أنظر الملحق رقم(15) .

[6]–أسماء قواسمية ، المرجع السابق، ص. 241.

[7]– محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص. 269.

[8]– هم ثلاثة من القيادة العامة للجيش (هواري بومدين)، قايد أحمد، على منجلي، و الرائد مختار بويزم(من الولاية الخامسة)، أنظر: أسماء قواسمية، المرجع السابق، ص. 241.

[9]– هم ايت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر، أنظر، المرجع نفسه ، ص. 241.

و أفتتحت من جديد يوم 7 مارس الى 18 من الشهر نفسه 1962[1]، وترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري كما ذكرت، الذي يتألف من بن طوبال، دحلب، محمد يزيد، كأعضاء للحكومة م ج ج ، وبن يحي بكروف، رضا مالك، الصغير مصطفاوي، عمار بن عودة كممثل لجيش التحرير، أما من الجانب الفرنسي لويس جوكس، روبر، برونو، جان دوبير، برونودولاس، كلود شاي، رولان بيكار، الجنرال ديكاماس وأضيف إإليهم بيرنارد تريكو، وفان سان ليبوري، وإنتهت هذه المفاوضات[2] بالوصول الإتفاق على وكل الأمور العسكرسة والسياسية، وتم التوقيع على هذا الإتفاق على الساعة 05:30 مساءا[3]، من الطرفين ومن هنا توصل الطرفان الى إتفاق نهائي[4].

وعلى إثر هذه الإتفاقيات صرح السيد كريم بلقاسم بالآتي: " بمقتضى تفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقعنا على الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على إتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية بمقتضى هذا الإتفاق العام المبرم، إتفاق وقف القتال وبدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الإثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق" [5]،أي على الساعة الثانية عشر وفي اليوم الثاني أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها[6] وهذا كله بإسم الحكومة المؤقتة[7].

ألقى الرئيس بن خدة بهذه المناسبة خطابا في 19مارس 1962 أعلن فيه رسميا وقف إطلاق النار، ومما جاء فيه على الخصوص: " بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق إتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري، والذي أصبح حقة في الإستقلال مضمونا، ونتيجة لذالك بإسم الحكومة المؤقتة

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص. 269.

[2]– أسماء قواسمية، المرجع السابق، ص. 242.

[3]– المرجع نفسه ،ص.242.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 538.

[5]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 269.

[6]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 538.

[7]–زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 90.

للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف ال م. و. ث ، فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري إبتداءا من يوم الإثنين 19 مارس 1962، في الساعة 12:00 بالضبط وإني بإسم الحكومة م.ج.ج أصدر الأمر الى جميع قوات الجيش (ج.ت.و) المحارب بالتوقف عن العمليات العسكرية، وهذا النشاط المسلح من مجموع التراب الوطني[1].

كما وجه الرئيس الفرنسي ديغول نفس الأوامر الى جميع القوات الفرنسية، وذالك بإعلانه ضرورة تخلي فرنسا عن مطالبها بإبقاء الصحراء تحت السيطرة الجزائرية والإعتراف بالسيادة الجزائرية[2] بوحدة ترابها

- **المرحلة الإنتقالية** .نصت إتفاقيات إفيان على أن تمر الجزائر بفترة إنتقالية قبيل الإعلان عن الإستقلال تبدأ من وقف القتال وتمتد إلى فترة تتراوح ما بين 3 أشهر في أقل تقدير، وستة أشهر على أكثر تقدير، وبعد هذة المدة يقع إستفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الإستقلال والتعاون، وخلال هذه الفترة يتم التنظيم في الجزائر، وحسب ما جاء في بيان الإتفاقيات (تنظم السلطات العمومية حتى إنجاز تقرير المصير... تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي، وتمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوبا سام وتشكل هذه المؤسسات خاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ)[3].فالهيئة التنفيذية المؤقتة[4] تتكون من ثلاث فرنسيين وتسعة جزائريين، كما كانت برئاسة عبد الرحمان فارس[5] واتخذت من " روشيه نوار" مقرا لها وراحت تنشط في أسوأ

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 270.

[2]– بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص. 192.

[3]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 270–272.

[4]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص. 576.

[5]– ولد سنة 1911 ببجاية 1956 عمل في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و أعتقل في 1960 وبعد وقف إطلاق النار أطلق سراحه، وخلال المرحلة الانتقالية كان رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية أعتقل في 1964 توفي سنة 1991، أنظر https://web.archive.org/web/2018 45: 18 a 2020 mars 29 le samedi ,

الظروف لمكافحة أعمال المنظمة السرية الإرهابية[1](O,A,S) وإستمرت الى غاية الإعلان[2] عن استقلال الجوائر في 1962.

المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر طرابلس.

التحضير لإنعقاد المؤتمر .

بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في كافة أنحاء الجزائر إبتداءا من 19 مارس 1962، أعتبرت إتفاقية إيفيان نصرا ساحقا للجزائر، وهي بذالك حققت ما كانت تطمح إليه[3]، ومجرد وصول القادة الخمسة إلى الرباط بعد إطلاق سراحهم[4]، بادر كل من أحمد بن بلة ووحمد خيضر بإقتراح عقد دورة طارئة لمجلس الثورة[5] وإنطلق على الفور التحضير لهذا الإجتماع وذالك بتشكيل لجنة تحت إشراف بن بلة والتي ضمت محمد يزيد[6]، من الحكومة المؤقتة، ومحمد الصديق بن يحي ومصطفى الأشرف من مكتب

المجلس[7] ورضا مالك ومحمد حربي رئيس المديرية المركزية بوزارة الخارجية، وعبد المالك تمام عضو سالب للمجلس الذي خرج من السجن قبل مدة قصيرة.

---

[1]– تأسس هذا التنظيم السري في 1962، بمدريد من طرف جون جاك سوزينيو، كانت هذه المنظمة معارضة كل المسألة الجزائرية، أي تدافع على فكرة الجزائر فرنسية، و قد كثفت نشاطاتها المسلحة الارهابية بعد إتفاقيات إيفيان، بغية إعادة خلط أوراق هذه المسألة و كانت غايتها ..... الجزائر و الحفاظ على بقاء الكيان الاستعمار في الجزائر، أنظر: محمد العربي الزبيري وأخرون، كتاب مرجعي عن الثورة ، المرجع السابق، ص. 278.

[2]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 272.

[3]– بشير سعيدوني، إتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 و ردود الفعل المختلفة حولها، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجزائر، ص. 378– 379.

[4]– توفيق إسكندر، الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954–1962، ط1 منشورات السائحي، الجزائر، 2016، ص، 215.

[5]– محمد عباس، في كواليس التاريخ دوغول....والجزائر، أحداث، قضايا، شهادات، دار هومه للطباعة و النشر، الجزائر 2011، ص. 347.

[6]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق، ص. 271.

[7]– صالح بالحاج، جذور السلطة في الجزائر، الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956–1965، ص .271.

وكان أكبر إسهاما في اللجنة رضا مالك ومصطفى الأشرف[1]، ومحمد حربي، وما استمر به من توجيهات تحديثية ويسارية، ومنها قامت اللجنة بإشغالها في مدينة الحمامات التو نسية[2]وهؤلاء الذين كلفوا بكتابة مشروع البرنامج قسمت المهام عليهم، حيث كلف رضا مالك ومصطفى الأشرف بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية، ومحمد بن يحي وحربي يرسم الملامح الكبرى للسياسة الإقتصادية والإجتماعية وللسياسة الخارجية، أمام العمل بصدد بناء الحزب موقع على عبد المالك تمام، وكان أمام اللفيف عشرة أيام لإنجاز الأعمال وبذالك فهي لم تتلقى أي توجيه من الحكومة ولم تنقل إليها وجهات نظر الولايات وفيدرالية فرنسا بالمقابل، وضمت تحت تصرفها تقارير محمدي السعيد[3] ، وقايد أحمد وبن بلة وخيضر وبيطاط، وقد بقية مشكلات الإنتقال وإرساء نظام جديد من الحكومة صلاحيات الحكومة[4].

وبعد إتمام البرامج بمدينة الحمامات التونسية، وهي الوثيقة التي أصبحت فيما بعد تعرف ببرنامج طرابلس[5] وفي غضون ذالك قدم البرنامج للحكومة المؤقتة ج.ج ، فصادقت عليه بعد نقاش قصير، ودون أي تعديل، ولمن لم يكن الإجماع السهل الذي حصل في الحكومة دليلا على إنعدام الإعتراض على الوثيقة، لكن في ظل الجو السائد داخل الحكومة،

---

[1]– ولد سنة 1917 بالمدية، إنظم الى حزب الشعب الجزائري سنة 1939، إلتحق بالثورة الجزائرية و القي عليه القبض سنة 1956 خلال حادثة القرصنة الجوية و كان عضوا في المجلس الوطني للثورة كما كان من بين المشاركين في صياغة برنامج طرابلس و كلف بقراءته أما المؤتمرين في الجلسة ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية توفي سنة 2007.

[2]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص. 133.

[3] – من مواليد منطقة القبائل مناضل في صفوف حزب الشعب منذ نهاية الثلاثينات، من مفجري الثورة، تولى قيادة الولاية الثالثة سنة 1957، وقادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية، ثم وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الثانية و الثلثة تولى مناصب هامة بعد 1962 توفي سنة 1992، محمد العربي الزبيري و أخرون، المرجع السابق، ص. 178.

[4]– محمد حربي، المرجع السابق، ص. 271.

[5]– شويخات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة (1960–1962)، مجلة قضايا تاريخية، ع1، 2016، ص. 239.

ومن الإنتقادات لن تذهب بعيدا بأصحابها وأنها تنطوي على خطر إخراج الخلافات الى الساحة العامة[1].

و بدأت خلال شهر أفريل 1962 بالتحضيرات للإجتماع حيث أرسلت الإستدعاءات الى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم، ولأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الإستعداد لمجابهة المستقبل[2].

وذالك أمام الوضع الخطير على مستوى قيادة الثورة بالخارج والعمليات الإرهابية خاصة التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري، ورغم ذالك تمت الدعوى لإنعقاد دورة إستثنائية للمجلس الوطني لأن الدورة العادية لهذا المجلس كان من المفترض أن تنعقد بعد الإستقلال وداخل التراب الوطني[3]، وإنطلاقا من ذالك أرسلت الإستدعاءات لجميع قادة الولايات[4] والأعضاء المرفقين للولايات، وبهذا توفر الحضور الجماعي للمؤتمر ومناقشة البرنامج .

إنعقاد المؤتمر

إنعقد المجلس الوطني للثورة التحريرية ، دورته الاخيرة بطرابلس[5]، و ذلك خلال الفترة 27 ماي الى 7 جوان 1962[6] ، بحضور 66 مصوتا [7]، في المجلس من بينهم 35 ممثل لفدرالية فرنسا[8]، وأعطيت الوكالة من البعض خصوصا بالنسبة للولاية الثلاثة و اللرابعة، و

---

[1]– صالح بالحاج، المرجع السابق، ص. 136.

[2]– على كافي، مذكرات على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، المرجع السابق، ص. 285.

[3]– حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس و أزمة صائفة 1962، مجلة بحوث و دراسات ، الجزائر، ص. 150.

[4]– على كافي، المرجع السابق، ص. 285.

[5]–على هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، دار القصبة، للنشر، الجزائر، 2003، ص. 16.

[6]– ben youcef ben kheddan l'Algérie a l'indépendance, la crise de 1962, reduction dahlab, alger, 2001, p 14.

[7]–زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 95.

[8]–محمد حربي، المرجع السابق، ص. 277.

تغيب أخرون[1]، فالولاية الثالثة أعطت توكيلا للعقيد محمد يازوران، و الولاية الرابعة أعطت الى الطاهر الزبيري، أم مجلس الولاية الثانية فكان حاضرا بكامله[2] وجلس هاؤلاء على الطاولة الحديدية الضخمة، و بالنسبة للمكتب المكلف بإدارة الناقش فقد سبق و أن تم إنتخابه في الجلسات السابقة للمجلس الوطني للثورة[3]، الذي كلان مكون من السادة على كافي و محمدي بن يحي رئيساو مساعديه عمر بوداود، و على يسار المكتب جلس أعضاء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية و انتشرت هنا و هناك صوت مكبرة أمام الحاضرين و قد تم تسجيل كافة النقاشات.[4]

إنطلقت أشغال المؤتمر يوم 28 ماي على 09:30،[5] أولى الجلسات خصصت لمناقشة مشروع البرنامج التي عكفت على تحريره لجنة خاصة بمدينة الحمامات[6] ، وقدم الى المجلس بعنوان "مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية" وسميت إختصارا "برنامج طرابلس" أثناء المناقشات سجلت ملاحضات خفيفة[7]، وذالك سرعان ما احتدت النقاشات وعكف كل متدخل على طرح مشاكله ودام النقاش ثلاثة أيام 29 و30 و1 جوان[8] أما بالنسبة للبرنامج رغم أهميته إلا أنه لم يثر نقاشا ذا أهمية داخل المجلس مثلما تؤكده وثيقة محاضر هذا الإجتماع[9] كما تم تحت الموافقة بالإجماع على جدول أعمال المؤتمر.

- جدول الأعمال تضمن نقطتين هما:

- دراسة مشروع البرنامج.

---

[1]–زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 95.

[2]–محمد حربي، المرجع السابق، ص. 277.

[3]–أنظر الملحق رقم (16)

[4]–على هارون، المرجع السابق، ص. 16.

[5]– المرجع نفسه ، ص 21.

[6]– حكيمة شتواح ، المرجع السابق ، ص. 271.

[7]– صالح بالحاج، المرجع السابق، ص. 188.

[8]– على هارون، المرجع السابق، ص. 22.

[9]– حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص. 152.

– تعيين قيادة جديدة .

فيما يخص النقطة الأولى: فإن النقاش إستمر ثلاثة أيام، وبعد ذالك عين لجنة متكونة من أحمد بن بلة رئيسا، بو منجل هارون، قايد أحمد، يزيد، بن علة؛ مهري لتقديم حوصلة للنقاش وفي صيغة مشروع مؤقت يتضمن جميع الملاحظات الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس الذي يحتوي على ثلاثة أقسام :

- القسم الأول: خاص بنظرة عامة عن الوضع في الجزائر.
- القسم الثاني: خاص بمضمون الثورة الديمقراطية الشعبية في الجزائر.
- القسم الثالث: الخاص بالجانب الإقتصادي والإجتماعي لهذه الثورة.

فيما يخص النقطة الثانية من جدول الأعمال يعني تعيين أعضاء القيادة التي أصبح يطلق عليها إسم المكتب فإن المجلس عينة لجنة متكونة من محمد بن يحي رئيسا، حاج بن علة، عمر بوداود قاضي بوبكر، لإجراء الإتصالات بين أعضاء المجلس لإستخراج قائمة من الأسماء يقع عليها الإتفاق لتشكيل المكتب السياسي، وبدأت اللجنة اتصالاتها في جو مشحون بالتوتر والمناورات، وقد تم الإتفاق بين بن بلة وأركان الجيش على إبقاء أعضاء الحكومة ماعدا اللذين كانوا في السجن[1].

و تم إقتراح مكتب سياسيا مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة الجزائرية اتخاذها[2] ويكون المكتب متكون من بن بلة، خيضر، آيت حمد، بوضياف، بيطاط، حاج بن علة، محمد السعيد، وهو ما رفضه بن خدة وكريم بلقاسم، وفي 5جوان إجتمع المجلس من جديد في بداية المناقشة أعلن الرئيس عن فشل اللجنة وطلب من المجلس تعيين لجنة جديدة[3].

[1]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 95.

[2]– على هارون، المرجع السابق، ص. 14.

[3]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 96.

– تشكيل المكتب السياسي: يفاوضه المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويكون هذا المكتب – حال إنتهاء الإجتماع– أن يقيم بالجزائر العاصمة ويكون ممثلا للسلطة العليا لجبهة التحرير الوطني، خلال الفترة الإنتقالية[1] الحاسمة الممتدة من وقف إطلاق النار إلى أول مؤتمر للجبهة وبذالك يكون للمكتب السياسي اليد العليا على الهيئات التي كانت تنوي جزائر الغد إنشائها، كذالك يتولى بعد الإستقلال هذا الأخير المهام التنفيذية الى غاية انتخاب الهيئات الرسمية [2] في هذه الأثناء قدم بن بلة وخيضر قائمة من سبعة أعضاء وعرضت على المجلس الوطني للثورة.

و كذالك كريم بلقاسم الذي قدم قائمة مقترحة[3] لكن لم تحصل أي تركيبة على الأغلبية، كما كان الخمسة ضد رقم 9 لأنهم يمثلون أقلية وبالتالي محاولة لمنع الإنفجار وقع الإتفاق على7، وعند هذا الإجتماع 4 جوان 1962، وخلال بدأ النقاش تدخل الطاهر الزبيري وأخبر المجلس أنه لا يملك وكالات من الأعضاء الآخرين من مجلس الولاية الذين تغيروا، لكنه سيصوت مكانهم، وعارضه بن خدة لأن النصوص تمنع ذالك، وقام بن بلة وأختلف واختلف مع بن خدة، وبدأ الوضع يتعكر بينهم بإطلاق الشتائم، لذالك رأى رئيس المجلس أنه من الأحسن رفع الجلسة، ولم يستطع المجلس الإجتماع من بعد[4].

و بذالك كانت قد إندلعت الفوضى، وكان يوم 4 جوان 1962 ، اليوم الذي كانت القطرة التي أفاضت الكأس، إذ ما لا يمكن إصلاحه وقع وتجسيد في الإصرارة الأقوى والعتاد الأكبر لتكريس القطيعة، وفي ليلة 7/6 جوان غادر بن يوسف بن خدة طرابلس الى تونس متجها وبسرعة[5] وكذالك فعل أعضاء مجلس الثورة كل في إتجاه معين[6] .

---

[1]– علي كافي ، المرجع السابق، ص. 285 .

[2]– على هارون، المرجع السابق، ص. 15.

[3]– سعد دحلب، مهمة منجزة، المرجع السابق، ص. 172.

[4]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 96.

[5]– مسعود فلوس، مذكرات الرائد مصطفي مراردة إبن النوي، شهادات و مواقف من مسيرة الثورة الولاية الاولى، ط2، 2014، ص. 248.

[6]– بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص، 292– 293.

رغم مشاركة وحضور جميع المعنيين في الداخل والخارج إلا أنه لم يتم الإتفاق على ما هو مطروح كما قال علي كافي " أتفقوا على البرنامج وإندلفوا حول الأشخاص" وصولا الى 3 يوليو 1962، جرى الإستفتاء المقرر في إتفاقيات إيفيان حول إستقلال الجزائر[1]، فقد أصدرت الولاية الرابعة نداءا الى المواطنين الجزائريين تحثهم فيه على الإستعداد للإنتخاب يوم 1 جويلية 1962، حول تقرير المصير[2]، والشعب الجزائري صوت بالإجماع على الإستقلال التنسيقية الرسمية تثبت 99,59 %قالت نعم، وفي 23 جويلية أعلن بن خدة أن الحكومة المؤقتة تقبل أن تسلم السلطة الى المكتب السياسي الموجود في تلمسان على شرط أن يكون ذالك بواسطة المجلس الوطني، وفي 7 أوت 1962، قدم بن خدة إستقالته وأعترف بالمكتب السياسي الموجود[3] في تلمسان، وبذالك تبدأ مرحلة أخرى جديدة من تاريخ الجزائر .

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس.

بعدما تم إعداد برنامج طرابلس، الذي فيه حددت أسس بناء الدولة الجزائية وأعتبر أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة، تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أي مناقشة من طرف المجلس الوطني للثورة دون أن يغير منه حرفا واحدا، وكانت أهم قراراته الإختيار الإشراكي كأساس لبناء الجزائر الحديثة، كما حدد أسس المنطلقات التي أسس عليها الدولة الجزائرية وقد بها بعد الإستقلال في الميدان الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

- **القرارات السياسية و العسكرية:**

تشكل مكتب سياسي الذي يشرف على المرحلة الإنتقالية حتى ينظم مؤتمر تقيمي [4] الذي سيصبح فيما بعد الهيئة العليا للثورة، حيث قدم بن بلة وخيضر قائمة من سبعة أعضاء[5] الزعماء الخمسة بالإضافة الى عضوين مساعدين،الخمسة: أحمد بن بلة، أحمد

[1]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 96.

[2]– محمد لحسن إزغيدي، المرجع السابق، ص. 273.

[3]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 97.

[4]–علي كافي، مذكرات على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، المرجع السابق، ص. 285.

[5]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، المرجع السابق، ص. 172.

بومنجل، علي هارون، قايد أحمد وامحمد يزيد، والعضوين : حاج بن علة وعبد الحميد مهري[1]، وركز برنامج طرابلس على البعد الديمقراطي[2] والإختيار الإشتراكي[3].

بعد الإمضاء على الإتفاقيات والإتفاق على وقف إطلاق النار، وبعدما تم ذالك تشكلت لجنة تنفيذية مؤقتة (أو الهيئة التنفيذية المؤقتة) المنعزلة في منطقة روشيه نوار[4]، التي كان يرأسها عبد الرحمان فارس، كانت لها جهود حثيثة في تنظيم الإدارة والإستفتاء لتقرير المصير،إعتماد النظام الإشتراكي وسياسة الحزب الواحد،(الأحادية الحزبية) في البرنامج الذي ألح عليه بن بلة أحمد، وسيكون هذا الحزب حزب جبهة التحرير الوطني، كما أنه سيكون حزبا جماهيريا، كما سيكون واضع الخطوط العريضة لسياسة الأمة والدولة، ويتخذ من الديمقراطية كأسلوب في تسييره وإتخاذ القرارات وتسيير البلاد[5].

– تضمن برنامج طرابلس إنتقادا لجبهة التحرير الوطني وإتهمها بقلة الصرامة تجاه الإقطاعيات السياسية التي برزت وتباعد التفكير بين القيادات والقصور الأيدولوجي وممارسة الأحكام الإيدولوجية[6].

–ضرورة إستعداد المحتوى الديمقراطي الذي نفي به إسترجاع جميع القيم التي اغتصبها الإستعمار منها لأن الجزائر الآن دولة ذات سيادة[7].

– النظال من أجل التعاون الدولي بإعتباره أمرا ضروريا لتوضيف كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم وتحقيق السلام.

---

[1]–على هارون، خيبة الانطلاق، المرجع السابق، ص. 22.

[2]–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع و العشرين ، المرجع السابق، ص. 210.

[3]– سعد دحلب، المرجع السابق، ص. 171.

[4]– على هارون، المرجع السابق، ص. 15.

[5]– قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة مابين (1962–1978) أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه (ل،م،د) تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، 2017–2018، ص. 43.

[6]– صالح بالحاج، جذور السلطة الجزائرية، المرجع السابق، ص.141.

[7]– المرجع نفسه، ص. 142.

ولهذا يرى برنامج طرابلس أن الجزائر مطالبة بالتضامن مع حركات التحرير في إفريقيا وآسيا والتعاون مع البلدان الإشتراكية ومع قوى التحرير في البلدان الإستعمارية والإمبريالية نفسها من أجل تفكيك النظام الذي يقوم عليه الإستعمار[1].

–تطوير الجيش الوطني الذي هو المنظمة العسكرية لجبهة التحرير الوطني المتكون من الماظلين[2]، بعد حصول الجزائر على الإستقلال، هذا ما أوجب لبعض أعضاء الجيش العودة الى الحياة المدنية وإمداد الحزب ببعض الإطارات، إذ يبقي الجيش الوطني النواة الأساسية ومهمة الحفاظ على الإستقلال الوطني ووحدته الترابية، وتعبئة الجماهير، وهكذا يتم التعاون بين الجيش والشعب، هذا الجيش الذي يجب إحداثه بصفة عاجلة، ويجب إحداث خلايا للحزب في صفوفه، تحدث المجلس الوطني عن تعبئة الجماهير الشرعية نظرا لطابع التخلف الذي ميز الجزائر والخراب الذي خلفته الحرب التي دامت سبع سنوات ونصف، ونظرا لكون الدولة لا تستطيع الإستغناء عن مساعدة الحزب في إيجاد الحلول لهذه المشاكل، تطلب من إحداث وإبقاء التعبئة في أوساط الجماهير، وخلق جو أخوي وحماسي الذي يضمن تحقيق المنجزات الكبرى، هذا الطريق المؤدي الى جعل الجزائر دولة عصرية[3].

- **القرارات الإقتصادية والإجتماعية .**

إن برنامج أو ميثاق طرابلس قيم مجمل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بعد الإستقلال وأستخلص من خلالها بأن إقتصاد الجزائر كان إستعماري، وحتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الإستعمار وبقايا الإقطاع وحتى نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية ومعادية للإمبريالية ونعني بخطوط العمل هذه:

– بناء إقتصاد وطني .

---

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائرالمعاصر 1954–1962، ج2 ، المرجع السابق، ص.287.

[2]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.75.

[3]– ميلدوي سهام، إتفاقيات إيفيان: أسبابها و مضمونها، وردود الافعال– دراسة تحليلية – أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ ، تخصص تاريخ حديث و معاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015–2016، ص. 189.

–إنتهاج سياسة إجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين المسكن والوضع الصحي وتحرير المرأة.

– إنتهاج سياسة دولية أساسها الإستقلال الوطني ومحاربة الإمبريالية[1].

وبتحديد هذه المبادئ يكون إقتصاد البلاد قد طور، كما ركز البرنامج على ضرورة إنجاح الإصلاح الزراعي ومن هذا، إنطلاقا من تحديد برنامج طرابلس المحاور الكبرى للثورة الديمقراطية الشعبية.

– الثورة الزراعية التي تشتمل على الإصلاح الزراعي المرتكز على التقنيات العصرية على أوسع نطاق، وتوسيع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة[2].

إن خلق سوق داخلية وبداية التصنيع يتوقفان على القيام بثورة، والثورة الزراعية مهمة أولية ذات جوانب ثلاثة متكاملة، إصلاح زراعي، تحديث الفلاح والمحافظة على الثروة العقارية[3] .

لا يتم الإصلاح الزراعي إلا بالعمل بشعار (الأرض لمن يخدمها) كما نص البرنامج وذالك من خلال مجموعة من المبادئ:

– الحظر الفوري للصفات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية.

– تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده، نزع الملكية للأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد.

– مجانية توزيع الأراضي للذين ليست لهم أرض أو المساحة الكافية.

---

[1]– النصوص الاساسية للثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص .85.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص .185.

[3]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.90.

– إلغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكي للعقار بين النصوص والمصالح العامة، كذالك تقديم المساعدات المالية والمادية من طرف الدولة[1].

– طوير المنشآت بواسطة تأميم وسائل النقل وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية، وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى والأسواق.

– تأميم البنوك والتجارة الخارجية، لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية وللتمكن من توجيهها في الإتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الإمتيازي بين فرنسا والجزائر ويسمح للدولة بالإشراف المباشر على التصدير والإستيراد، وبمراقبة الأسعار على جميع المستويات[2].

– تأميم الثروات المعدنية والطاقة، وإذا كان التأميم ينتظر تحقيقه على الأمد الطويل، فإن إدراجه في البرنامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفير ما يحتاج إليه من شروط مثل تكوين المهندسين والتقنيين وتوزيع شبكات الكهرباء والغاز الى كافة أنحاء البلاد[3].

إن برنامج طرابلس يبرز أن الفلاحين والعمال هم الذين شكلوا القاعدة النشيطة لحركة التحرر، وهم الذين منحوها صفتها الشعبية، وفي الكفاح من أجل الحصول على الإستقلال الوطني، تأتي الثورة الديمقراطية الشعبية[4].

و فيما يتعلق بالسياسة الإجتماعية، فإن برنامج طرابلس قد ضبط فيما يلي:

– رفع مستوى المعيشة بواسطة العمل على جهتين أساسيتين هما محاربة البطالة قصد إلغائها نهائيا، ومحاربة مظاهر الترف والإسراف والتبذير من جهة، وتعيشة الجماهير

---

[1]–النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.90 ،91.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص.85–86.

[3]– المرجع نفسه ، ص. 86.

[4]– على هارون، المرجع السابق، ص. 25.

الشعبية لمضاعفة العمل وإتقانه وحمل الدولة والأغنياء على اللجوء الى القشف سواء في الحياة اليومية أو بالنسبة لتحديد الأجور والمرتبات من جهة ثانية[1] .

– محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية؛ تعلق الشعب بالقيم الوطنية التي صيغة في إطار الحضارة العربية الإسلامية، وإيستيعاد الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم والمحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية وتوسيع النظام المدرسي، توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعيشة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين[2].

– السكن، وهو ميدان خاص بحياة ملايين الجزائريين الذين هدمت مساكنهم في الأرياف واضطروا للعيش في أكواخ المجتمعات والمعسكرات أو الأحياء القصديرية لأجل ذالك ضرورة توفر السكن للمواطنين، وذالك طبقا لما تقتضيه دورة النشاط الاقتصادي.

– الصحة العمومية والإهتمام بهذا القطاع يبدأ بتأميم الطب والمنشآت الصحية من أجل ضمان مجانية العلاج لكي يكون الإجراء ناجحا[3] .

– تحرير المرأة بإعتبارها نصف المجتمع[4]، خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة كسر الكابوس القديم الذي كان يقيدها وهذا ما يدعوا إليه برنامج طرابلس الى محاربة الأحكام الإجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية، وجعل من تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وتخويل النساء مستويات حزبية[5].

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص .286 –287.

[2]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 96.

[3]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.187.

[4]– المرجع نفسه ، ص. 187.

[5]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 98.

- **القرارات الثقافية:**لخص ميثاق طرابلس نظرياته الثقافية كما يلي:

" من أجل مفهوم جديد للثقافة" ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية، فدورها كثقافة وطنية يتمثل في إعطاء اللغة العربية المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلفة حضارية لذالك فإنها ستعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بأساسيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية الشعور الوطني[1].

– وضع ميثاق طرابلس معالم مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة إنطلاقا من الإنتماء العربي الإسلامي من أجل إستعادة اللغة لسكانه، ويعطي للثورة طابعها الثوري والعلم قصد القضاء على الجهل.

– كذالك القضاء على الجمود الذي أصاب الشعب الجزائري الموروث عن الإستعمار مستعملا في هذة علة حضارية للأساليب العلمية والمناهج الحديثة قصد الترشد الآني لهذه الثقافة وعلى هذا الأساس جاء الإهتمام بالمثقف وإعطاء الإسلام مفهومه التقدمي كعقيدة وحضارة[2].

[1]– محمد العربي الزبيري و أخرون كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962 ، المرجع السابق، ص. 297،298.

[2]– المرجع نفسه ، ص. 298.

الفصل الرابع:

انعكاسات قرارات مؤتمر طرابلس على تطور الثورة

المبحث الاول : إنعكاسات القرارات الايجابية علي الثورة

المبحث الثاني: انعكاسات القرارات السلبية علي الثورة

المبحث الاول : إنعكاسات القرارات الايجابية:

إن الجزائر خضعت لأكثر من قرن من الزمن لهيمنة أجنبية أساسها الانتضار على أوسع نطاق والاستقلال الامبريالي ، فالاستعمار قام من خلال هذه الحرب بإبادة الشعب و المجتمع في الجزائر و تدميرها تدميرا منضما[1]، وهذا ما أرادت الحركة الوطنية الجزائرية القضاء عليه ، القضاء على الاستعمار و بدأ النشاط و ذلك من خلال الثورات، فالشعب قام بكل ما أتيح له لاقاف و إخراج الاستعمار من أرضه[2]، و من بين ذلك عقده للمؤتمرات وصولا الى أخر مؤتمر عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال سنة 1962، مؤتمر طرابلس 27 ماي – 7 جوان 1962[3]، الذي صدرت عنه قرارات كانت مهمة على مسار الثورة، رغم ما تضمنته من سلبيات، فالمرحلة الانتقالية شهدت تغييرات و أهمها أزمة صائفة 1962[4]، التي تفاقمت في المؤتمر الاخيرة و أصبحت أكثر حدة، لكن ما تضمنته وثيقة طرابلس و هو في صالح الدولة الجزائرية، حيث رسم ما ستكون عليه في المستقبل و لعلى من بين القرارات التي كانت إيجابية تضمنتها الوثيقة و خدمة الثورة خلال مرحلتها الحرجة.

المصادقة على إتقافيات إيفيان، التي أبرمت في 18 مارس 1962، و التي أقرت الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر و وحدة ترابها، وهذه الاتفاقيات قد نصت في مقابل الاستقلال على سياسة تعاون بين الجزائر و فرنسا و هذا التعاون كما يبدو من الاتفاقيات يستلزم إبقاء قيود التعبئة في الميادن الاقتصادي و الثقافي و يمنح من بين ما يمنح ضمانات محدودة و مكانا

[1] – نصوص أساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.71.

[2] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص. 45.

[3]– على كافي، المرجع السابق، ص. 288.

[4]– علي هارون، المرجع السابق، ص. 28.

للمستوطنين في الجزائر[1]، و اعتبرت هذه الاتفاقيات من طرف الاوساط الاستعمارية التقليدية و الاوساط العسكرية الفاشية كهزيمة ساحقة و إهانة لم يسبق لها من قبل[2]

كذلك المتتبع للبناء الوطني يجد أن السلطة في الجزائر بعد الاستقلال سارت على ما نصت عليه قرارات طرابلس وما تضمنه الميثاق لذلك فهي اعتبرت وثيق ذات أهمية في عهد الاستقلال، وبعد بذلك بدأ التطبيق الفعلي لها رغم أن وسائل تطبيقها كانت محدودة جداً كما أن الزمن المخصص لها كان ضيقاً حيث برزت في 1964 وثيقة جديدة إلى الوجود وهي وثيقة "ميثاق الجزائر" وكانت بذلك تكملة موسعة لوثيقة برنامج طرابلس، وهكذا شرعت الجزائر غداة الاستقلال في تطبيق ما جاء في البرنامج حيث تمثلت فيما يلي:

- إقامة الجمهورية الجزائرية الشعبية.[3]
- بناء جبهة التحرير الوطني وتوحيد السلطة وجعل القيادة للحزب.[4]
- إقامة مؤسسات الدولة كالحكومة والمجلس الوطني والدستور.
- الشروع في بناء اقتصاد وطني اشتراكي[5]

فقرارات طرابلس حددت معالم الدولة الجزائرية المستقلة وهذا ما تضمنه الوثيقة الرسمية لطرابلس كما أنها رسمت سياسة ما بعد الحرب فكل هذه الخطوات انعكست بالإيجاب على الثورة في مرحلتها الأخيرة وكذلك تنبأت بما ستقوم به الدولة الجزائرية بعد أخذها أو نيلها الاستقلال.[6]

---

[1]– النصوص الاساسية للثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 55.

[2]– المرجع نفسه، ص.57.

[3]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.75.

[4]– صالح بالحاج، جذور السلطة الجزائرية ، المرجع السابق، ص. 141.

[5]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص. 182.

[6]– قواسمية أسماء، الخيارات ، المرجع السابق، ص.240-241.

لذلك عملت على رفع مستوى المعيشة بواسطة العمل ومحاربة البطالة والقضاء على نسبة الأمية التي تزيد عن 80%، وتعبئة الجماهير الشعبية فهذا كله رسم الجزائر ما بعد الاستقلال حتى يتم السير على المنهج الصحيح.

ليس ذلك فقط بل أنها اهتمت كذلك بقطاع الصحة العمومية والطب والمنشآت الصحية[1] وهذا ما لقته الجزائر بعد لاستقلال لأنها لقيت كل شيء مهدم في الجزائر الاستعمارية وما قامت به هو لم الرفات الذي خلفته (فرنسا المستعمرة) رغم ما آلت إليه الجزائر ما بعد الاستقلال نتيجة لما تغير من مبادئ إسلامية وتركيزها على التولي الاشتراكي.[2]

من بين القرارات كذلك تعيين مجلس تنفيذي مؤقت وذلك ما حددته أو ما نصت عليه الاتفاقيات وقد استحدثت هذه السلطة لسدّ فراغ قانوني في السلطة خلال المرحلة الانتقالية لا تزيد مدتها عن ستة أشهر ويتم من خلالها تنظيم استفتاء علم يعبر فيه الشعب عن رأيه حول موضوع الاستقلال إلا أن المجلس المؤقت بعد شهرين، لم يتمكن بعد شهرين من تقلد وظيفته من فرض سلطته ومراقبته على الإدارة الاستثمارية، إن تنظيم الإدارة وإعادة تنظيمها هي ضرورة حيوية وهذه المهمة تبدوا دقيقة جدّا نظرا لاتساع رقعة البلاد وحدّة المشاكل اليومية وقلة الإطارات الجزائرية ذات الكفاءة التي أستشهد كثير منها في الحرب التحرير.[3]

كذلك إن التسيير الذاتي الذي لجأت إليه الثورة الجزائرية في العام الأول بعد استرجاع الاستقلال هو تعبير عن إرادة الفئات الكاذبة المدرج السياسي الاقتصادي وفي أن تتشكل كقوة قيادية[4] وهذا التعبير يدل مرة أخرى على أن اللذين تولوا صياغة ميثاق الجزائر لم

---

[1]– علي هارون، المرجع السابق، ص.27.

[2]– سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل الاستقلال، المرجع السابق، ص.171.

[3]– النصوص الاساسية للثورة نوفمبر1954، المرجع السابق، ص. 60.

[4]– محمد العربي لزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، المرجع السابق، ص. 224.

يكونوا يعرفون الواقع الجزائري لأن التسيير الذاتي في الواقع لم يكن نتيجة تخطيط مدروس، ولكنه فرض على السلطات الجزائرية الفتية بسبب رحيل الجالية، الأوروبية التي كانت تملك وسائل الإنتاج وفي مقدمتها المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة ولكي لا تبقي تلك الوسائل مهملة وحتى تتم عمليات الحرث والبذر في خريف تلك السنة والتي أعطيت الإشارة الخضراء إلى الفلاحين والعمال فانتظموا في كان للتسيير النائم ثم جاءت قرارات مدرسة ثلاثة وستين وتسعمائة وألف لتجعل من المبادرة إجراءات رسمية.[1]

ومن هنا على إثر الاستقلال الوطني الذي منح لها سنة 1962، في أصعب الظروف خاصة الأزمات التي شهدتها والصراعات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[2] إلا أنها تغلبت على ذلك حتى لا تدخل الجزائر في حرب أهلية.

وتمكنت من نيل الاستقلال وإجلاء قوات الاحتلال فإن الجزائر تشكل حكومة ثورية وتنشئ جيش وطني مباشرة بعد انتخاب المجلس التأسيسي بواسطة الاقتراع العام، وفي الجزائر المستقلة طبقت مجموعة القرارات التي أصدرت في ميثاق طرابلس، حيث كانت، اللغة العربية هي اللغة الرسمية وتستعيد الدولة جميع البنوك والمناجم والسكك الحديدية والموانئ والمصالح العمومية التي كانت مغتصبة من طرف الغزاة، كما أنها تصادر الملكيات الكبيرة التي استحوذ عليها الإقطاعيون والمعمرين والجمعيات المالية وتوزعها على الفلاحين، الصغار مع احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة واسترجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية، كما يكون التعليم مجانيا وعربيا وإجباريا وتعترف الدولة الجزائرية لمواطنيها بالحقوق النقابية[3]، وهكذا تعود تلك القيمة المكبوتة وتكون دولة ذات سيادة

[1]– محمد العربي لزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، المرجع السابق، ص.226.

[2]– محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع ، المرجع السابق، ص.216.

[3]– محمد العربي لزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، المرجع السابق، ص .231.

واستقلال كامل وثقافة وطنية[1] وأيضا يكمل ذلك بتكوين تنظيمات عمالية إضرابات وتسن القوانين وتقدم المساعدات للفلاحين، ودفع الفوائد لشراء الآلات وتحسين المواصلات إلى غير ما تحتاجه الزراعة العصرية لأن الجزائر بلد زراعي بالدرجة الأولى.[2]

وعلى ذلك يكون مصاغ ومنظم في منضار حديث، كما تم إقامة هياكل جديدة ومؤسسات من شأنها أن تعمل لفائدة تحرير الإنسان والممارسة الكاملة لحرياته وضماناته.[3] فقرارات طرابلس وبرنامجه لم يضع حدا للانحراف لكنها خدمت دولة على أبواب استقلالها وتمكنت من رسم معالمها الأساسية التي ستسير عليها[4] وتم بناء الاقتصاد على أسس جديدة وذلك يتحقق إلا بالانقلاب الجذري في الهياكل الحالية وهذا ما ورد في برنامج طرابلس[5]، ساعد البرنامج الذي تضمن قرارات مفعلة لبناء الدولة الجزائرية، وتمكنت الثورة في فترة حرجة من تحقيق ما كانت تطمح إليه خاصة بعدما أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية ولاية "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" وضح المجلس التأسيسي أنه الوحيد الذي يسهر على السيادة الوطنية ومن هنا فرغم ما جاءت به قرارات طرابلس وانعكست بالسلب على الثورة إلا انه كان لها إيجابيات في بناء دولة جزائرية مستقلة.

المبحث الثاني: انعكاسات القرارات السلبية.

بعدما تمت المصادقة بالاجتماع على البرنامج دون مناقشته وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والثقافي بكل سرية وسهولة وإهمال[6]

---

[1]– النصوص الاساسية، ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص .76.

[2]–العربي الزبيري، المرجع السابق، ص. 313.

[3]– نصوص أساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص.76.

[4]–محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص. 234.

[5]– نصوص أساسية، لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 87.

[6]– على كافي ، المرجع السابق، ص. 288.

وانحصر اهتمام المجلس خلال تلك الأيام الثلاث التي كان من الأفضل استغلالها في مناقشة قرارات ذات أهمية في مسار الدولة لا بل استغرقت المناقشات في العموميات بعيدا عن التفاصيل الدقيقة، وذلك ربما أن بعض الأعضاء لم يكونوا في مستوى الخوض في هذه المسائل إذ أن الأمر يعود إلى عدم اهتمام البعض الآخر بهذه المداولات ذات الطابع الأيديولوجي والفكري.[1]

من بين القرارات السياسية إنشاء مكتب سياسي وهذا ما أثار بلبلة كبيرة في الوسط وأثر على تجسيد هذه الفكرة حتى يتم تطبيقها وذلك يتم تشكيل مكتب سياسي يكون الهيئة العليا للبلاد[2]، إلا أنه ونظرا لاختلاف الآراء[3] لم يتمكن من الفصل في هذا الأمر وبذلك أثر على الثورة الجزائرية في مرحلتها الانتقالية قبل الأخيرة مما نتج عنه تفاقم الأزمات التي تشهدها الجزائر.

من بين القرارات الصادرة عن المؤتمر أنه ركز على الاختيار الاشتراكي أي تبني المبادئ الاشتراكية[4] وهذا ما أثار جدلا واسعا لدى الجزائريين مما يعتبر ذلك خروجا عن المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وهذا ما تنفيه شريعتنا فمنذ بداية الثورة كان الإسلام معها وسيفها وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954.

ولم يسبق لجبهة التحرير الوطني أن شكل الدولة المستقبلية إلا تحت "جمهورية ديمقراطية واجتماعية أو عبارة ثورة ديمقراطية شعبية" في هذه النقطة الرئيسية بالذات ألح مناصرو الاشتراكية في الجلسة العلنية على تحديد مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية بصفة

---

[1]– علي هارون، المرجع السابق، ص. 27.

[2]– علي كافي، المرجع السابق، ص. 285.

[3]– علي هارون، المرجع السابق، ص. 27.

[4]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال ، المرجع السابق، ص .717.

خاصة[1] ونزعت المبادئ الإسلامية في هذه الأخيرة وكان هناك تعمق في هذه الأيديولوجيا الثورية المغذاة بالمبادئ العلمية، كما أنه لا توجد عبارة تدل على أهمية الدين الإسلامي ودوره في الوحدة الشعبية المتماسكة، فالبرنامج وقراراته لم يتم الاعتماد فيها على النظريات الماركسية لتقييم المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية فتجرد البرنامج وقراراته من الإسلام الذي منذ أن وقع العدوان الفرنسي كان وحده هو القادر على تجنيد الطاقات الشعبية في وجه القوات الاستعمارية[2]، ونتيجة لهذا كله هو أن الأعضاء الذي قاموا بصياغة ذلك الأخير كلهم متشبعين بالثقافة العربية والإدارية لهم بالحضارة العربية الإسلامية التي يجب الرجوع إليها عندما يتعلق الأمر بتحديد مصير الشعب الجزائري العربي المسلم.[3]

كذلك أن جبهة التوطين شهدت تغيرات أيديولوجية في تأسيسها لصرح الجزائر، فلا يمكن القول أن السياسة أو المنهاج الذي سارت عليه مع بداية اندلاع الثورة وصدور لبيان نوفمبر 1954، نفسه عندما ظهرت وثيقة الصومام ونفسه بالنسبة لصدور برنامج طرابلس، ليس نفسه لأن كل وثيقة تأثرت الأوضاع الداخلية والخارجية أثناء صدورها، كما أن هناك اختلاف في الأشخاص الذين حرروا الوثائق، فوثيقة طرابلس انتقدت جبهة التحرير الوطني بقلة الصرامة[4] في سياستها وكذلك بالنسبة للقيادة لكل له إيديولوجيته مختلفة.

ميثاق طرابلس يحذر من استمرارية انعكاس هذه الأخيرة على سياسة "جبهة التحرير الوطني" على مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة.[5]

---

[1]– علي هارون، المرجع السابق، ص. 26.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962، ج2، المرجع السابق، ص. 179.

[3]– المرجع نفسه ، ص. 179.

[4]– صالح بالحاج، المرجع السابق، ص. 140.

[5]– المرجع نفسه، ص. 57.

اعتماد الإقطاع قاعدة ومنطلق لتحليل الواقع المجتمعي الجزائري رغم أن هذا النظام لم يعرف إلا الفترة الاستعمارية[1] وهذا ما ذكره محمد العربي الزبيري في كتابه إن الحديث عن الإقطاع في الجزائر في غير محله وهو فقط من باب التقليد الأعمى لغير، فالإقطاع للحكم ظهر في فرنسا وانتشر في باقي أنحاء أوروبا، وبعدها قضى عليه نهائيا بفضل الثورة الفرنسية، وبما أن الجزائر كانت مستعمرة إستطانية، ومن جهة ثانية فالجزائر ما قبل الاستعمار كانت تمارس النظام الإسلامي في الحكم وهو أبعد ما يمكن عن الإقطاع، لأجل ذلك فإن مجموعة العمل عندما اتخذت نظام الإقطاع لمنطلق لها في تحليل الواقع الاقتصادي في الجزائر قد أخطأت الطريق من البداية، والطريق الخطأ لا يؤدي إلى نتائج إيجابية سلمية.[2]

كذلك الظروف والعوامل التي صيغ فيها البرنامج والقرارات لم تكن ملائمة بالشكل المطلوب لا فكريا ولا سياسيا وهذا ما جعل تلك الأخيرة تخرج على روح المجتمع وفلسفته الحياتية.[3]

فالصراعات بين أعضاء القيادة تفاقمت وشهدت الجزائر أزمة في آخر المطاف داخل المؤتمر، فالمؤشرات تدل على أن المقصود في المؤتمر المقبل بالنسبة لبن بلة وقيادة الأركان هو إسقاط الحكومة وتعويضها بقيادة جديدة لذلك أثير في الاجتماع موقف الحكومة، لكن ذلك لم يمنع حدوث أزمة نتيجة لذلك المصادقة على البرنامج بالإجماع حتى دون التفصيل فيه.[4]

---

[1]– حسن بن تيشة، مقاومات الهوية الطنية في مواثيق الثورة الجزائرية، مجلة قبس لدراسات الانسانية و الاجتماعية، ج1، ع 2، جامعة حمة لخضر الوادي ،2017، ص. 140.

[2]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.179 .

[3]– ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954–1962، ج 10، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص. 91.

[4]– صالح بالحاج ، المرجع السابق، ص. 138.

عند التكلم عن نسبة اثنين وستين وتسعمائة وألف عندما وقعت الأزمة الداخلية التي كانت تحمل في طياتها بذور الحرب الأهلية وقف الشعب الجزائري موقفا حكيما ما كان ليكون لولا نجاح جبهة التحرير في نشر الوعي السياسي داخل صفوفه وبدون تمكنها من إعداد الإطارات والمناضلين إعداداً أيديولوجيا كافيا، لكن هناك ملاحظة لا بد منها وهي واقع الجماهير الشعبية في داخل الوطن كان يختلف اختلافا مطلقا عن واقع الإطارات والمغتربين الذين قد يكونوا أعضاء العمل اعتمدوا عليه في تقيمهم.[1]

قرارات طرابلس أثرت بسلبية على الثورة

وعلى بناء الدولة الجزائرية وأصبح ذلك خطيرا خاصة أنها كانت تنافر المبادئ الإسلامية، وبالرغم من أن الجزائر ترفض الشيوعية، ولا تحبذ المبادئ الاشتراكية إلا أنه لم يتم التعمق في هذا البرنامج وهذه القرارات ومراجعتها ولم يناقش أصلا لأنه وكما ذكرت كان مسألة المكت مركزاً عليها أكثر من عمل شيء، وذلك كان خطا فادحا جعل الثورة الجزائرية، تدخل مرحلة ما بعد الكفاح المسلح بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن دافع الشعب الجزائري ومسجل التنفيذ بسبب عدم تهيئة الظروف الموضوعية والمتمثلة خاصة في تثقيف الجماهير الشرعية الواسعة ثقافة اشتراكية.[2]

إن الأساليب الليبرالية تزيد في خطورة فوضى السوق وتديم التعبئة الاقتصادية للإمبريالية وتجل من الدولة مؤسسة تنقل الثورات وتضعها في أيدي الأغنياء المحظوظين وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة للإمبريالية.[3]

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص. 180–181.

[2]– المرجع نفسه ، ص. 182.

[3]– المرجع نفسه ، ص. 184–185.

بناءا على رأي محمد عربي فإنه يذكر إن الذي ألح على ضرورة إضافة الجانب الديني في ميثاق طرابلس هو السيد بن بلة أحمد فقد كان رافضا لعلمنة الدولة الجزائرية أو علمنة جبهة التحرير الوطني، أما التيار الذي كان رافضا لهذا النهج فنجد على رأسه مصطفي الأشرف الذي اعتبر أن الدين الإسلامي عامل من عوامل تأخر والجمود في الجانب السياسي والأيديولوجي أما في الجانب الاجتماعي، فإن مصطفي الأشرف الذي اعتبر الإسلام صورة من الرجعية والانقلاب خاصة فيما يخص، شؤون الأسرة والمرأة، وقد جاءت بشهادة بن يوسف بن خدة.[1]

ما أكده ما ذهبنا إليه فقد ذكر بن خدة أن التكوين الفكري لقادة جبهة التحرير الوطني المشيع بالأيديولوجية الأوروبية المتخرجين من المدارس الفرنسية والذين كانت لهم تصورات علمانية للدولة على شاكلة الدولة الفرنسية التي كانت تؤمن بأن خلاص الشعوب إنما يكون على يدّ الاشتراكية وكل هذه الآراء توضح أن أبعاد مبدأ الدين الإسلامي من برنامج طرابلس كانت نتيجة الاختلاف في التكوين الثقافي والقناعات الأيديولوجية لكل تيار.[2]

إن القيادة لا يمكن أن تفرض الحظ السياسي للحزب بمفردها تضعه انطلاقا من اقتراحات القاعدة فالتعبير الحرّ عن الآراء والانتقاد في إطار منظمة الحزب هما من الحقوق السياسية لكل مناضل وبما أن الحزب هو المسؤول عن تسيير دوالي الحكم في الدولة فقد حرس البرنامج على تنظيمه تنظيما دقيقا فبين أنه لا يظم إلا الذين يناضلون الصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد عن صفوفه كل تواجد إيديولوجي مخالف لأهداف الثورة ويفتح أبوابه لكل الفئات الشعبية.[3]

---

[1]–محد العربي الزبيري و أخرون، كتاب مرجعي عن الثورة ، المرجع السابق، ص.287.

[2]– المرجع نفسه ، ص. 288.

[3]– المرجع نفسه ، ص. 290–291.

وهكذا نلاحظ أن البرنامج أصبح على هذه الوسيلة (الحزب) صبغة ثورية حتى يجيب المشروع إيديولوجي انحرافات تبعده عن المبادئ الثورية وهو ما يشكل امتدادا واستمراراً لمبادئ الحركة الوطنية والبرامج السابقة للثورة التحريرية.[1]

بعض القرارات فقط كانت سلبية على تطور الثورة التحريرية الجزائرية كالصراعات بين القادة على المكتب السياسي خاصة الصراع الذي أثر بشكل كبير على الثورة مما أدى إلى صراعات وتولدت بذلك الأزمة وثقافة ولولا خبرة بعض الأشخاص المحنكين واتخاذهم لمواقف، أوقفت هذه الأخيرة لما شهدت الثورة في مرحلتها الانتقالية حرب أهلية وذلك كله من أجل السلطة.

كانت ثورة الجزائر من أعظم الثورات خلال القرن العشرين ثورة أول نوفمبر 1954 ولمدة سبع سنوات ونصف، دفنوا من خلالها مليون ونصف مليون شهيد ليتم طرد المحتلين ويعلن استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 لكن بعد الاستقلال بدأت تسير نحو طريق لم يكن لم يكن في بان نوفمبر، في تفكير كل من شارك في هذه الثورة، وبذلك أعلن المكتب السياسي، أنه مؤهل لتولي قيادة البلاد وتكييف الجبهة وجيش التحرير وتنظيم الحزب وتنظيم الدولة والتحضير لمؤتمر الحزب في نهاية 1962 وكان معناه الاستيلاء على السلطة على مستوى الخطاب وتجسيد ذلك في الميدان.

بقيت الصراعات متواصلة ولم يتم حل هذه الخلافات حتى بعد الاستقلال لأن الذي يريد السلطة لا يتنازل عليها، وتم رفضهم لسيطرة المكتب ووقع يوم 29 أوت اشتباك مسلح بين وحدة تابعة للولاية الرابعة رجال ياسف سعدي، وقد سقط 13 قتيلا وعشرات الجرحى وخرج السكان مرددين "سبع سنين بركات" وبغض النظر على ما حدث في 2 سبتمبر

[1]– محد العربي الزبيري و أخرون، كتاب مرجعي عن الثورة ، المرجع السابق، ص. 291.

1962، بين وحدات الولاية الرابعة وقوات جيش الحدود، كانت أشق المعارك، تواصلت الصراعات بعد الاستقلال ولم تكن القرارات ولا البرنامج له تأثير لأن السلطة منال الجميع وهذا ما آلت إليه الجزائر المستقلة[1].

[1]– أسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2011–2012 ، ص. 223–224.

الخـــاتـــمـــة

خاتمة

شهدت الجزائر مجموعة ظروف خاصة بعد أحداث الثامن ماي 1945 أي بعد إعادة بناء الحركة الوطنية تمثلت في ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية عاشها الشعب الجزائري وكانت في غاية الصعوبة فبذلك الى اندلاع الثورة النوفمبرية تمكن مؤتمر الصومام 20 أوت 1966من هيكلة تنظيم الثورة تنظيما شاملا في مختلف النواحي السباسية والعسكرية وغيرها باعتبارها أول مؤتمر وطني على أرض الوطن.

خرح مؤتمر صومام بمجموعة من القرارات أدت بدورها على تطور الثورة من ايجابية وذلك لانه لأول مرة من تاريخ الجزائر تكون هناك قيادة واحدة لها صلاحيات الحديث باسم الثورة وهكذا تكون الجزائر قد خرجت جزئيا من القيادات المفككة كما تمكن هيكلها (وضع هيكل لجبهة التحرير) وتنظيمها تنظيم الثورة سياسيا وعسكريا وغير ما يوصف به هذا المؤتمر ما جاء على لسان أحمد توفيق المدني منذ مؤتمر صومام أصبحنا نعرف من المسؤول فالجميع خضع لسلطة مركزية واحدة كذلك لقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه كبيرا في سمعته كانت مقرراته ميثاقا وطنيا أعطى لأول مرة محتوى الثورة ووضعها في مسارها الحقيقي وقادها نحو النصر كما أثرت سلبيا على تطور الثورةالتحريرية فرغم ما تضمنتهم من ايجابيات الا انها كانت هناك نقائص وسلبيات شملت عدم حضور الوفد الخارجي والمنطقة الاولى وصولا الى القرارات التي تثبت خلافات بين القادة قادة الداخل والخارج خاصة قراري أولوية السياسي علة العسكري والداخل على الخارج حيث هذه الاخيرة بمثابة الضربة القاضية على الوفد وعبرو عن رفضهم لذلك ويرون انها غير عادلة وغير ناصفة بين قيادة الثورة خاصة بعدما تم التعمق في القرارات والتاكد من خلالها توجيههم العلماني الذي يتنافى مع مباديء الثورة كذلك لا وجود للاسلام فيها، وأثرت هذه الخلافات بدورها على تطور ثورة التحرير الوطني، وانتهت بخسائر جسيمة.

كما أكد المؤتمر أن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوحيدة المخولة لها لتمثيل الشعب والثورة.

عقد مؤتمر طرابلس في المرحلة لاخيرة منعمر الثورة المرحلة الانتقالية فهي تمثل مرحلة حرجة بالنسبة للثورة وذلك في 27 ماي 7 جوان 1962، صيح ان هذا المؤتمر سبقته ظروف هيأت الى انعقاده اتفاقيات ايفيان التي كانت بمثابة الورقة الرابحة للثورة الجزائرية التحريرية التي سلبت الاستعمار مستعمراتها، وأثبتت أن الجزائر للجزائريين وبها تم وقف اطلاق النار يوم 19 مارس 1962، وصولا الى الاستفتاء وتقرير المصير والمصادقة على منح الاستقلال.

كان لهذه القرارات التي صودق عليها خلال المؤتمر بالاجماع انعكاسات على الثورة ايجابية منها وسلبية، لإدات بذلك الى حدوث ازمات بين القادة، وكذلك من ايجابياتها أنها حاولت بناء جمهورية جزائرية شعبية وتوحيد السلطة واقامة مؤسسات الدولة وتحديد المعالم الاساسية وتوحيد السلطة واقامة مؤسسات الدولة وتحديد المعالم الاساسية للبلاد الجزائر المستقلة، ومن بين اهم السلبيات انه لم يتم مناقسة اهم وثيقة وطويت بمحاورها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وما تضمنه من ما ينفي المباديء الاسلامية التي كانت السلاح لكل مواطن جزائري، وهذا يتنافى مع مباديء بيان نوفمبر 11954، ورسخت في مكانها الاشتراكية كما أنها عرفت شعار وحيد، عرف بالديمقراطية الشعبية كل ذلك نتج عنه صراعات وأصبحت تطورات خطيرة تشهدها اهم ومن هذه فهذه المرحلة من الثورة كانت بمثابة المرجعية التاريخية للدولة الجزائرية بعيد الاستقلال.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصادر باللغة العربية :**

- إبراهيم لونسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2007
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1954-1962)، ج 10، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة، ج3، دار البصائر الجزائر، 2009.
- أحمد مهساس، الحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغراد ومحل العين جبائلي،مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بن يوسف بن خدة، جذور الثورة جذور أول نوفمبر 1954، تر مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012.
- بن يوسف بن خدة، شهادات و مواقف، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- الجنرال ديغول، مذكرات الامل و التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، مر : أحمد عويدات ، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- حبيب حسن اللولب، التونسيون الثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.
- حسين ايت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح (1942-1952)، تر سعيد جعفر، منشورات البرزخ.
- حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافقه من أجل الحقيقة منشورات الشهاب، 2003.

- رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية من 1956-1962، تر: فارس غسول، ط1، دار الفرابي، الجزائر، 2003.
- رمضان برغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1885-1962)، سنوات الحسم والخلاص، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.
- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر، الجزائر، 2007
- سيلفي ثينوا: تاريخ حرب من أجل الاستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر.
- صالح بالحاج، جذور السلطة في الجزائر الازمات لجبهة التحرير الوطني من 1956-1965.
- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، دار الشروق ، الجزائر، 2011.
- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، دار الشروق، الجزائر، 2011.
- عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة و مؤامرة تبسة، دراسة ، دار موثقة،ط1، 2016.
- على كافي، مذكرات على كافي من المناضل اليساسي الى القائد العسكري.
- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991.
- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهد، الجزائر، 2007.
- عمر بوداود، من حزب الشعب الى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- عيسى كشيدة و عبد الحميد مهري، مهندسو الثورة، ط2، منشورات الشهاب.
- فاروق بن عطية، الاعمال الانسانية أثناء حرب التحرير(1954-1956)، تر: كابوية عبد الرحمن، تق: سعد دحلب و مصطفى مكاسني، دحلب،2010.
- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: فيصل الاحمر، 2010.

- لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990.
- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل و الخارج، الجزائر/ القاهرة 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية تر: الصادق فخماري، دار القصبة للنشر، الجزائر.
- محفوظ قداش، و تحررت الجزائر، دار الامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2011.
- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، الجزائر ، 2007.
- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، تر: نجيب عبادو صالح المثلوني، موفم للنشر، 1994.
- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع، قو: كميل داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.
- محمد زروال، النمامشة في الثورة، دار هومه، الجزائر، 2003.
- محمد عباس، ثوار عضماء، منشورات دحلب، الجزائر، 1991
- محمد قداش، الحركة الاستقلالية في الجزائر، بين (1919-1939)، الحركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومه، الجزائر، 2005.
- مصطفى هشماري، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر.
- النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954(نداء أول نوفمبر، متمر الصومام، مؤتمر ططرابلس) منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعي، الجزائر، 2005.

- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958.

❖ **المصادر باللغة الفرنسية:**

- Ben jamin Stora, les sources du nationalisme Algérien, Parcours idéologique origine des actus, édition : l'harmattan paris, 1989.
- Ben jamin Stora, Messali HADJ (1898-1974) pommier du nationalismealgérien, Editions l'harmattan ; 5-7 rue de l'école polytechnique, 75005 Paris.
- Ben youcef ne khadda, l'Algérie à l'indépendance la crise de 1962, réduction dahlab, Alger ,2001.
- Djoudi Attoumi, Chroniques des années de guerre wilaya III, Attoumi,
- Mohamed harbi, Le FLN mirag et réalité.
- Mohamed Tagnius , l'Algérie en guerre, office des publications minersitaires, Alger.
- Mohamed yousfi, l'Algérie en marche, T1, Ed, E.N.A.L, Algérie, 1984.

- **المراجع باللغة العربية :**

- أحسن بومالي، أدوات التجديد و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى(1954-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

- البدر فارس، الشيخ الامام العلامة الحبيب فارس التبسي الجزائري(حياته، مواقفه، دروسه وأفكاره)، 2007.
- بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة،ط 2، دار النفائس ، بيروت، 1986.
- بشير كاشة الفرحي، مختصر و قائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، 2007.
- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الاساسية، دار النعمام، 2012.
- جعفر يايوش، مؤتمر طرابلس ومشروع المستقبل المحددات والتجليات جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- جيلالي بلوفةعبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الخروج من المفق، من إكتشاف المنظمة الخاصة الى إندلاع الثورة (1950-1954) عمالة وهران، نوميديا للطباعة، الجزائر، 1991.
- حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1948-1954) وزارة الثقافة، الجزائر.
- رشيد بن بوب، دليل التاريخ السياسي، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.
- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- الصادق بخوش، الفكر السياسي للثورة، التحريرية مقاربة في دراسة الخليفة، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.
- عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام 1956من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسيين بن يوسف بن خدة وعلي كافي، جامعة سيدي بلعباس .

- عبد الكامل جويبية، الحركة الوطنية الجزائرية، و الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1954)، دار الواحة.
- عبد الله الركيبي ، ذكريات من الثورة الجزائرية، 195
- عبد الله مقلاتي، الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة التحريرية مقاومة المستعمر من الاحتلال الى الفاتح نوفمبر 1954، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية.
- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 2009.
- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية، من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- عبد مقلاتي، دور بلدن المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1945-1962)، ج1، دار بوسعادة للنشر، الجزائر.
- على زغدود، ذاكرة الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية، للاتصال و النشر، الجزائر، 2004.
- على زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر، 2004.
- عمارة عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.
- الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسات و الممارسات، طبعة خاصة، بوزارة المجاهدين، دار غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.
- محمد الامين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر،ط2، دار ابن كثير، لبنان، 2007.
- محمد العربي الزبيري و أخرون، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية،(1954-1962)،منشورات المركز الوطني و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.
- محمد عباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصر للنشرو التوزيع.

- محمد عباس، في كواليس التاريخ، ديغول ....و الجزائر، الاحاث و القضايا – شهدات، دار هومه للطباعة و النشر، الجزائر،.
- محمد علوي، قادة ولاية الثورة(1954-1962)، ط1، دار على بن زيد للطباعة و النشر، الجزائر، 2013.
- مسعود فلوسي، مذكرات الرائد مصطفى مراردة إبن النوي شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى، ط2، 2014.
- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات و الترجمة للنشر، دمشق، 1984.
- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم إفرقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار طليطلة للنشر، الجزائر، 2003، ط1، دار العرب الاسلامي، 1997.
- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية(أول نوفمبر 1954-1962)، ط1، عالم المعرفة للنشرو التوزيع، الجزائر، 2009.
- يحي بوعزيز، ثورات الجززائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009.

المقالات :

الملتقيات

- أسماء قواسمية، الخيارات الايديولوجية و السياسية التي رسمها مؤتمر الصومام لما بعد حرب التحرير، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954- 1962.

المقالات :

-بشير سعيدوني ، اتفاقيات ايفيان 18مارس 1962وردود الفعل المختلفة حولها ، مجلة افاق للعلوم ، جامعة الجزائر ،2011.

- بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية الى العلنية ،(1956-1962)، مجلة متون ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، 2018.
- حسن بن تيشة، مقومات الهوية الوطنية في مواثيق الثورة الجزائرية ، مجلة قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية ، المجلد 1 ، العدد 2، جامعة حمة لخضر الوادي ، 2007.
- حكيمة شتواح ، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، مجلة بحوث ودراسات ، الجزائر .
- جعفر يايوش، مؤتمرات طرابلس ومشروع المستقبل المحددات والتجليات ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم .
- شويخات مريم ، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة (1960-1962)، مجلة قضايا تاريخية ،العدد1، 1916.
- عبد القادر صحراوي ، مؤتمر الصومام 1956من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسيين بن يوسف بن خدة وعلي كافي ،جامعة سيدي بالعباس.
- عبد الحفيظ أمقران ، الجانب الاعدادي والتنظيمي لمؤتمر وادي الصومام ،مجلة اول نوفمبر ، العدد 12، الجزائر،1975.
- عبد الله مقلاتي، البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها ، مجلة المصادر ، العدد 14، الجزائر ، 2006.
- \\ \\ ، رجال صادقوا ما عاهدوا الله عليه ،جريدة المجاهد ، العدد 9 ،20اغسطس 1957.

❖ **المذكرات:**

• قريشي محمد، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من نهاية الحرب العالمية الاولى الى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2001-2002.

❖ **الرسائل الجامعية:**

• أسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

• قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978) أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه (ل، م، د)، تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، جامعة سيدي بلغباس 2017.

• ميلود سهام، إتفاقيات إيفيان: أسبابها و مضمونها وردود الافعال- دارسة تحليلة- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تخصص تاريخ جديد و معاصر، جامعة أبي بكر للقايد بتلمسان، 2015-2016.

الـــملاحـــق

الملحق رقم 01 [1]:

يمثل :

المؤتمر الأول لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (15 و17 فيفري 1947) تأسيس المنظمة الخاصة

للتذكير، في هذا المؤتمر اتُخذ القرار التاريخي القاضي بتأسيس المنظمة الخاصة وتوجيه الحزب في طريق تحضير الكفاح المسلح. وحسب شهادة محمد عصامي، فإن عدد المشاركين في المؤتمر بلغ 54 عضوا، وهذا الرقم أخذه عن محمد بلوزداد الذي سيتولى فيما بعد رئاسة المنظمة الخاصة. وبناء على شهادات أعضاء آخرين يكون عدد المشاركين 60 عضوا. غير أننا لم نتمكن من تأكيد أسماء سوى 45 مشاركا.

أعضاء اللجنة المركزية	
حسين لحول	محمد عبدون
إبراهيم مجيزة	سعيد عمراني
محمد ممشاوي	حسين عسلة
أحمد مصالي الحاج	أحمد بودة
أحمد مقري	حاج محمد شرشالي
شوقي مصطفاي	عبد الله فيلالي (سي عبد الله)
محمد طالب	عمار خليل

[1] –بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص .462.

الملحق رقم 2 :[1]

يمثل :

قائمة إسمية بأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

لجنة الإثنين والعشرين (22) جوان (أو جويلية) 1954

محمد بوضياف	مختار باجي
عبد الحفيظ بوصوف	عثمان بلوزداد
الياس دريش	رمضان بن عبد المالك
مراد ديدوش	بن مصطفى بن عودة
عبد السلام حباشي	مصطفى بن بولعيد
عبد القادر لعموي	محمد العربي ابن المهدي
محمد مشاطي	الأخضر بن طبال
سليمان ملاح	رابح بيطاط
محمد مرزوقي	الزبير بوعجاج
بوجمعة سويداني	سليمان بوعلي
يوسف زيغود	أحمد بوشعيب

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 559.

الملحق رقم 03 [1]:

يمثل : صورة الرجال الستة الذين أعلنوا ثورة نوفمبر.

تمثل : صور الرجال الستة الذين أعلنوا ثورة أول نوفمبر 1954م:
الواقفون من اليمين إلى اليسار: محمد بوضياف، مولود ديدوش،
مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.
الجالسون من اليمين إلى اليسار: العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم.

[1] – يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المصدر السابق، ص.13.

الملحق رقم 04 [1]:

يمثل : نداء جبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري.

نداء جبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية:

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نحن الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة- نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومن مقومات وجهة نظر الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فخلنا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحد حول الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضية التحرير.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما :

العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

«إن هذه المهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية». وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدّماء، قد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمفاوضة إذا كانت السلطات تحدوها النيّة الطيّبة، ونعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات والتقاليد للشعب الجزائري.

2- يلغي جزائريا بعضا فرط من يضوفملا نيلتمملا جم تاضوافم حتة أرجئت لاو عدحو ةيرئازجلا ةدايسلاب فارتعلاا سأساً

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل.

هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيها سيء، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنّا منه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات إلى المعركة الحقيقة الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن طريق اللذين يتنازعون السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم:

[1] – يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المصدر السابق، ص. 14.

-3 خلق جو الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

-4 وفي المقابل:

- فمن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحتمن كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري غننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنظم إليها لانقياد بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني في جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك. أول نوفمبر 1945 الأمانة الوطنية.

الملحق رقم [1]05 :

يمثل : العمليات العسكرية ليلة اول نوفمبر 1954 في المناطق الثلاثة أوراس النمامشة، القبائل ومتيجة.

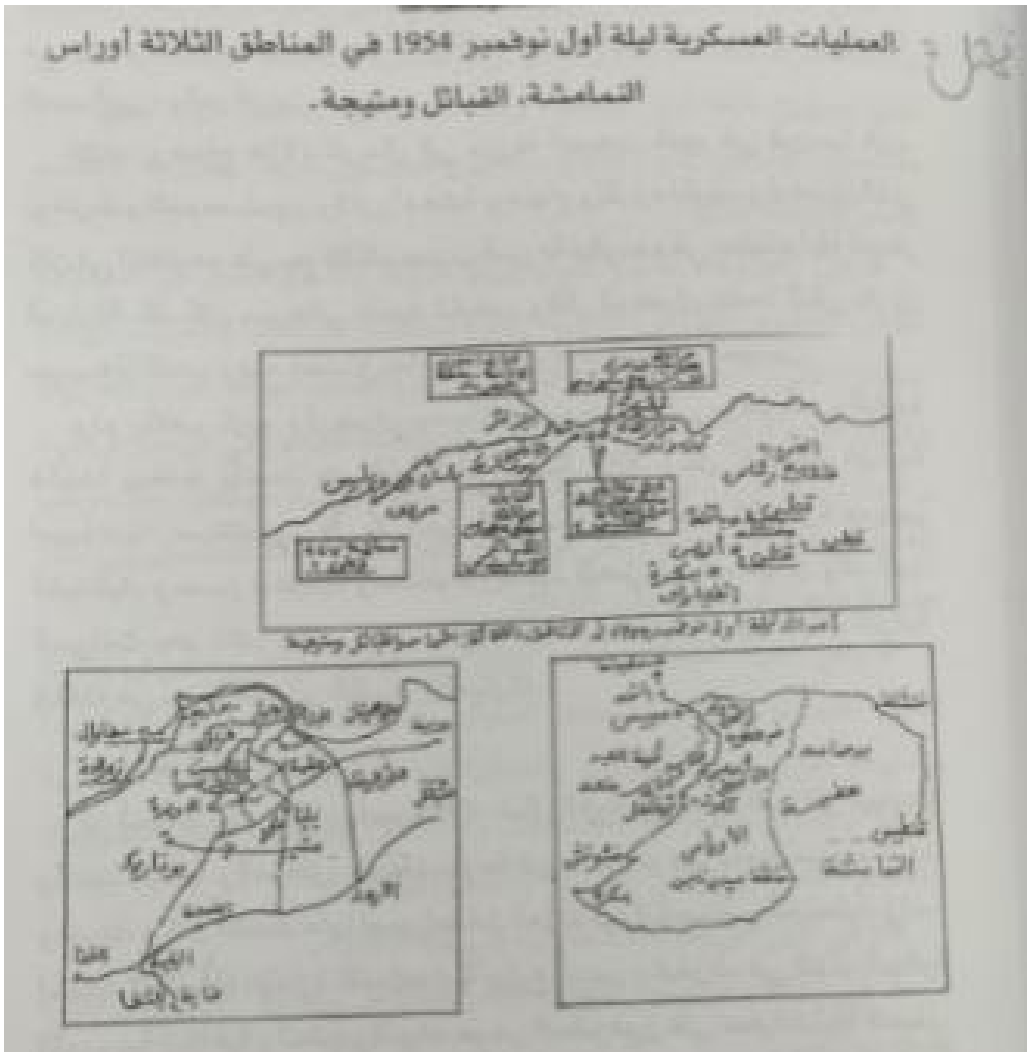

[1] – يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المصدر السابق، ص. 41.

الملحق رقم 06[1] :

يمثل : بعض المشاركين في مؤتمر الصومام

بعض من المشاركين في مؤتمر الصومام (20 أوت 56) من اليمين إلى اليسار : زيغوت يوسف، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، اوعمران

[1] – مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص. 345.

الملحق رقم07

جدول يمثل : المعلومات الواردة في محضر جلسات المؤتمر[1]:

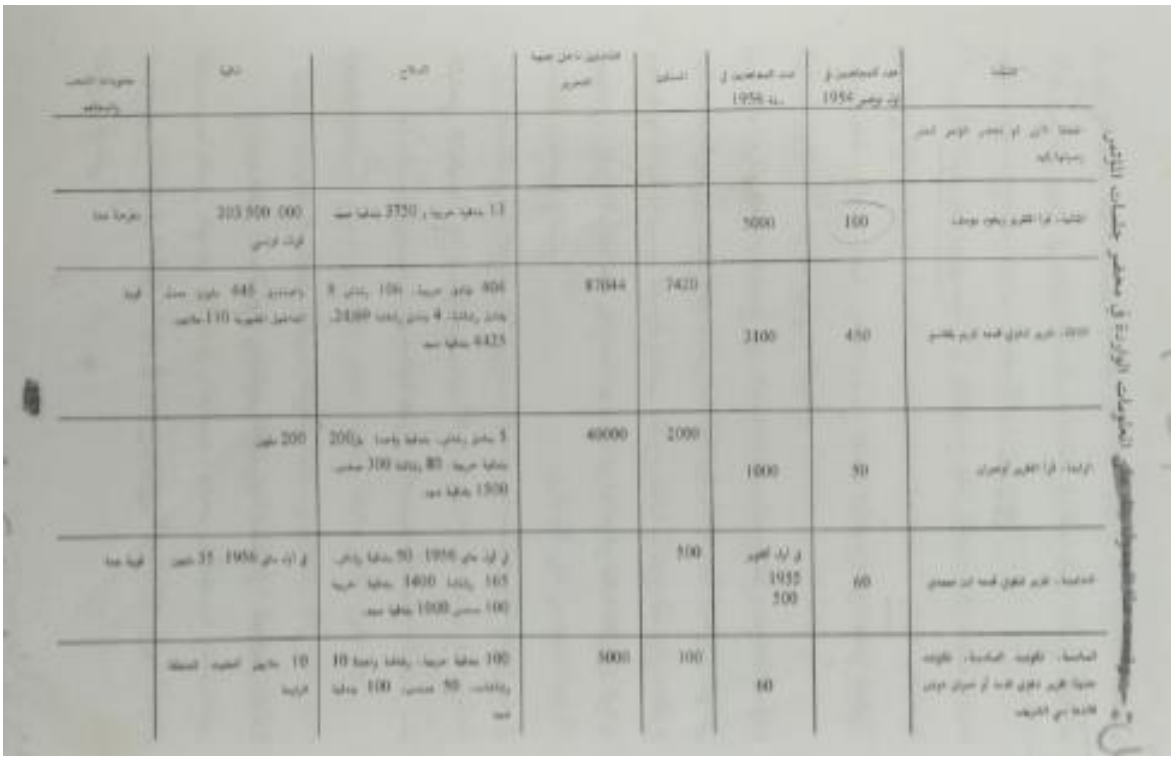

[1] – محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص. 30.

الملحق رقم08:

يمثل: الولايات المنبثقة عن مؤتمر الصومام.[1]

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954،المرجع السابق ، ص . 30.

الملحق رقم 09 [1]:

يمثل:

معركة فلاّوسن في الولاية الخامسة

عن جريدة المقاومة الجزائرية-تطوان- العدد 18-10جانفي 1957

... ويوم 26 نوفمبر نصبت كتيبتان من جيشنا كمينا على الساعة الحادية عشر لكتيبتين من جيش العدو كانتا تتهيآن للقيام بحملتهما اليومية على الدواوير التي لم يعد يسكنها إلا الأطفال والنساء والعجزة بعد أن التحق الكهول بالمجاهدين وكان ذلك بجبل فلاّوسن بمقربة من ندرومة وكنّا نحن في انتظار الكتيبتين بعد أن أخبرنا بقدومهما. مركناهما تمرّان أمامنا طيلة خمس دقائق حتى أصبحت القافلة كلّها بين رحالنا المصطفين على حافة الطريق والمختفين وراء الأكوام والأشجار وعند الإشارة من قائدنا شرعت جميع أسلحتنا تنفث النار من كل جهة في وقت واحد فأخذ الجنود الاستعماريون يدفعون ثمن عجرفتهم فقد قتل بعضهم في الحين وأخذ البعض الآخر يفرّون بدون وعي ممّا جعلهم يصبحون هدفا مرموقا لرشّاشاتنا.

وكان ذلك من المناظر الجميلة المثيرة لأن هؤلاء الجنود كانوا يعتزمون منذ قليل على ارتكاب ابشع الاغتيالات على المدنيين العزل فأخذنا نصيح (تحيا الجزائر) ونطلق النار بسرعة ونتّخذ جميع الاحتياطات لنواجه كل هجوم محتمل تقوم به النجدات الاستعمارية وغنمنا مدفع هاون مع خمس وعشرين قذيفة و ثلاث رشاشات خفيفة مع 24 علبة مشحونة وثلاث بنادق (كران) وبندقيتين أمريكيتين وثماني قذائف مضادّة للدبابات وآلة تصوير و ثماني بذلات عسكرية ومسدّسا وغير ذلك.

وبسرعة وصلت خمسون سيارة لنجدة جنود العدو كما توقّعنا و قامت عشر استطلاع فأصيبت هي الأخرى وسقطت ورجع العدو من حيث أتى وقد قتل من جنوده أكثر من مائة من بينهم كومندان وكبتان وأصيب جيشنا بثلاث شهداء وفي الغد رجع جيش العدو وكعادته قام بإحراق بيوت المدنيين وقتل عشرين مدنيا من النساء والأطفال والعجزة بكيفية وحشية.

[1] -زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 109-110.

الملحق رقم10[1]

يمثل :

الملحق 6

معركة فرنة (القاعدة الشرقية)

عن جريدة المجاهد- العدد 9- 20 أغسطس 1957

أعدّت فرق من جيش التحرير الوطني كمينا للعدو وأحكمت إعداده منذ أيّام وتمّت الخطط و لم يبق إلاّ التنفيذ وعين يوم 29-7-57 لذلك ووقع الكمين في مكان يسمّى فرنة وكانت فرقة أخرى من جنودنا تحاصر مركزا بغرب سوق أهراس على الساعة السابعة فوقعت قافلة في الكمين تتكوّن من 3 سيارات ج.م.س. وسيارة(جيب) وسيارة مصفّحة وكانت هذه القافلة متجهة نحو محطّة الهيبسي ولمّا دخلت في المضيق انفجر لغم أعدّه جنودنا من قبل فتسف سيارتين من نوع ج.م.س. وقتل من فيهما من جنود الاستعمار وصبّ رجالنا النار على الباقي فاشتعلت السيارة ج.م.س. الباقية وحصد رصاص المدافع الرشاشة الضباط الّذين يركبون سيارة جيب وألحقت أضرار كبيرة بالسيارة المصفّحة و قتل جميع من بها.

وكانت نتيجة الكمين هي إبادة فرقة العدو إبادة كاملة إذ قتل جميع الجنود الّذين تتركب منهم الفرقة و عددهم 73 وجرح جندي فرنسي قطعت ساقاه وبينما كانت النار تشتعل كانت فرقة أخرى من جنودنا تحاصر مركز العدو القريب من الكمين المذكور والموجود بالخروبة كانت تحاصره حتّى تحول بينه وبين إرسال المدد إلى الوحدات الواقعة في الكمين فحصد رصاص المدافع الرشاشة جنود العدو الّذين هرعوا إلى السيارات وأشعل جندي منّا النّار في العلم الفرنسي المرفرف على المركز المذكور بطلقات من رشاشته... وسقط أخيرا 20 قتيلا من جنود العدو وجرح عدد كبير.

ثمّ حشد العدو قواته و أتى بالطائرات و انقلب القتال إلى اشتباك دام إلى الساعة العاشرة ليلا وكانت تشارك في المعركة 3 طائرات قاذفات قنابل وطائرة مقاتلة وأخرى كشّافة وسادسة عمودية من نوع(بنان) وألحقت بالعدو في هذه المعركة خسائر كبيرة

[1] --زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 111-112.

الملحق رقم 11[1] :

يمثل:

معركة بوزكزة (الولاية الرابعة)

من جريدة المجاهد- العدد 9- 20 أغسطس 1957

نصب فريق من المجاهدين كمينا لوحدة معادية من اللّفيف الأجنبي يـــوم 3 أوت في ناحية جبلية تبعد 50 كلم. جنوب شرق الجزائر وأثناء هذا الكمين سقط مـــن جنـــود العدو صرعى 56 جنديا. وفي الحين قام العدو بعملية راتيساج واسعة النطاق للأخذ بالثأر من المجاهدين وكانت هذه العملية بقيادة جنرالات كثيرين من بينهم الجنرال أولار والجنرال ماسو قد كان المربّع الّذي كانت تجري فيه هذه العملية منطقة جبلية واقعة بين بالـــسترو وسور الغزلان ومدية والبليدة.

وفي الغد (الأحد يوم 4 أوت) عند نزول اللّيل احتمعت فرقنا بعد أن أرادت فكّ الحصار ثمّ هاجمت مؤخرة إحدى الوحدات العدو فكانت المعركة خاطفة وقويّة وقد كان لعنصر المفاجأة ولقوّتنا وقعهما على العدوّ حيث اضطربت صفوفه و تفرّق جنوده هاربين في فزع عام وفوضى شاملة تاركين في ساحة المعركة 100 قتيلا أمّا المجاهدون فقد تراجعوا في نظام ثمّ أحذوا مواقعهم ينتظرون العدوّ الّذي سيحشد قوات ضخمة ويرجع من جديد وهكذا تجدّدت المعركة واشتعلّ أوارها ولكن قوات العدو الكثيرة والمعزّزة بالطائرات الّتي كانت تطلق الصواريخ كي تكشف للمدفعية عن مواقع المجاهدين فشلت أمام مدفعيتنا الّتي حطّمت هجماتها.

وبفضل كثافة الظلام ووقوع فرقتين من جنود العدو في الفوضى واضطراب تمّـــا جعلهما تتبادلان إطلاق النار بينهما إذ تظن كلّ واحدة منهما أنّها تجاه المجاهدين بفـــضل ذلك تمكّن مجاهدونا من الانسحاب وفي صباح الغد وقع اشتباك آخر على بعـــد بـــضعة كيلومترات من ميدان معركة البارحة ودام هذا الاشتباك طوال النهار فتكبّد العـــدو فيـــه هزيمة نكراء وحسب الأخبار الواردة إلينا أخيرا فإنّ خسارة العدو قد ارتفعـــت إلى 420

[1] – زهير إحدادن ، المرجع السابق، ص. 113.

الملحق رقم12[1] :

يمثل: رسالة بن بلة الى القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني.

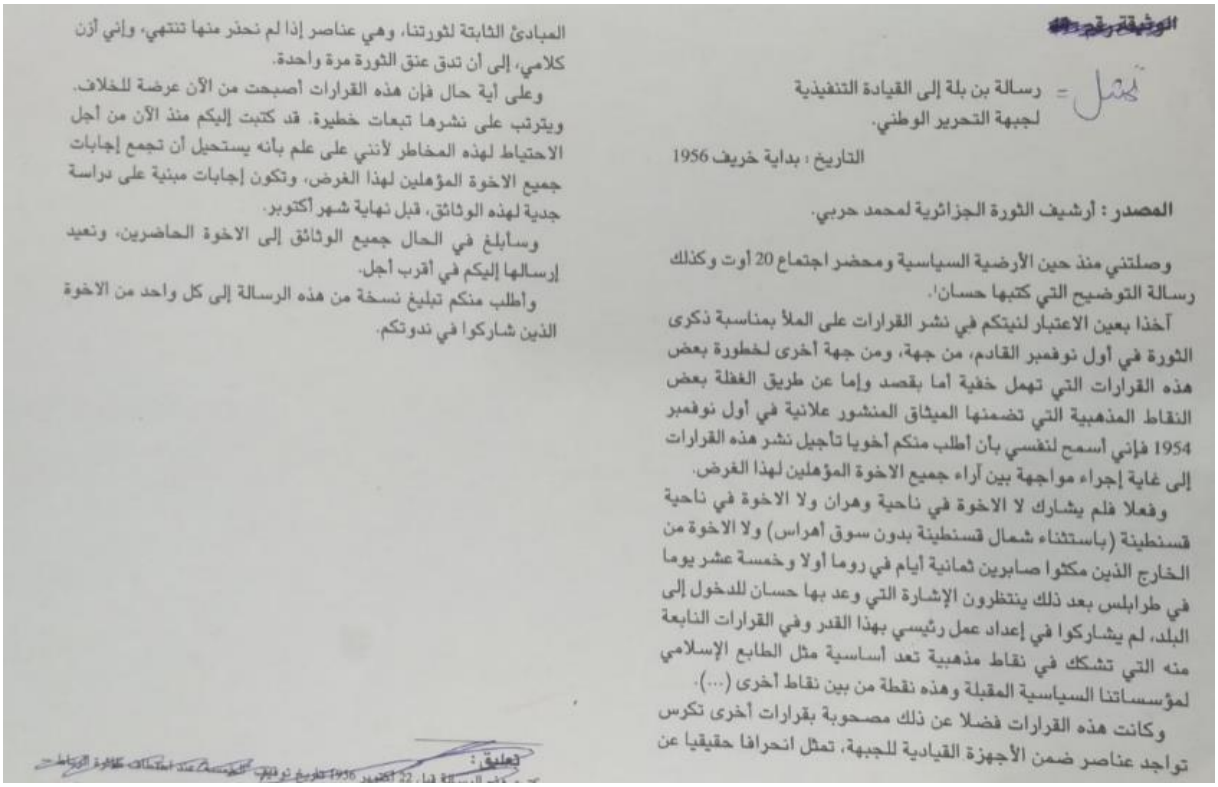

الوثيقة رقم ...

يمثل = رسالة بن بلة إلى القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني.

التاريخ : بداية خريف 1956

المصدر : أرشيف الثورة الجزائرية لمحمد حربي.

وصلتني منذ حين الأرضية السياسية ومحضر اجتماع 20 أوت وكذلك رسالة التوضيح التي كتبها حسان.

آخذا بعين الاعتبار لنيتكم في نشر القرارات على الملأ بمناسبة ذكرى الثورة في أول نوفمبر القادم، من جهة، ومن جهة أخرى لخطورة بعض هذه القرارات التي تهمل خفية أما بقصد وإما عن طريق الغفلة بعض النقاط المذهبية التي تضمنها الميثاق المنشور علانية في أول نوفمبر 1954 فإني أسمح لنفسي بأن أطلب منكم أخويا تأجيل نشر هذه القرارات إلى غاية إجراء مواجهة بين آراء جميع الاخوة المؤهلين لهذا الغرض.

وفعلا فلم يشارك لا الاخوة في ناحية وهران ولا الاخوة في ناحية قسنطينة (باستثناء شمال قسنطينة بدون سوق أهراس) ولا الاخوة من الخارج الذين مكثوا صابرين ثمانية أيام في روما أولا وخمسة عشر يوما في طرابلس بعد ذلك ينتظرون الإشارة التي وعد بها حسان للدخول إلى البلد، لم يشاركوا في إعداد عمل رئيسي بهذا القدر وفي القرارات النابعة منه التي تشكك في نقاط مذهبية تعد أساسية مثل الطابع الإسلامي لمؤسساتنا السياسية المقبلة وهذه نقطة من بين نقاط أخرى (...).

وكانت هذه القرارات فضلا عن ذلك مصحوبة بقرارات أخرى تكرس تواجد عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة، تمثل انحرافا حقيقيا عن المبادئ الثابتة لثورتنا، وهي عناصر إذا لم نحذر منها تنتهي، وإني أزن كلامي، إلى أن تدق عنق الثورة مرة واحدة.

وعلى أية حال فإن هذه القرارات أصبحت من الآن عرضة للخلاف. ويترتب على نشرها تبعات خطيرة. قد كتبت إليكم منذ الآن من أجل الاحتياط لهذه المخاطر لأنني على علم بأنه يستحيل أن تجمع إجابات جميع الاخوة المؤهلين لهذا الغرض، وتكون إجابات مبنية على دراسة جدية لهذه الوثائق، قبل نهاية شهر أكتوبر.

وسأبلغ في الحال جميع الوثائق إلى الاخوة الحاضرين، ونعيد إرسالها إليكم في أقرب أجل.

وأطلب منكم تبليغ نسخة من هذه الرسالة إلى كل واحد من الاخوة الذين شاركوا في ندوتكم.

تعليق :

[1] –مبروك بلحسن، المصدر السابق، ص .206.

الملحق رقم13[1] :

يمثل: أعضاء الوفد الخارجي

أعضاء الوفد الخارجي المختطفين من طرف الجيش الفرنسي في طائرة الرباط – تونس.

[1] – مبروك بلحسن ، المصدر السابق، ص. 65.

الملحق رقم 14[1]:

يمثل: جواب بن بلة الى قادة جبهة التحرير بالجزائر.

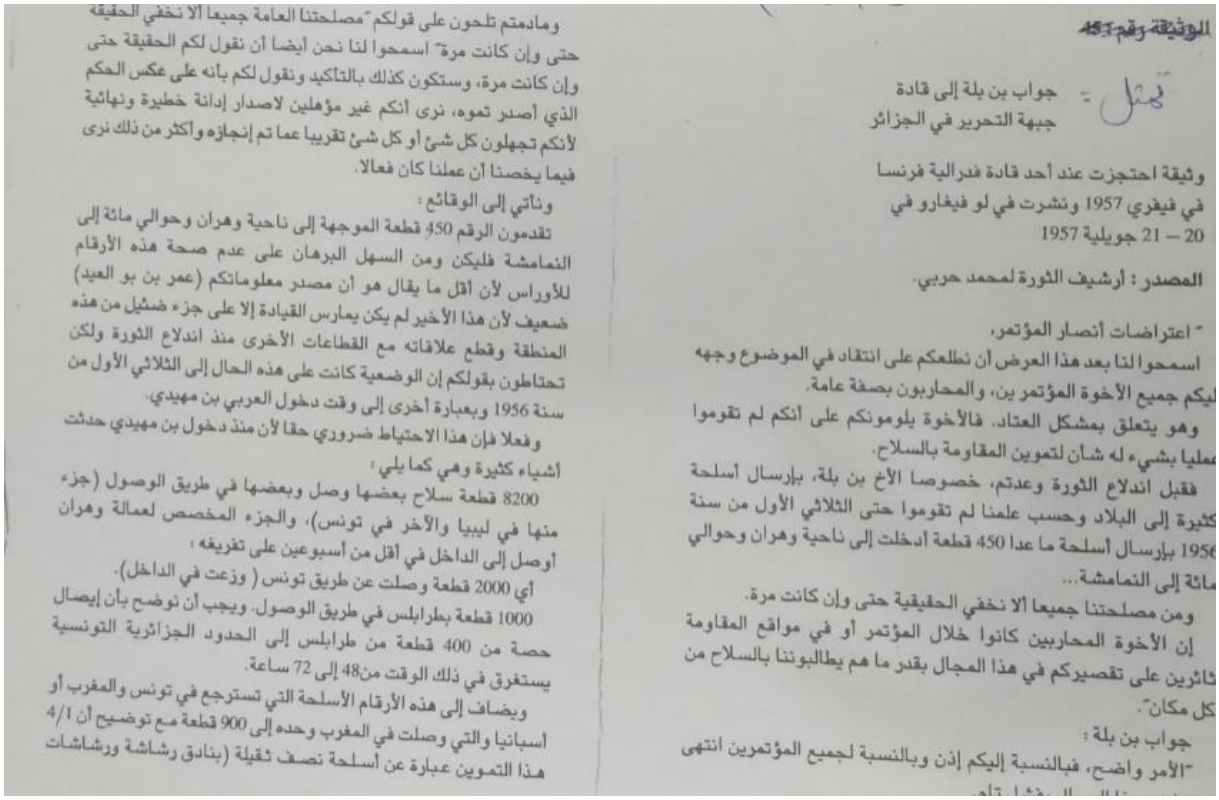

الوثيقة رقم 45

تمثل : جواب بن بلة إلى قادة جبهة التحرير في الجزائر

وثيقة احتجزت عند أحد قادة فدرالية فرنسا في فيفري 1957 ونشرت في لو فيغارو في 20 – 21 جويلية 1957

المصدر : أرشيف الثورة لمحمد حربي.

" اعتراضات أنصار المؤتمر،

اسمحوا لنا بعد هذا العرض أن نطلعكم على انتقاد في الموضوع وجهه ليكم جميع الأخوة المؤتمرين، والمحاربون بصفة عامة.

وهو يتعلق بمشكل العتاد. فالأخوة يلومونكم على أنكم لم تقوموا عمليا بشيء له شأن لتموين المقاومة بالسلاح.

فقبل اندلاع الثورة وعدتم، خصوصا الأخ بن بلة، بإرسال أسلحة كثيرة إلى البلاد وحسب علمنا لم تقوموا حتى الثلاثي الأول من سنة 1956 بإرسال أسلحة ما عدا 450 قطعة ادخلت إلى ناحية وهران وحوالي مائة إلى النمامشة...

ومن مصلحتنا جميعا ألا نخفي الحقيقية حتى وإن كانت مرة.

إن الأخوة المحاربين كانوا خلال المؤتمر أو في مواقع المقاومة ثائرين على تقصيركم في هذا المجال بقدر ما هم يطالبوننا بالسلاح من كل مكان".

جواب بن بلة :

"الأمر واضح، فبالنسبة إليكم إذن وبالنسبة لجميع المؤتمرين انتهى

ومادمتم تلحون على قولكم "مصلحتنا العامة جميعا ألا نخفي الحقيقة حتى وإن كانت مرة" اسمحوا لنا نحن أيضا أن نقول لكم الحقيقة حتى وإن كانت مرة، وستكون كذلك بالتأكيد ونقول لكم بأنه على عكس الحكم الذي أصدر تموه، نرى أنكم غير مؤهلين لاصدار إدانة خطيرة ونهائية لأنكم تجهلون كل شئ أو كل شئ تقريبا عما تم إنجازه وأكثر من ذلك نرى فيما يخصنا أن عملنا كان فعالا.

ونأتي إلى الوقائع :

تقدمون الرقم 450 قطعة الموجهة إلى ناحية وهران وحوالي مائة إلى النمامشة فليكن ومن السهل البرهان على عدم صحة هذه الأرقام للأوراس لأن أقل ما يقال هو أن مصدر معلوماتكم (عمر بن بو العيد) ضعيف لأن هذا الأخير لم يكن يمارس القيادة إلا على جزء ضئيل من هذه المنطقة وقطع علاقاته مع القطاعات الأخرى منذ اندلاع الثورة ولكن تحتاطون بقولكم إن الوضعية كانت على هذه الحال إلى الثلاثي الأول من سنة 1956 وبعبارة أخرى إلى وقت دخول العربي بن مهيدي.

وفعلا فإن هذا الاحتياط ضروري حقا لأن منذ دخول بن مهيدي حدثت أشياء كثيرة وهي كما يلي :

8200 قطعة سلاح بعضها وصل وبعضها في طريق الوصول (جزء منها في ليبيا والآخر في تونس)، والجزء المخصص لعمالة وهران أوصل إلى الداخل في أقل من أسبوعين على تفريغه :

أي 2000 قطعة وصلت عن طريق تونس (وزعت في الداخل).

1000 قطعة بطرابلس في طريق الوصول. ويجب أن توضح بأن إيصال حصة من 400 قطعة من طرابلس إلى الحدود الجزائرية التونسية يستغرق في ذلك الوقت من48 إلى 72 ساعة.

ويضاف إلى هذه الأرقام الأسلحة التي تسترجع في تونس والمغرب أو أسبانيا والتي وصلت في المغرب وحده إلى 900 قطعة مع توضيح أن 4/1 هذا التموين عبارة عن أسلحة نصف ثقيلة (بنادق رشاشة ورشاشات

[1] – مبروك بلحسن، المرجع السابق، ص. 209

الملحق رقم 15 [1]:

يمثل:النصوص القانونية لاتقاقية " إيفيان " بسبب الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي

وبعد مناقشات مستفيضة، توصل الجانبان المتفاوضان إلى إتفاق نهائي يوم 18 مارس 1962، وتم الإتفاق على وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962، على الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم. وفي يوم 20 مارس 1962 تم نقل الزعماء الخمسة من سويسرا الى المغرب وذلك في طائرة أمريكية دفع ثمن أجرتها ملك المغرب.

وحسب النصوص القانونية لاتفاقية "إفيان" بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، فقد تقرر :

1 . أن يتم إطلاق سراح المساجين خلال 20 يوما من إتفاق وقف إطلاق النار.

2 . يبق الجيش الفرنسي في الجزائر لغاية يوم تقرير المصير.

3 . إنشاء حكومة تنفيذية مؤقتة تتشكل من 9 مسلمين و3 أروبيين وتبقى في السلطة لغاية يوم إجراء إنتخابات تقرير المصير.

4 . يختار الجزائريون بين الإستقلال والتعاون مع فرنسا أو الإستقلال التام وتكون الجزائر ذات سيادة مطلقة غير متحالفة أو غير مرتبطة بفرنسا.

5 . يحتفظ الأروبيون في الجزائر بالجنسية الفرنسية وعليهم الإختيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية خلال الثلاثة سنوات القادمة. وإذا اختاروا الجنسية الفرنسية فسوف يعتبرون أجانب بالجزائر. وإذا إلتحقوا بفرنسا سوف يحصلون على الجنسية الفرنسية وينالون منحة المبعدين.

6 . يحتفظ الأروبيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم لهذه الأملاك يحصل أصحابها على تعويض من الجزائر.

7 . مصالح فرنسا في الصحراء تبقى مضمونة لمدة 5 سنوات.

8 . تبقى القاعدة العسكرية في المرسى الكبير مؤجرة لفرنسا لمدة 15 سنة[1].

وفي يوم 3 جويلية 1962، جرى الإستفتاء الذي تكلم عنه ديغول منذ سبتمبر 1959، وعبر 6,000,000 (ستة ملايين) ناخب جزائري عن رغبتهم في استقلال الجزائر وعدم الإرتباط مع فرنسا وذلك بـ 5,951,581 صوت بنعم و 16,534 معارض[2].

[1] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي ، المرجع السابق ، ص . 459–460.

الملحق رقم 16 :

يمثل:ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس.[1]

1 مبروك بالحسين ، المرجع السابق ، ص. 80 .

1-عنوان المذكرة:

قرارات مؤتمري الصومام وطرابلس وانعكاساتها على تطور الثورة التحريرية الجزائرية (1962-1956)

اعداد الطالبة: **اشراف الاستاذ:**

نسيبة بوحنيك **عبد الوهاب شلالي**

ملخص:

يعتبر كل من مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وطرابلس 27 ماي 7 جوان 1962 أرضية سياسية وعسكرية، وكانا من أهم المؤتمرات التي جسدت للثورة التحريرية الجزائرية .فقرارات الأول: فعلت النشاط السياسي والعسكري للثورة، وميثاقه أوضح مبادئ وأهداف الكفاح التحرري وكان لذلك انعكاس علي تطور الثورة، والثاني: درس آفاق ومستقبل الثورة واتضح ذلك من خلال القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما كانت لها إنعكاسات ولدت صراع فكري وقيادي إلا أن ذلك لم يعرقل في بناء معالم الدولة الجزائرية المستقلة ونيل الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، القرارات، الانعكاسات، الثورة التحريرية، الاستقلال الوطني

Résumé :

La conférence du 20 août 1956 et de Tripoli du 27 mai au 7 juin 1962 a examiné les motifs politiques et militaires, et ils étaient parmi les conférences les plus importantes qui incarnaient la révolution de libération algérienne. Par des décisions politiques, militaires, économiques, sociales et culturelles, car elles ont eu des répercussions et généré une lutte intellectuelle et dirigeante, mais cela n'a pas entravé la construction des jalons de l'État algérien indépendant et l'accession à l'indépendance.

Abstract :

The conference on the August 20, 1956 and Tripoli 27 May_7 June 1962 considered political and military grounds, and they were among the most important conferences that embodied the Algerian liberation revolution. Through political, military, economic, social and cultural decisions, as they had repercussions and generated an intellectual and leadership struggle, but this did not hinder the building of the milestones of the independent Algerian state and the attainment of independence